HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الانسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.11
4 September 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الاطراف

هنغاريا*

[٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٢]

* يمكن الرجوع إلى مرفق يتضمن نص دستور جمهورية هنغاريا (باللغة الانكليزية) في ملفات الامانة .

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا	- الأرض والشعب	١ - ٣٣٠	١
	ألف - ملاحظات عامة	١ - ٣٣	١
	باء - المجتمع في عام ١٩٩٠	٣٤ - ٧٧	٦
	جيم - المجتمع في عام ١٩٩١	٧٨ - ١١٥	١٥
	دال - الأقليات الوطنية والاثنية	١١٦ - ١٨٦	٢٨
	هاء - الاقتصاد الهنغاري	١٨٧ - ٣٣٠	٤٣
ثانيا	- الهيكل السياسي العام	٢٣١ - ٣٥٤	٥١
	ألف - البرلمان	٢٣١ - ٢٦٥	٥١
	باء - الشكل الائتلافي للحكم	٢٦٦ - ٢٩١	٥٩
	جيم - الحكم الذاتي المحلي	٢٩٢ - ٣٥٤	٦٤
ثالثا	- الاطار القانوني العام الذي تحمى في ظله حقوق الإنسان.	٣٥٥ - ٣٦٦	٧٥
رابعا	- المعلومات والإشهار	٣٦٧ - ٣٧٠	٧٩

أولا - الأرض والشعب

ألف - ملاحظات عامة

الجغرافيا

١ - تقع هنغاريا في حوض الكربات في وسط أوروبا . وتبلغ مساحتها ٠٣٣ ٩٣ كيلومترا مربعا .

٢ - ويقسم نهر الدانوب السهل العظيم ، ألفولد الواقع في الجزء الشرقي من البلاد وهو سهل خصب للغاية . أما الجزء الغربي ، الدوناتول أو ترانسدانوبيا فهو على العكس تماما: يتميز بسلسلة جبال متلاحقة . وجبل كيكيس (الذي يرتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار ٠١٤ ١ مترا) هو أعلى قمة في البلاد . والأنهار الرئيسية هي الدانوب وتيزا ودرافا . أما أكبر الطرق المائية في هنغاريا فهي بحيرات بالاتون وفيلينس وفيرتو . والبلد غني بمياهه الحرارية .

٣ - والبلد معتدل المناخ بوجه عام يسوده طقس قاري وأطلسي ومتوسطي وفصوله واضحة . ويتأثر المناخ ككل بالتقلبات الزمنية أكثر منه بالفروق بين المناطق المختلفة . ومتوسط ساعات شروق الشمس يتراوح بين ٩٠٠ ١ ساعة و٥٠٠ ٢ ساعة في العام . ويتعذر التنبؤ بتوزع هطول الأمطار حيث توجد عادة فروق كبيرة بين الأقاليم الواقعة إلى يسار الدانوب والواقعة إلى يمينه . ومتوسط درجات الحرارة في العام هو ١١ $^{\circ}$ سلسيوس (٨,٥١ $^{\circ}$ فهرنهايت) بالقرب من الحدود الجنوبية و٦ $^{\circ}$ سلسيوس (٨,٤٢ $^{\circ}$ فهرنهايت) في أعلى المناطق (جبال ماترا وبوك) .

٤ - ويصل اجمالي طول حدود هنغاريا إلى ٣٤٢ ٢ كيلومترا منها ٦٠٨ كيلومترات مشتركة مع الجمهورية التشيكية والاتحادية و٢١٥ كيلومترا مع الاتحاد السوفياتي و٤٣٢ كيلومترا مع رومانيا و٦٣١ كيلومترا مع يوغوسلافيا و٣٦٥ كيلومترا مع النمسا .

موجز التاريخ الحديث

٥ - انشطرت الملكية النمساوية-الهنغارية المزدوجة عقب خسارتها في الحرب العالمية الأولى وأخذت معاهدة تريانون السلمية المبرمة في عام ١٩٢٠ المصالح العسكرية الاستراتيجية للمنتصرين في الحسبان لدى رسم الحدود الجديدة . وكانت نتيجة هذا أن وجد ثلث سكان هنغاريا أنفسهم مشتتين ، وإن كان ذلك بتجمعات كبيرة الحجم ، في جميع أنحاء دول الخلافة . وإلى جانب هذا حرمت التغييرات الاقليمية

هنغاريا من معظم مصادر المواد الخام بها . وأثرت هذه الحقائق التاريخية تأثيرا كبيرا في سياسة نظام الأدميرال ميكلوس هورثي التي برزت من حطام ثورة ديمقراطية بورجوازية (١٩١٨) وثورة شيوعية (١٩١٩) . وبلا تقدير لتوازن القوى الحقيقي انضمت القيادة المحافظة ، لا الفاشية ، إلى حرب هتلر على أمل استعادة بعض الأقاليم التي فقدتها هنغاريا بعد الحرب العالمية الأولى . وفي عام ١٩٤٤ احتلت قوات هتلر هذا البلد . وأثبتت محاولة انسحاب الأدميرال هورثي ، الوصي على عرش هنغاريا ، من الحرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ فشلها وألقى حزب اليمين المتطرف 'أروكروس' الذي تولى السلطة ، بالبلد إلى أعماق تاريخية سحيقة .

٦ - وتحولت هنغاريا في ذلك الوقت إلى ساحة حرب لهجوم السوفيات ضد الألمان وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ شكلت حكومة هنغارية جديدة في دبريسين وهي مدينة حررت بالفعل في الجزء الشرقي من البلد . وأُعلنت هنغاريا جمهورية في شباط/فبراير ١٩٤٦ ، وبعد عام بالضبط أي في شباط/فبراير ١٩٤٧ وقع ممثلو الحكومة الهنغارية معاهدة باريس السلمية التي عادت بحدود عام ١٩٣٨ أي إلى حدود معاهدة تريانون السلمية .

٧ - وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ناضل الشعب الهنغاري تعبيرا عن مبادئه السياسية . وفي عام ١٩٤٥ أجرت ستة أحزاب من الأحزاب التي حصلت على موافقة رسمية من لجنة المراقبة التابعة للحلفاء ، أول انتخابات بعد الحرب ، وكانت نتائجها على النحو التالي: حصل حزب صغار الملاك المستقل على ٢٤٥ مقعدا والحزب الشيوعي على ٧٠ مقعدا . وبحلول عام ١٩٤٧ كانت المعارضة للحزب الشيوعي ممثلة بحزبين فقط انطويا بعد ذلك تدريجيا بسبب الضغوط السياسية المتزايدة . وظهر نظام الحزب الواحد بقيادة ماتياس راكوسي (١٨٩٢-١٩٧١) . وفتح الدستور الستاليني لسنة ١٩٤٩ الباب على مصراعيه لتطبيق السبل والوسائل الدكتاتورية .

٨ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ حدثت انتفاضة شعبية تحولت تدريجيا إلى ثورة وكفاح مم أجل الحرية وقد نشبت هذه الانتفاضة لمناهضة الزعامة البغيضة ونظامها . وأخمد هذا النضال على يد القوات السوفياتية وانتهى المطاف بأن أعدم إمري ناجي زعيم الحكومة الجديدة وغيره من أعضاء الحكومة . وعادت الدكتاتورية من جديد بدعم سوفياتي .

٩ - وخلال العقود التي مرت على نظام جانوس قادار (١٩١٢-١٩٨٩) أصبح واضحا أن يستحيل على اشتراكية الدولة أن تقوم بأي إصلاح وبدت الحاجة إلى إحداث تحول . وبدأ الطلب على إقامة نظام متعدد الأحزاب يزداد زخما ، وأصبح تفكك دولة الحزب الواحد

عملية لا رجعة فيها . وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ تجمعت الجماهير الحاشدة لتشهد إعادة دفن شهداء ثورة عام ١٩٥٦ وسط مظاهر الإجلال العظيم ، وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ أعلنت هنغاريا جمهورية من جديد بعد أن حذفت من اسمها الرسمي صفة الاشتراكية . وأجريت انتخابات حرة في ربيع عام ١٩٩٠ فاز فيها المحفل الديمقراطي الهنغاري بفارق كبير . وترتب على هذا أن طُلب إلى رئيس الحزب ، جوزيف أنتول تشكيل حكومة جديدة أدت اليمين القانونية في ٢٤ أيار/مايو .

١٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ كانت الانتخابات المحلية على مستوى الدولة علامة على اتخاذ خطوة كبيرة أخرى نحو تغيير النظام .

البرلمان

١١ - مع إعلان الدستور في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وما نتج عنه من تشكيل الحكومة أصبحت جمهورية هنغاريا جمهورية ديمقراطية بالمفهوم الأوروبي . وأصبح ترابط الأسلحة الرئيسية الثلاثة في النظام الحكومي - البرلمان ورئيس الجمهورية والحكومة - محددا بالمبدأ الديمقراطي الخاص بالرقابة والتوازن .

١٢ - ويتألف برلمان هنغاريا وحيد المجلس من ٣٨٦ عضوا ينتخبون لمدة أربعة أعوام . ويعد دخول ٩٥,٦ في المائة من أعضاء البرلمان في ربيع عام ١٩٩٠ أعضاء لأول مرة دليلا ايجابيا على حدوث تغيير حقيقي في النظام . ومتوسط أعمار أعضاء البرلمان هو ٤٦ عاما . وتشغل المرأة نسبة ٧,٣٥ في المائة من مقاعد البرلمان .

١٣ - ويمثل التشكيل السياسي للبرلمان الجديد بصورة مدهشة نظاما متعدد الأحزاب . فقد نجحت الأحزاب البرلمانية الستة في الحصول على أعداد المقاعد التالية في البرلمان:

المحفل الديمقراطي الهنغاري	١٦٤ مقعدا
تحالف الديمقراطيين الأحرار	٩٤ مقعدا
حزب صغار الملاك المستقل	٤٤ صوتا
الحزب الاشتراكي الهنغاري	٣٣ صوتا
اتحاد الديمقراطيين الشبان	٢٢ صوتا
حزب الشعب الديمقراطي المسيحي	٨

١٤ - وللبرلمان الهنغاري تأثير هام داخل الهيكل الحكومي . فالبرلمان ينتخب رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء وأعضاء المحكمة الدستورية ، وأمناء المظالم المعنيين بحقوق الأقليات الوطنية والإثنية ، ورئيس المحكمة العليا ورئيس النيابة العامة .

١٥ - وللبرلمان الهنغاري متحدث واحد باسمه هو الدكتور جورجي زاباد - وثلاثة نواب له هم الدكتور الاجوس دورنباخ وماتياس زوروس وفينسي فوروس - وثمانية كتاب للمحاضر . ويعمل البرلمان بصفة مستمرة حيث له دورتان عاديتان من شباط/فبراير إلى ١٥ حزيران/يونيه ومن أيلول/سبتمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر . ويسمح للجمهور بحضور الجلسات كما أن تلفزيون هنغاريا ينقلها على الهواء مباشرة . ويتعين حضور أكثر من نصف أعضاء البرلمان كي يكتمل النصاب . ويشترط لتعديل الدستور واتخاذ القرارات الهامة الاخرى أغلبية ثلثي الأصوات . وثمة قانون خاص ينظم الوضع القانوني لأعضاء البرلمان بما في ذلك الحصانة القانونية .

السكان

١٦ - سجل تعداد السكان في هنغاريا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وجود ٠٠٠ ٣٧٥ ١٠ نسمة بانخفاض بنسبة ٣,١ في المائة عن تعداد عام ١٩٨٠ . أما نسبة توزع السكان في مساحة هنغاريا الكلية وقدرها ٠٣٢ ٩٣ كيلومترا مربعا فكانت ١١٢ نسمة لكل كيلومتر مربع أي أقل بنسبة ٣ أشخاص للكيلومتر المربع عما كانت عليه قبل ١٠ سنوات .

١٧ - وكشف تعداد عام ١٩٩٠ عن أن عدد الوفيات بالنسبة لكل ٠٠٠ ١ من السكان قد زاد عن معدل الوفيات في ٣٠ عاما سابقة . وهبط عدد الذكور بمقدار ٠٠٠ ٢٠١ نسمة كما هبط عدد الإناث بمقدار ٠٠٠ ١٣٣ نسمة .

١٨ - ويتفاوت توزع السكان في هنغاريا ، فهناك أكثر من مليوني نسمة يعيشون في العاصمة . ومن بين ٣٠٠ ٣ مستوطنة في البلد يوجد أكثر من ٨٠٠ ١ مستوطنة في ترانسدانوبيا وهي منطقة إلى الغرب من الدانوب ، ويوجد أكثر من ٥٠٠ مستوطنة في الهضاب الشمالية ، في حين لا يوجد في السهل العظيم سوى ٩٥٠ قرية وبلدة .

١٩ - وتتألف الدوائر الادارية الرئيسية من تسعة عشر مقاطعة وثمان مدن لها وضع المقاطعة . ويوجد خارج العاصمة ، بودابست ، ١٥٧ بلدة مقابل ٩٠ مستوطنة في مستوى البلدات في عام ١٩٨٠ . ويعني هذا أنه في خلال هذه السنوات العشر تحولت في البلد ٠٠٠ ٧٠٠ قرية سابقة إلى بلدات . وفي الوقت الحاضر يعتبر ثلاثة أخماس السكان من أهل البلدات .

٢٠ - وأهم المدن في هنغاريا بودابست التي كان يقطنها ٦٤٥ ١١٣ ٢ نسمة في عام ١٩٨٩ ثم دبريكان وكان يقطنها ١٥١ ٢١٩ نسمة ثم مسكولك وكان يقطنها ٨٢٦ ٢٠٧ نسمة وزيجيد وكان يسكنها ٤٨٤ ١٨٩ نسمة ، وبيكس وكان يسكنها ٠٨٢ ١٨٣ نسمة وجيور وكان يسكنها ٠٨٢ ١٨٣ نسمة .

الجنسيات

٣١ - وفقا للبيانات المقدمة من الجمعيات الوطنية في هنغاريا فإن سكان البلد يشملون ما بين ٢٠٠ ألف و٢٢٠ ألف ألماني (٢,٣ في المائة من مجموع السكان) وما بين ١٠٠ ألف و١١٠ آلاف من السلوفاك (١ في المائة) وما بين ٨٠ ألفا و١٠٠ ألف من السلاف الجنوبيين (٩,٠ في المائة) وما بين ٢٠ ألفا و٢٥ ألفا من الرومانيين (٠,٢٥ في المائة) وما بين ٥٠٠ ألف و٧٠٠ ألف من الغجر (٥,٢ إلى ٧,٣ في المائة) . وقد أنشأت الحكومة مكتبا وطنيا لشؤون الأقليات الوطنية والإثنية يعمل في اطار وزير بلا وزارة ، لضمان مراعاة حقوق هذه الفئات .

الاقتصاد

٣٢ - العملة الوطنية: الفورنت ويساوي ١٠٠ فلير .

٣٣ - الناتج المحلي الاجمالي ، وكان ٠٠٠ ٢٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ أي ٦٤٥ ٢ دولارا للفرد .

٣٤ - وفي عام ١٩٨٩ كان في هنغاريا ٧٠٠ ٨٢٢ ٤ من المكتسبين الناشطين ، وتلقى ٠٦٤ ١٢ شخصا منحة البطالة في عام ١٩٩٠ . وكان متوسط الكسب ٥٧٤ ١٠ فورنتا يهبط إلى ١٧٩ ٨ فورنتا صافيا بعد خصم الضرائب واشتراك الضمان الاجتماعي .

٣٥ - وتتكون تجارة هنغاريا محسوبة بالروبل من واردات بقيمة ٨٠٠ ٢٠٠ مليون فورنت وصادرات بقيمة ٩٠٠ ٢١٥ مليون فورنت . وبلغت الواردات بالعملات الصعبة ٤٠٠ ٣٢٢ مليون فورنت والصادرات ٤٠٠ ٣٥٥ مليون فورنت .

٣٦ - وكانت الأسواق الرئيسية للصادرات الهنغارية في عام ١٩٨٩ هي الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية والنمسا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا .

النقل

٣٧ - يصل طول شبكة السكك الحديدية في هنغاريا إلى ٧٦٥ ٧ كيلومترا منها ١٤٧ ١ كيلومترا مكهربة (١٩٨٩) . أما شبكة الطرق البرية فتصل إلى ٠٠٠ ١٤٠ كيلومتر وتصل الطرق العامة الوطنية منها إلى ٧١٥ ٢٩ كيلومترا وتمثل طرق السيارات الفسيحة (أتومتراد) ٢١٨ كيلومترا (١٩٨٨) .

٢٨ - وفي عام ١٩٨٩ كان في هنغاريا ٣٠٠ ١٤٨ ١ سيارة منها ١٠٠ ٨٠١ ١ سيارة خاصة . وهناك ١٦٩ ٢٦ حافلة وعربة تعمل على شبكة المواصلات العامة التي يصل طولها إلى ٤٧٩ ٢٦ كيلومترا وتصل إلى ٠٣٨ ٣ مستوطنة .

٢٩ - وتمتلك شركة الطيران الهنغارية 'ماليف' أسطولا من ٢٢ طائرة كان ينقل ٠٠٠ ٥٧٧ ١ راكب/كيلومتر في ٤٣ خطا جويا في عام ١٩٨٩ .

التعليم

٣٠ - تصل نسبة من يكملون الدراسة حتى الصف الثامن الابتدائي في سن ١٦ سنة (فالتعليم اجباري للجميع حتى هذه السن) أربعة وتسعين في المائة .

٣١ - وتوجد في هنغاريا ٦٧٥ مدرسة ثانوية و٥٧ كلية وجامعة . وينتظم في الدراسة النهارية بمعاهد التعليم في المرحلة الثالثة نحو ٠٠٠ ٧٣ طالب . (تشير البيانات الخاصة بالتعليم إلى عام ١٩٨٩) .

وسائل الإعلام

٣٢ - بلغ عدد المشتركين رسميا في مشاهدة برامج التلفزيون في هنغاريا في عام ١٩٨٨ مائتي وتسعة وسبعين شخصا من كل ٠٠٠ ١ شخص . وبلغ الإرسال التلفزيوني في ذلك العام ١٣٢ ساعة أسبوعيا .

السياحة

٣٣ - خلال الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٩٠ دخل إلى هنغاريا ١٩,٦ مليون زائر أجنبي بزيادة قدرها ٦٨,٥ في المائة عن الفترة ذاتها العام السابق . وخلال هذه الفترة سافر من هنغاريا إلى الخارج ٠٤٨ ٧ مواطنا هنغاريا أي أقل بنسبة ١٣,٣ في المائة عن عام ١٩٨٩ .

باء - المجتمع في عام ١٩٩٠

٣٤ - شهدت هنغاريا في العامين الماضيين شبه انفجار في التحول الديمقراطي .

٣٥ - فانتزعت من دولة الحزب الواحد سلطاتها بطريقة سلمية تبدو مذهلة ، ولكنها كانت بالفعل عملية بالغة الصعوبة ، إذ بدأت تحدث أحيانا عملية تحول مناقضة . ووجدت العواطف المكبوتة مخرجا وهكذا مضى بعض الوقت قبل أن يترسخ نظام ديمقراطي مؤسسي ويزاول نشاطه الفعلي .

٣٦ - أما نقطة التحول في التطور الداخلي لهنغاريا فكانت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٦ آذار/مارس و٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ والتي شاركت فيها عدة أحزاب ببرامجها المستقلة لأول مرة منذ عام ١٩٤٧ . وشارك في هذه الانتخابات ٠٠٠ ٩١٢ ٤ مواطن أي بنسبة ٦٧ في المائة ممن لهم حق الانتخاب . واستطاعت ستة أحزاب أن تتجاوز الحد الأدنى من الأصوات الذي يضمن لها الحصول على مقاعد في البرلمان وهو ٤ في المائة: فحصل المحفل الديمقراطي الهنغاري على ٢٤,٧ في المائة من الأصوات للقوائم الاقليمية وحصل تحالف الديمقراطيين الأحرار على ٢١,٤ في المائة وحزب صغار الملاك المستقل على ١١,٧ في المائة ، والحزب الاشتراكي الهنغاري على ١٠,٩ في المائة واتحاد الديمقراطيين الشبان على ٩ في المائة وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي على ٦,٥ في المائة . واستنادا إلى نتائج الانتخابات شكلت حكومة ائتلافية شارك فيها المحفل الديمقراطي الهنغاري وحزب صغار الملاك المستقل وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي . ولهذه الأحزاب معا ٢٢٩ مقعدا في البرلمان وهو ما يمثل ٥٩,٣ في المائة من مجموع المقاعد . وتمشيا مع نتائج الاستفتاء الذي أجري في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ انتخب البرلمان الرئيسي الهنغاري .

٣٧ - كذلك جرت انتخابات الممثلين للحكومات المحلية والعمد على جولتين: في ٣٠ أيلول/سبتمبر و١٤ تشرين الأول/أكتوبر . واشترك في الجولة الأولى ٤٠ في المائة ممن لهم حق الانتخاب كما اشترك في الجولة الثانية ٢٨,٩ في المائة منهم .

٣٨ - وانتخب العمد في المستوطنات التي يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٠ نسمة بالطريق المباشر . وهنا دخل ٨٣,٩ في المائة من العمد المنتخبين كمرشحين مستقلين في حين دخل ٧١,٢ في المائة من ممثلي الحكومات المحلية كمرشحين مستقلين أيضا .

٣٩ - أما في المستوطنات التي يزيد عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٠ نسمة وفي أحياء بودابست فقد انتخب نصف الممثلين كل في حيه بينما انتخب النصف الآخر بقوائم حزبية . ومن بين الممثلين المنتخبين كان ١٨,٨ في المائة من مرشحي تحالف الديمقراطيين الأحرار و١٥ في المائة من المحفل الديمقراطي الهنغاري و١١,٧ في المائة من اتحاد الديمقراطيين الشبان و١١,٢ في المائة مشتركة بين مرشحين من تحالف الديمقراطيين الأحرار واتحاد الديمقراطيين الشبان ، و٧,٧ في المائة من المستقلين و٦,٨ في المائة من حزب صغار الملاك المستقل و٦,٨ من حزب الشعب الديمقراطي المسيحي و٦,٢ في المائة من الحزب الاشتراكي الهنغاري و٣,٥ في المائة مشتركة بين مرشحين من المحفل الديمقراطي الهنغاري وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي و٣,٣ في المائة مشتركة بين مرشحين من المحفل الديمقراطي الهنغاري وحزب صغار الملاك المستقل وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي و١,١ في المائة مشتركة بين مرشحين من المحفل الديمقراطي المسيحي وحزب صغار الملاك المستقل .

٤٠ - وفي انتخابات الممثلين في جمعية بودابست العامة حصل تحالف الديمقراطيين الاحرار على ٣٤,٧ في المائة من الاصوات ، وحصل المحفل الديمقراطي الهنغاري على ٣٧,٤ في المائة واتحاد الديمقراطيين الشبان على ١٨,٢ في المائة والحزب الاشتراكي الهنغاري على ٧,٣ في المائة وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي على ٥ في المائة والحزب الاشتراكي الهنغاري على ٣,٦ في المائة وحزب صغار الملاك المستقل على ٢,٣ في المائة ولم تصل نسبة الاصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون عن ١ في المائة . وحصلت الاحزاب التالية على مقاعد: تحالف الديمقراطيين الاحرار (٣٥) والمحفل الديمقراطي الهنغاري (٣٠) واتحاد الديمقراطيين الشبان (١٣) والحزب الاشتراكي الهنغاري (٥) وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي (٣) .

السكان والتوزيع الاجتماعي

٤١ - بناء على البيانات الاولية للتعداد الذي أجري في مطلع عام ١٩٩٠ كان عدد السكان في هنغاريا ٠٠٠ ٣٧٥ ١٠ نسمة وهو عدد يقل عن التعداد السابق الذي أجري في عام ١٩٨٠ بمقدار ٠٠٠ ٣٣٤ نسمة (٣,١) في المائة . ومنذ عام ١٩٨١ أمكن ملاحظة هبوط في عدد السكان . وكان هذا الهبوط أعلى بين الذكور ٠٠٠ ٢٠١ نسمة وأقل بين الاناث ، ٠٠٠ ١٣٣ نسمة وبذا كان عدد النساء بالنسبة لكل ٠٠٠ ١ رجل قد ارتفع من ٠٦٤ ١ إلى ٠٨٠ ١ في عشر سنوات . وزادت "شيخوخة" السكان . فنقصت نسبة الاطفال وارتفعت نسبة المسنين . وما زالت الحياة الاسرية هي السائدة ، بيد أن عدد العزاب كبير إذ يبلغ نحو ٠٠٠ ٨٥٠ شخص . وارتفعت نسبة الاسر التي يرعى فيها أحد الابوين طفلا . وفي هذه الايام يعيش بهذه الطريقة أسرة من كل سبع أسر .

٤٢ - وبناء على البيانات التمهيدية عن الاسكان المستقاة من التعداد فإن عدد الشقق السكنية في هنغاريا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ قد بلغ ٠٠٠ ٨١٧ ٣ شقة أي بأكثر تقريبا من ٠٠٠ ٣٠٠ شقة عن وقت إجراء التعداد السابق . وترجع الزيادة في عدد الشقق أساسا إلى إنشاء شقق أكثر اتساعا . فقد زاد عدد الشقق المؤلفة من ثلاث غرف أو أكثر على مدى العقد الماضي من ٢٤ في المائة إلى ٤٠ في المائة . وأسفرت الزيادة السريعة في عدد الغرف وفي الزيادة السكانية عن هبوط متوسط عدد السكان لكل ١٠٠ غرفة من ١٥٢ شخصا في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ١٣٠ شخصا في عام ١٩٩٠ . وتوجد في ٨٥-٨٧ في المائة من هذه الشقق مياه عامة أو خاصة مع امدادات الغاز والمجاري .

٤٣ - أما العمليات السكانية في عام ١٩٩٠ فكانت مشابهة تماما للعمليات في العقد الماضي: زيادة الوفيات عن المواليد ، وانخفاض عدد السكان بمعدل ٠٠٠ ٣٢ شخص آخر . وفي عام ١٩٩٠ ولد ٠٠٠ ١٢١ طفل أي أقل من عام ١٩٨٩ بمعدل ٣٠٠ ٢ طفل . وبلغت الوفيات ٠٠٠ ١٤٣ شخص أي أقل بمعدل ٧٠٠ ١ شخص من السنة السابقة . وكانت نسبة

المواليد أحياء لكل ألف من السكان ١١,٧ مولودا ، وهذه من أقل المعدلات في البلدان الأوروبية ، وكانت نسبة الوفيات ١٣,٨ حالة لكل ٠٠٠ ١ من السكان وهي واحدة من أعلى النسب في تلك البلدان .

٤٤ - وتمت في العام الماضي ٠٠٠ ٦٦ زيجة أي أقل من عام ١٩٨٩ بنحو ٠٠٠ ١ زيجة . أما حالات الطلاق فقد انخفضت كذلك بنحو ٥٠٠ ١ حالة لتصل إلى ٥٠٠ ٢٣ حالة تقريبا .

٤٥ - وسجل مكتب اللاجئين قدوم ٤٠٠ ١٨ لاجئ إلى هنغاريا خلال عام ١٩٩٠ . ومعظم هؤلاء (٩٧ في المائة) من مواطني رومانيا ، إلا أن بعضهم قد قدم من الاتحاد السوفياتي وألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا أيضا .

٤٦ - ويصل عدد اللاجئين إلى هنغاريا ، بمن فيهم الذين قدموا في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٠٠٠ ٣٦ لاجئ . وفي عام ١٩٨٩ كان في هنغاريا ٠٠٠ ٧ لاجئ ممن أجبروا على ترك أفراد من أسرهم من خلفهم ؛ ومع هذا فخلال العام الماضي تم جمع شمل أغلبية هذه الأسر .

٤٧ - وفي عام ١٩٩٠ حصل ٦٠٠ ٣ شخص على وضع اللاجئ من بين ٥٠٠ ٣ شخص طلبوا ذلك .

٤٨ - وتغيرت أوضاع العمالة بشكل كبير في عام ١٩٩٠ . إذ كان عدد المتكسبين النشطاء في بداية عام ١٩٩٠ يقل بنحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص عن العام السابق . وحدث معظم هذا الانخفاض في القطاع الصناعي أما عن المتكسبين في القطاعات غير الصناعية فظل عمليا على حاله .

العمالة

٤٩ - هبط عدد العاملين في الشركات والتعاونيات التي توظف أكثر من ٣٠٠ شخص ، بنسبة ١٣ في المائة خلال العام ، أي بنحو ٠٠٠ ٢٢٨ شخص ، وصاحبت هذا زيادة بنسبة ٩ في المائة في عدد موظفي الشركات التي توظف ٥٠-٣٠٠ شخص ويرجع هذا جزئيا إلى إعادة الهيكلة . أما عدد المشاريع المشتركة فقد زاد بصورة دينامية فأوجد بذلك ٠٠٠ ١٠٠ وظيفة أخرى في الشركات التي تشغل أقل من ٥٠ شخصا .

٥٠ - وسجل عدد الباحثين عن عمل في مكاتب تبادل العمل زيادة بلغت نحو ثلاث مرات ونصف إذ ارتفع من ٤٠٠ ٢٣ شخص إلى ٥٠٠ ٧٩ شخص بينما هبط عدد الوظائف الشاغرة المبلغ عنها من ٧٠٠ ٣٧ وظيفة إلى ٨٠٠ ١٦ وظيفة . وتصل نسبة العاطلين المسجلين إلى المتكسبين النشطاء إلى أقل من ٢ في المائة وهي لا تعتبر نسبة مرتفعة إذا

قورنت بمعدلات البطالة في بلدان الاقتصادات المتقدمة غير أن ما يدعو إلى القلق هو اتجاهها إلى الزيادة وما يقابلها من عدم استقرار ، وواقع أن المجتمع لم يكد يتعلم التعايش معها .

٥١ - غير أن البطالة على غير عهدها لا تهدد غير المهرة فحسب ، وإن كان نصف العاطلين المسجلين تقريبا ممن أتموا الصف الدراسي الثامن أو دون ذلك . بيد أن عدد العمال المهرة والمهنيين زاد زيادة كبيرة في عام ١٩٩٠ .

٥٢ - ويمكننا أن نلاحظ أعلى نسبة بطالة داخل البلد في الاقليم الشمالي الشرقي ، وبصورة أساسية في مقاطعتي بورسود - أبواج - زمبلين وزابولكي-زاتمار ؛ فعدد العاطلين في هاتين المقاطعتين معا بلغ ٩١٠ ٢٢ أشخاص في نهاية عام ١٩٩٠ .

٥٣ - وعلى مدار العام تلقى ٤٩٥ ٨٥ شخصا منحة البطالة لفترات زمنية قصيرة أو طويلة بلغ معدلها ١٣٩ يوما في المتوسط . أما متوسط المبلغ الشهري لهذه المنحة فهو ٨٨٦ ٥ فورنتا . ومن بين من عجزوا عن الحصول على وظيفة خلال العام حصل ٧٧٧ ٣ شخصا على أعمال مؤقتة متوسط أجرها الشهري ١٨٣ ٤ فورنتا .

حالة الدخل

٥٤ - تميز التغيير في حالة دخل السكان بزيادة سريعة نسبيا في الدخل الإسمي وزيادة أسرع منها في السعر للمستهلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اتسع نطاق توزيع الدخل . ففي المتوسط الوطني هبط الدخل الحقيقي للفرد ، فزادت الدخول من المشاريع الصغيرة بينما هبطت الدخول من الأعمال التقليدية .

٥٥ - أما متوسط الدخل الاجمالي الشهري في الشركات (التي توظف أكثر من ٥٠ شخصا) في عام ١٩٩٠ فكان ٢٠٥ ١٣ فورنتا تصل قيمتها الصافية إلى ٦٥٠ ٩ فورنتا . ويعني ذلك زيادة اجمالية في الدخول بنسبة ٢٤,٩ في المائة وزيادة صافية قدرها ٢١,١ في المائة عما كانت عليه في العام السابق .

٥٦ - ووصل الدخل الاجمالي لنسبة ٤٥ في المائة من أصحاب الأجور والمرتبات إلى ما بين ٨ آلاف فورنت و٠٠٠ ١٢ فورنت حيث كسب نحو ٣٠ في المائة ما بين ١٤ ألف فورنت و٠٠٠ ٣٠ فورنت ، وكسب ١٣ في المائة أكثر من ٠٠٠ ٣٠ فورنت بينما حقق ٧ في المائة من العاملين كل الوقت أقل من ٠٠٠ ٦ فورنت . أما الحد الأدنى للأجور حسب القانون فقد ارتفع بصورة كبيرة إلى عدة أضعافه في عام ١٩٩٠ ، من ٧٠٠ ٣ فورنت قبل ١ شباط/فبراير إلى ٨٠٠ ٥ فورنت بعد ١ كانون الأول/ديسمبر .

الأسعار

٥٧ - ارتفعت الأسعار للمستهلك بنسبة سنوية قدرها ٢٩ في المائة مقارنة بالعام السابق ، وبذلك تضاعفت بالنسبة لما كانت عليه قبل خمس سنوات . ونتيجة للزيادات المتسارعة في الأسعار كان متوسط مستوى الأسعار في كانون الأول/ديسمبر أعلى منه في كانون الأول/ديسمبر من العام السابق بنسبة ٣٣ في المائة . ويضاف إلى هذا أن قطاعات عريضة من السكان ، ومعظمهم من ذوي الدخول المنخفضة ، قد تضررت بوجه خاص لأن أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية وأولها المواد الغذائية ارتفعت بمعدلات أسرع: فقد زادت أسعار السلع الغذائية بمعدل سنوي متوسطه ٣٥ في المائة وكانت في كانون الأول/ديسمبر أعلى من العام السابق بنسبة ٣٧ في المائة . وكانت زيادة التضخم هي السمة السائدة في الربع الأول من عام ١٩٩١ أيضا ؛ ويمكن أن نتوقع حسب التنبؤات الحالية أن تزيد الأسعار في عام ١٩٩١ بنسبة ٣٥-٣٨ في المائة .

الاستهلاك

٥٨ - تجاوبا مع الزيادة السريعة في الأسعار انخفض الاستهلاك . ويشير إلى هذا الأمر الهبوط الشديد في حجم تجارة التجزئة التي تشكل الجزء الأكبر من انفاق المستهلكين . وقد باع نظام تجارة التجزئة بأكمله (بما فيه الحوانيت الصغيرة والتجار الخصوصيون) منتجات قيمتها أعلى بكثير ولكن كميتها تقل بنحو ٦ في المائة عن العام السابق . وفي تجارة التجزئة هبطت المبيعات في الشركات الكبيرة - التي توظف أكثر من ٥٠ شخصا - بنسبة ١٥ في المائة تقريبا . وانخفضت المبيعات فيما بين هذه الشركات بالنسبة لجميع أنواع المنتجات . وكان أقل المبيعات هبوطا السلع المتنوعة ؛ وداخل هذه المجموعة ، زادت المبيعات إذا قورنت بعام ١٩٨٩ بالنسبة لمواد معينة - كالحواسيب الشخصية وحاسبات الجيب وأجهزة الفيديو وآلات التصوير وسيارات الركوب . أما حجم المجمدات المباعة في هذا العام فكان قريبا من المبيعات في عام ١٩٨٩ التي كانت مرتفعة بصورة خاصة .

٥٩ - وازدادت مدخرات السكان في عام ١٩٩٠ وتم تجاوز الودائع بالفورنت بفعل الفوائد التي احتسبت لهذه الودائع ، كما أن المدخرات بالعملات الأجنبية زادت أيضا زيادة كبيرة .

الاعانات الاجتماعية

٦٠ - من بين الجهود المبذولة للموازنة الجزئية لارتفاع الأسعار تلك الزيادة الكبيرة في الاعانات الاجتماعية النقدية (٢٩-٣٠ في المائة) . وأكبر بند في هذه الاعانات هو دفعات التقاعد التي بلغت جملتها ٣٠٢ مليار فورنت في عام ١٩٩٠ . وقد زاد عدد من يتلقون هذه الاعانات ١٠٠ ٧٩ شخص في خلال عام واحد لتصل جملتها

إلى ٣٠٠ ٥٥٦ ٢ فورنت . وكان متوسط المعاش في الشهر الواحد (٦٨٣ ٦ فورنت) أعلى من العام السابق بنسبة ٢٥,٧ في المائة . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ تلقى ١٤ في المائة من أصحاب المعاشات وحدهم أقل من ٠٠٠ ٥ فورنت لكل كما تلقى ٣٤ في المائة منهم ما بين ٠٠٠ ٥ فورنت و٠٠٠ ٦ فورنت لكلٍّ .

٦١ - وفي عام ١٩٩٠ تلقت ٠٠٠ ٤٥٣ ١ أسرة علاوة أسرية أي بزيادة ٠٠٠ ١٢٥ أسرة عن العام السابق . ونتجت هذه الزيادة الكبيرة عن التغيير الذي بموجبه أصبحت علاوة الأسرة تمنح اعتبارا من ١ نيسان/ابريل لجميع الأسر بينما كانت تقتصر قبلا على اعانات الضمان الاجتماعي .

٦٢ - وبلغ مجموع ما دفع إعانة لرعاية الأطفال وبدلات لرعاية الطفل ١٣,٤ مليار فورنت بزيادة بنسبة ٢٣ في المائة عن العام السابق . وكان المتوسط السنوي لمن يتلقون هذه الاعانة ٠٠٠ ٢٥٠ شخص بزيادة قدرها ٠٠٠ ٧ شخص عن العام السابق .

الرعاية الصحية - الحالة الصحية

٦٣ - يصل عدد الأماكن المتاحة في دور الحضانة إلى ٠٠٠ ٥٠ مكان أي أقل بنسبة ١٠ في المائة من العام السابق ، ويرجع هذا جزئيا إلى انخفاض عدد المواليد وزيادة استخدام علاوات ومنح رعاية الطفل .

٦٤ - وما زالت حالة الموظفين في مرافق الرعاية الصحية تتميز بارتفاع نسبي في مستوى تعيينات الأطباء وانخفاض نسبي في مستوى تعيين أطباء الأسنان . وكان عدد دوائر الممارسين العامين في نهاية السنة ٥٣٦ ٤ دائرة وانخفض عدد السكان لكل دائرة ليصل إلى ٣٨٣ ٢ نسمة . أما عدد دوائر طب الأطفال فقد زاد ٣٤ دائرة ليصل إلى ٤٨١ ١ دائرة . وظل عدد أسرّة المستشفيات المتاحة على حاله كما كان في العام السابق وهو ٠٠٠ ١٠٥ سرير .

٦٥ - ووفقا لعدد الاجازات المرضية مدفوعة الأجر المبلغ عنها فأكثر الأمراض شيوعا هي: أمراض الجهاز التنفسي ، والجهاز العضلي - الفقاري ، والحوادث . وزاد عدد الاجازات المرضية مدفوعة الأجر وأيام العمل الضائعة بسبب الأمراض المتعلقة بارتفاع ضغط الدم زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية . ومن بين الأمراض المعدية انخفضت حالات الحمى القرمزية والحصبة والحصبة الالمانية انخفاضا كبيرا .

٦٦ - وكانت نسبة القائمين باجازات مرضية مدفوعة الأجر مماثلة لما كانت عليه في العام السابق (٦,٩ في المائة) بمتوسط ٠٠٠ ٢٧١ شخص يوميا .

٦٧ - وتوافرت البيانات عن الإيدز منذ عام ١٩٨٥ . وبحلول نهاية عام ١٩٩٠ كان قد أبلغ عن ٤٩ حالة من بينها ٢٧ حالة أفضت إلى الموت . وفي عام ١٩٩٠ سجلت ١٧ حالة جديدة .

التعليم

٦٨ - ارتفع مستوى تعليم السكان في أواسط الثمانينات . ووفقا لأحدث البيانات عن التعداد فإن أكثر من ثلاثة أرباع السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاما قد أكملوا الصف الدراسي الثامن على الأقل . و٣٠ في المائة على الأقل ممن تزيد أعمارهم عن ١٨ عام قد تخرجوا من المدرسة الثانوية ونحو عشر ممن تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما قد حصلوا على درجات جامعية .

٦٩ - وتتميز حالة التعليم بوجه عام بهبوط مطرد في أعداد تلاميذ الحضانة والمدارس الأولية بينما تظل أجيال المدارس الثانوية الكبار في حاجة إلى حل .

٧٠ - وخلال هذا العام الدراسي تضم دور الحضانة ٠٠٠ ٣٩١ طفل . ونظرا إلى إغلاق أعداد متزايدة من مدارس الحضانة فقد هبط عدد الأماكن المتوافرة في دور الحضانة بنحو ٩٠٠ ٥ مكان بالمقارنة لعام ١٩٨٩ ؛ حيث كان هناك ٠١٦ ١ طفلا لكل ٠٠٠ ١ مكان . وفي مؤسسات التعليم الأولى يدرس ٠٠٠ ١٦٧ ١ طفل أي أقل من العام الدراسي السابق بمعدل ٤٠٠ ٥٤ طفل .

٧١ - وفي عام ١٩٩٠ دخل المدارس الثانوية ٠٠٠ ٢٦ طالب زيادة عن العام السابق . ومنذ أواسط الثمانينات تزايدت أعداد المدارس التي تقدم تعليما أكثر عصرية . وفي عام ١٩٩٠ قُبل نحو ٢٠٠ ١ طالب للدراسة الثانوية في المستوى "O" حيث يتعلمون بلغتين ، وهذا العدد يزيد ٤٨٠ طالبا عن العام السابق . وفي هذا العام الدراسي قُبل بمدارس التأهيل التقني أكثر من ٠٠٠ ٥٠ طالب (٣٠ في المائة من مجموع أعداد الطلبة في المدارس الثانوية المهنية) حيث يمكنهم الحصول على شهادة "تقني" بعد عام اضافي من الدراسة بعد الشهادة الثانوية .

٧٢ - وفي عام ١٩٩٠ حصل قرابة ٠٠٠ ١١٠ طالب يمثلون ٧٣ في المائة ممن في جيلهم ، على مستوى تعليم متوسط ، ونحو نصفهم حصلوا على شهادة "عامل ماهر" وحصل ربعهم على شهادة الثانوية الفنية كما حصل خمسهم على شهادة الثانوية العامة .

٧٣ - وفي الوقت الحاضر يدرس ٦٠٠ ٧٦ طالب نظامي بالجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك التدريب الديني والعسكري ومن بينهم ٧٠٠ ٢٢ طالب بالسنوات الاولى .

٧٤ - ويقل بالتدريج عدد من يقبلون على دورات التعليم المسائي والتعليم بالمراسلة . وفي العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ بلغ عدد الدارسين بالدورات المسائية والتعليم بالمرسالة للمدارس الثانوية ٣٠٠ ٦٨ طالب والدارسين بمؤسسات التعليم العالي ٧٠٠ ٢٥ طالب . والانخفاض هنا بنسبة ١٠ في المائة .

الجريمة

٧٥ - ارتفعت معدلات الجريمة بصورة خطيرة في التسعينات وتدهورت الحالة الامنية العامة ، وكان عدد الجرائم المعلومة ٠٠٠ ٣٤١ جريمة بزيادة عن عام ١٩٨٩ قدرها ٠٠٠ ١١٦ جريمة (٥١ في المائة) . وزاد عدد المجرمين الذين وقعوا في قبضة العدالة (٣٠٠ ١١٣ مجرم) بنسبة ٣٦ في المائة . وكان بين مجموع المجرمين ٣٠٠ ١٣ من الاحداث الجانحين . وازدادت نسبة الجرائم التي لم يبت فيها اكثر من ذي قبل . ونعتبر نسبة ٦٦ في المائة الزيادة في الجرائم ضد الممتلكات قفزة هائلة (من ٠٠٠ ١٦١ جريمة إلى ٠٠٠ ٢٦٦ جريمة) . وفي اطار هذه الفئة زادت الجرائم ضد الممتلكات العامة من ٠٠٠ ٤٣ جريمة إلى ٠٠٠ ٧١ جريمة ، والجرائم ضد الممتلكات الخاصة من ٠٠٠ ١١٩ جريمة إلى ٠٠٠ ١٩٤ جريمة ، أما الجرائم التي ارتكبت ضد الأفراد (القتل أو الشروع في القتل أو التهجم الخ .) فقد زادت بنسبة ١٦ في المائة وبذلك تجاوزت ٠٠٠ ١٣ جريمة .

مقارنة دولية للبيانات السكانية الرئيسية

٧٦ - يقل تواتر الولادات الحية في هنغاريا عن المتوسط الأوروبي في حين يزيد تواتر هذه الوفيات كثيرا عن المعدل الأوروبي . ففي هنغاريا تحدث ١٤ حالة وفاة بالنسبة لكل ٠٠٠ ١ من السكان ؛ أما المتوسطات الأوروبية فتتراوح بين ٨ حالات و١٣ حالة . ولارتفاع معدل وفيات الرضع وبصورة خاصة ارتفاع معدل وفيات متوسطي السن دخل في ذلك .

٧٧ - ونتيجة لهذا لا يصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى المتوسط الاوروبي . وتعد هنغاريا ضمن أوائل من لديهم أسباب رئيسية للوفيات كما أن من العلامات المنذرة بالخطر أن في هنغاريا ما بين المثلين والاربعة أمثال من عدد حالات الانتحار لكل الف من السكان بالنسبة إلى بلدان أوروبية أخرى .

جيم - المجتمع في عام ١٩٩١

٧٨ - هناك عامل هام أثر في العمليات التي تتم في المجتمع هو الحالة الديمغرافية التي لم يطرأ عليها أي تغيير خلال العام الماضي . ومن حيث المبدأ توحي الأرقام التقديرية بشكل جزئي بوجود أعداد من المواليد والوفيات تماثل أعدادهما في العام السابق ، وبالتالي حدث هبوط طبيعي مماثل في عدد السكان بنحو ٠٠٠ ٣٠ نسمة . والمتوقع أن تتحسن الاتجاهات الديمغرافية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ وأن يحدث ارتفاع في معدلات المواليد حين تصل الأعداد الكبيرة المولودة في منتصف السبعينات إلى سن انجاب الأطفال .

٧٩ - وتشبه حالة توفير الصحة والحالة الصحية بين الجماهير ما كانتا عليه في الأعوام السابقة . فكانت نسبة من يتقاضون الاعانات المرضية متوافقة مع ما كانت عليه في العام السابق . وقد هبط عدد المصابين في الحوادث الصناعية وحوادث الطرق .

٨٠ - وقد انخفض لفترة طويلة عدد المقيدين في دور الحضانة النهارية للرضع والمدارس الابتدائية ويتمشى هذا مع حجم الفئات العمرية المعنية . ودخل المدارس الثانوية ٠٠٠ ١٨ طالب زيادة على العدد في العام السابق ، كما ارتفع عدد الطلبة النظاميين في الجامعات والكليات .

٨١ - وفي أواخر ١٩٩١ كان الحد الأدنى لمستوى معيشة الأسرة المكونة من أربعة أفراد ذات الطفلين والتي تعيش في الحضر هو ٣٩٢ ٣١ فورنتا شهريا (٨٤٨ ٧ فورنتا للفرد) . ويزيد هذا الحد عما كان عليه في شباط/فبراير ١٩٩١ بمقدار ٣٥٢ ٥ فورنتا (٣٣٨ ١ فورنتا للفرد) ، ويعزى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .

٨٢ - وصاحب الركود الاقتصادي ارتفاع حاد في البطالة وارتفاع في معدلات التضخم . ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة بدرجات متفاوتة في بلدان أخرى في أوروبا الشرقية (الكوميكون سابقا) .

٨٣ - وخفت حدة معدلات التضخم خلال العام إلا إن ارتفاع معدلات البطالة قد تسارع .

سكـــان هنغـاريـــا

(بـالآلاف)

الفئة	١٩٨٠	١٩٩٠
الذكور	٥ ١٨٩	٤ ٩٨٧
الإنـاث	٥ ٥٣٠	٥ ٣٨٨
المجموع	١٠ ٧٠٩	١٠ ٣٧٥
العمـــر		
صفر ـ ١٤	٣ ٣٤١	٣ ٢٠٥
١٥ ـ ٣٩	٣ ٨٣٣	٣ ٦١٥
٤٠ ـ ٥٩	٢ ٧٠٦	٣ ٥٨٣
٦٠ فمـا فوق	١ ٨٣٠	١ ٩٧٣
بودابست	٢ ٠٥٩	٢ ٠١٦
المـــدن	٤ ٣٧٥	٤ ٤٠٠
القرى	٤ ٣٧٥	٣ ٩٥٩
مستوى التعليم (نسبة مئوية) لفئات العمر المقابلة		
التعليم الثانوي المستوى '٥'	١,١	١,٠
الصف الثامن الأولي على الأقل	٦٦,١	٧٨,١
شهادة اتمام التعليم الثانوي على الأقل	٢٣,١	٣٠,١
الدبلومات العالية	٦,٥	٩,٤
(الحالة الاجتماعية لمن هم في سنة ١٥ فمـا فوق)		
غير المتزوجين	١ ٤٧٩	١ ٦٢١
المتزوجون	٥ ٦٣٨	٥ ١٠٦
الأرامل	٨٥٦	٨٩٤
المطلقون	٣٩٥	٥٤٩

الجدول (تابع)

البند	١٩٨٠	١٩٩٠
الاسكان في هنغاريا		
عدد الشقق السكنية (بالآلاف)	٣ ٥٤٣	٣ ٨١٧
عددالغرف (بالآلاف)	٧ ٠٦٥	٨ ٩٦١
عدد السكان لكل ١٠٠ شقة مسكونة	٣٠٣	٢٧٧
في هذا الاطار:		
في بودابست	٢٧٦	٢٥٤
في المدن	٣٠٧	٢٧٩
في القرى	٣١٣	٢٨٨
مساحة الشقة بالأمتار المربعة	٥٩	٦٩
عدد الغرف في الشقق المسكونة (٪)		
ذات الغرفة الواحدة	٢٦,٧	١٥,٤
ذات الغرفتين	٤٩,٠	٤٤,٧
ذات الغرف الثلاث	٢١,٠	٣٠,١
ذات الغرف الأربع فما فوق	٣,٣	٩,٨

ملكية الشقق المسكونة (٪)	مملوكة	مؤجرة	مشاركة الايجار
١٩٨٠	٧١,٣	٢٨,٣	٠,٣
١٩٩٠	٧٥,٩	٢٣,٧	٠,١
وفي هذا الاطار:			
في بودابست	٤٥,٠	٥٤,٤	٠,٢
في المدن	٧٥,٥	٢٤,١	٠,٠
في القرى	٩٣,٨	٥,٨	٠,٠

العمالة

٨٤ - كانت الملامح الرئيسية لحالة العمل في عام ١٩٩١ هي هبوط معدلات العمالة والارتفاع الحاد في معدلات البطالة إلى مستوى عالٍ نسبيا ، والعمل الاجباري لفترات قصيرة في عدد من الشركات .

٨٥ - وكانت هناك اتجاهات متضاربة وراء تقليص القوى العاملة في الاقتصاد بصفة عامة . وحدث انخفاض ملحوظ في العمالة من جانب الشركات التي يزيد عمالها عن ٣٠٠ موظف وصحب ذلك ارتفاع حاد في عدد الأعمال الصغيرة المدمجة أو غير المدمجة وفي نشاط الأعمال في المشاريع الفردية أو المشتركة . فارتفعت أعداد العاملين بها ارتفاعا كبيرا إلا أن هذا لم يعوض سوى بعض الاستغناء عن العمال في أماكن أخرى مما حول أغلبيتهم إلى عاطلين .

٨٦ - وقامت الشركات التي يزيد عدد عمالها عن ٥٠ موظفا في قطاعات الأعمال التي رصدت خلال العام بتوظيف ٠٠٠ ٣٦٥ ٢ شخص في المتوسط في عام ١٩٩١ وهذا يمثل انخفاضا بلغ ١٦ في المائة (٠٠٠ ٤٥٧ شخص) عن المتوسط في العام السابق . وبصورة أخرى لوحظت العلاقة نفسها بين حجم الشركات والاتجاهات بالنسبة لحجم قوتها العاملة . فهبطت العمالة الكلية في الشركات التي يعمل بها ٥٠-٣٠٠ موظف بنسبة واحد في المائة (٠٠٠ ٥ شخص) بينما في الشركات التي يعمل بها أكثر من ٣٠٠ موظف هبطت بنسبة ١٩,٣ في المائة (٠٠٠ ٤٥٣ شخص) .

٨٧ - وبتناول الأرقام عن الشركات التي يعمل بها أكثر من ٥٠ موظفا يتضح أن متوسط جملة الكسب الشهري للموظف المتفرغ في قطاعات الأعمال كان ٧٦٦ ١٦ فورنتا بزيادة بنسبة ٢٧,٢ في المائة عن عام ١٩٩٠ . ويقدر أن متوسط صافي الكسب في الشركات نفسها قد ارتفع بنسبة ٢٣,٤ في المائة ليصل إلى ٢٧٠ ١٣ فورنتا . وبمراعاة الزيادة في مستوى أسعار السلع الاستهلاكية التي بلغت ٣٥ في المائة فإن هذا يعني هبوطا بنسبة تسعة في المائة بالقيمة الحقيقية لمتوسط صافي الكسب .

٨٨ - وكانت البطالة المسجلة (في تبادلات العمالة) وقدرها ٠٠٠ ٨٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تمثل أقل من اثنين في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا ، وهذا معدل منخفض حسب المعايير الدولية . وقد ارتفع هذا الرقم بأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص في النصف الأول من العام وبنحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص آخرين في النصف الثاني منه بحيث تجاوزت البطالة المسجلة ٠٠٠ ٤٠٦ شخص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وهذا المعدل الذي يزيد بأكثر من ثمانية في المائة من السكان النشطاء اقتصاديا يضع هنغاريا في مصاف البلدان ذات البطالة المرتفعة نسبيا .

٨٩ - وإذا فصلت هذه الارقام بحسب المقاطعات فإن أعلى الارقام المطلقة للعاطلين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ هي ٠٠٠ ٥٠ شخص في بورسود-أبواج-زمبلين و٠٠٠ ٣٨ شخص في زابولكس-زاتمار-بيريغ . وكانت أعلى معدلات البطالة مقابل العمالة ، في مقاطعتي زابولكس ونوغراد (نحو ١٦ في المائة) وأدناها في بودابست (من اثنين إلى ثلاثة في المائة) .

٩٠ - وتقاضى ٦٣٦ ٤١٣ شخصا إعانات بطالة خلال العام لفترة متوسطها ١٧١ يوما . وكان متوسط الاعانة الاجمالية الشهرية التي دفعت هو ٣١٠ ٧ فورنتا .

٩١ - ولا تظهر مشاكل العمالة في البطالة وحدها وإنما كذلك في العمل لفترات قصيرة . فقد اختصرت ساعات العمل خلال العام لاكثر من ٠٠٠ ٥٠ موظف في القطاع الصناعي بمقدار ساعتين لتصل إلى أربع ساعات يوميا أو بمقدار يوم إلى يومين أسبوعيا ، أو سُرّح بعضهم بصفة مؤقتة .

السكان والتحولات السكانية

٩٢ - وفقا للارقام الاولية وصل عدد سكان هنغاريا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ٣٣٥ ١٠ نسمة أي أقل من العام السابق بنحو ٠٠٠ ٣٠ نسمة وأقل من بداية عام ١٩٩٠ بنحو ٠٠٠ ٤٠ نسمة حين أجري آخر تعداد .

٩٣ - وهكذا تواصل الهبوط في عدد السكان منذ عام ١٩٨١ . وتأتي الارقام الاولية عن المواليد الحية والوفيات لعام ١٩٩١ مماثلة للارقام المقابلة لها في عام ١٩٩٠ . وفي العام الماضي بلغت الولادات الحية ٠٠٠ ١٢٦ مولود بمعدل ١٢,٣ مولود حي لكل ٠٠٠ ١ من السكان ، وبلغت الوفيات ٠٠٠ ١٤٦ وفاة وهذا معدل مرتفع للغاية حسب المعايير الدولية التي تصل إلى ١٤,١ وفاة لكل ٠٠٠ ١ من السكان . كذلك لم يحدث تغير يذكر في وفيات الرضع حيث كان معدلها ١٥ وفاة لكل ٠٠٠ ١ من السكان في السنة الاولى من العمر .

٩٤ - وأجري ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ عملية اجهاض في عام ١٩٩١ ، وهي نسبة تصل إلى ٧١ عملية اجهاض لكل ١٠٠ ولادة حية .

٩٥ - وعقد خلال العام ٠٠٠ ٦٦ زيجة وهو تقريبا العدد نفسه الذي عقد في عام ١٩٩٠ .

الصحة

٩٦ - ارتفع عدد الممارسين العامين وأطباء الأطفال ارتفاعا طفيفا . وبحلول نهاية العام كان هناك ما يقرب من ٥٠٠ ٤ ممارس عام محلي و٤٥٠ ١ طبيب أطفال محليا . وكان عدد أسرّة المستشفيات المتاحة نحو ٠٠٠ ١٠٤ سرير أي أقل من العام السابق بنحو ٠٠٠ ١ سرير .

٩٧ - أما الحالة الصحية بين السكان في عام ١٩٩١ فقد سارت في الاتجاه الذي كان سائدا في الأعوام السابقة . وإذا أخذت في الاعتبار الحالات المسجلة التي دفعت عنها إعانات مرضية فإن أكثر أسباب التغيب عن العمل شيوعا هي أمراض الجهاز التنفسي والجهاز العضلي - الفقاري وأمراض فرط التوتر ، والحوادث .

٩٨ - وجاءت نسبة القوى العاملة التي تتلقى إعانات مرضية وهي ٦,٩ في المائة مماثلة للنسبة في العام السابق ، وبلغ متوسط العدد اليومي لمن يتلقون إعانات مرضية ٠٠٠ ٢٥٠ شخص . ووقعت في عام ١٩٩١ حوادث صناعية قاتلة عددها ٣٦٢ حادثا . وحدث هبوط مماثل بنحو ١٥ في المائة في عدد حوادث الطرق التي تسببت في اصابات وفي عدد المصابين .

٩٩ - وارتفع عدد المتقاعدين من المسنين والمعوقين في عام ١٩٩١ بمقدار ٥٠٠ ١٢٣ شخص ليصل العدد في نهاية العام إلى ٨٠٠ ٦٧٩ ٣ شخص . أما عدد من يتلقون علاوة أطفال فقد ارتفع بمقدار ٠٠٠ ٦٦ شخص كما ارتفع عدد من يتقاضون علاوات ثابتة أو علاوات متعلقة بالكسب لرعاية الأطفال إلى ٠٠٠ ١٠ شخص .

التعليم

١٠٠ - يصل عدد المقيدين بدور الرضع في العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ٣٩٤ طفل . ونظرا إلى إغلاق بعض المرافق غير الكافية أصلا فإن عدد الأماكن المتاحة في دور الرضع هبط بنحو ٤٠٠ ٦ طفل ليصبح المعدل في هذه الفئة العمرية ٠٠٠ ١ طفل لكل ٠٤١ ١ طفلا . وهناك ٠٠٠ ١١٨ ١ تلميذ في الصف الثامن الابتدائي وهذا العدد يقل بنحو ٠٠٠ ٥٠ طفل عن العام الدراسي السابق .

١٠١ - ويأتي الرقم ٠٠٠ ٥٣٤ من الشبان النظاميين في التعليم الثانوي أعلى من ذي قبل بنحو ٠٠٠ ١٨ طالب . أما عدد المتقدمين للمرحلة '٥' الاضافية من التعليم الثانوي الذين يدرسون بلغتين فقد زاد ٣٥٠ طالبا ليصل إلى ٥٦٦ ١ طالبا . ويدرس بالمدارس التقنية التي تمنح شهادة إتمام الدراسة الثانوية مع مؤهل تقني ٠٠٠ ٥٣ طالب (يمثلون ٣٠ في المائة من مجموع الدارسين بالتعليم الثانوي المهني) .

١٠٢ - وقد نشأ وضع صعب في المدارس التي تدرب على المهارات المهنية بسبب الهبوط في مجال الأنشطة التدريبية في الشركات الكبيرة المملوكة للدولة ، مما أدى إلى انخفاض عدد الطلبة في الدورات التدريبية . وهناك ٠٠٠ ٥ طالب ممن أكملوا التعليم الابتدائي يتلقون أنواعا جديدة من الدورات المهنية بالمدارس (العلوم المنزلية والزراعة الخاصة وغيرها) .

١٠٣ - وفي عام ١٩٩١ حصل ٠٠٠ ١١٤ طالب (ثلاثة أرباع هذه الفئة العمرية) على شهادة إتمام الدراسة الثانوية . ونصفهم تقريبا حصلوا على مؤهل "عامل ماهر" وحصل ربعهم على شهادة إتمام الدراسة المهنية ، كما حصل خمسهم على شهادة إتمام الدراسة العامة (النحو) .

١٠٤ - وأدارت الطوائف الدينية خلال هذا العام ١٩ مدرسة ابتدائية و٣١ مدرسة ثانوية ومدرسة واحدة للتدريب المهني . أما المؤسسات الخيرية فتدير ١٧ مدرسة ابتدائية و١٦ مدرسة ثانوية .

١٠٥ - وفي الكليات والجامعات ٢٠٠ ٨٣ طالب نظامي منهم ٤٠٠ ٢٥ طالب في السنوات الأولى . ويشمل عدد الطلبة النظاميين ٨٦٣ ٥ طالبا أجنبيا ٤٢ في المائة منهم في دورة بمصروفات تدرس بالانكليزية أو الألمانية .

الإسكان

١٠٦ - ظلت عملية تشييد المساكن آخذة في الهبوط في السنوات العشر الماضية . ففي النصف الأول من الثمانينات تم بناء ما يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠ و٠٠٠ ٧٥ مسكن سنويا . وهبط هذا الرقم إلى ٠٠٠ ٥٥ مسكن في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ وإلى ٠٠٠ ٤٤ مسكن في عام ١٩٩٠ . وبناء على الأرقام الأولية فقد بني ٨٧٣ ٣٢ مسكنا في عام ١٩٩١ أي أقل من عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٥ في المائة . وقد بنى ثلاثة أرباع المساكن الجديدة (٠٧٥ ٣٤ مسكنا) أفراد عاديون ، وبنت الشركات ٢٢١ ٧ مسكنا كما بنت السلطات المحلية ٤٥٩ ١ مسكنا بينما مولت منظمات مركزية ذات تمويل عام بناء ١٠٠ مسكن . ومن الناحية الجغرافية فإن ١٤,٦ في المائة من المساكن الجديدة بنيت في بودابست و٤٤,٤ في المائة في مناطق حضرية أخرى و٤١ في المائة في مناطق ريفية . وعلى مدى العامين الماضيين هبط عدد المساكن الجديدة في بودابست إلى النصف بينما كان الهبوط في المناطق الحضرية والمناطق الريفية الأخرى ٣٠-٣٣ في المائة . وتبني السلطات المحلية والمنظمات ذات التمويل العام مساكن في المناطق الحضرية أساسا في حين أن أكثر من نصف ما بناه الأفراد العاديون كان في المناطق الريفية .

١٠٧ - كذلك حدث هبوط حاد في عدد بيوت الترفيه للعطلات التي بنيت: ١ ٧٧٢ وحدة في عام ١٩٩١ أي أقل بنسبة ٣٢,٤ في المائة من عام ١٩٩٠ وثلث هذا العدد بالكاد في عام ١٩٨٧ .

تجارة التجزئة

١٠٨ - هبط حجم تجارة التجزئة عن عام ١٩٩٠ بنسبة ٣,٤ في المائة بالأسعار الجارية وبأكثر من ٣٨ في المائة بالأسعار الثابتة . (زاد حجم التجارة بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٠ بينما هبط بالأسعار الثابتة بنسبة ثمانية في المائة) . وهبط حجم الأعمال في عام ١٩٩١ بالمتاجر الكبيرة بنسبة ٢٩ في المائة وفي قطاع التموين بنسبة ٢٣ في المائة . وكان أشد الهبوط في مختلف أنواع المتاجر بنسبة ٤٠ في المائة في حجم مبيعات المحال التجارية العامة ومحال الأدوات المعدنية والحلوى والمشروبات وفي الحانات . أما حجم المبيعات في محال الكتب والفنون والمسجلات فمثل ثلثي أرقام عام ١٩٩٠ .

حركة الأسعار

١٠٩ - تأثر دخل واستهلاك الأفراد بالارتفاع الشديد في تضخم الأسعار عما كان عليه الحال من قبل . فقد ارتفع معدل الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية ، الذي كان قد ارتفع أصلا بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٩ و٢٩ في المائة في عام ١٩٩٠ ، إلى متوسط شهري قدره ٣,٨ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩١ إلا أن هذا المعدل خف إلى متوسط قدره ١,٢ في المائة في النصف الثاني من العام . وبلغ الارتفاع على مدى العام بأكمله ٣٥ في المائة . وفي هذا الاطار تضاعفت أسعار الوقود الصلب والسائل والخدمات البريدية إلى أكثر من مثليها وينطبق هذا على أسعار ورسوم توصيل المياه . وزادت تكاليف توصيل الغاز المنزلي والنقل والسيارات الخاصة والأدوات المكتبية ولوازم المدارس إلى ما بين ٥٠ و٦٠ في المائة . ومن بين فئات المنتجات الأساسية ارتفعت أسعار اللحوم ومنتجات اللحوم والدواجن بمتوسط يقل عن اثنين في المائة نتيجة لمختلف الزيادات والتخفيضات التي تمت خلال العام . وكان ذلك عاملا رئيسيا في الارتفاع الكلي للأسعار المعتدل نسبيا والذي وصل إلى ٢٣,١ في المائة بالنسبة لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ . ومن المتوقع أن يخف معدل التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٢ .

١١٠ - وهبطت ودائع المدخرات بالفورنت (بما في ذلك سندات التوفير) بمعدل ٢٢,٨ مليار فورنت خلال العام ، في حين زادت الودائع بالعملات القابلة للتحويل لدى المؤسسات المالية ووكلاء السفر 'IBUSZ' بما يعادل ٦١,٦ مليار فورنت . وتقدر جملة الفائدة المدفوعة حتى نهاية العام بمبلغ ٥٦,٨ مليار فورنت على الودائع بالفورنت ،

وبمبلغ ٠,٨ مليار فورنت على الودائع بالعملات القابلة للتحويل . ونتجت عن هذا زيادة في الودائع بالفورنت قدرها ٩٦,٤ مليار فورنت على مدار العام (من ٣٦٨,٤ مليار فورنت إلى ٤٦٤,٨ مليار فورنت) . وتكونت حصيلة الودائع في نهاية العام من ٣٣٠,٩ مليار فورنت و١٣٣,٩ مليار فورنت (قرابة ١,٧٥ مليار دولار أمريكي) بالعملات القابلة للتحويل .

١١١ - وزادت قيمة السندات (بما فيها السندات الادخارية) المملوكة للأفراد بمقدار ٧٤ مليار فورنت على مدى العام لتصل إلى ١٦٣,٧ مليار فورنت . وهبطت القروض الشخصية في الفترة ذاتها بمقدار ١١٥ مليار فورنت من ٣٣٠ مليار فورنت إلى ٢١٥ مليار فورنت . ويعود ثلثا هذا الهبوط إلى تخفيض القروض القديمة بمعدلات فائدة ميسرة ، ويعود الثلث الثالث إلى استهلاك ديون وسداد الجمهور لها .

السياحة الدولية

١١٢ - نمت السياحة الدولية في هنغاريا نموا كبيرا في السنوات الأخيرة واستمر هذا الاتجاه بقدر كبير في عام ١٩٩١ رغم تناقص أعداد السائحين الأجانب في العام السابق . وقد اقتصر هذا التناقص على السائحين لفترات قصيرة (الرحلات والعبور) بينما تواصلت زيادة أعداد الهنغاريين المسافرين للخارج .

١١٣ - ووصل إلى هنغاريا في عام ١٩٩١ من الرعايا الأجانب ٣٣,٣ مليون شخص وهو رقم يقل بمقدار ٤,٤ مليون شخص (١١,٦ في المائة) عن عام الذروة ١٩٩٠ ولكنه يزيد كثيرا عنه في أي عام سابق . وقضى ثلثا السائحين أكثر من يوم في البلد مقابل ٥٥-٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ . ويعني هذا أن عدد السائحين في عام ١٩٩١ بلغ ٢١,٩ مليون شخص بزيادة ١,٤ مليون شخص عن عام ١٩٩٠ .

١١٤ - وقضى السائحون الأجانب في هنغاريا في عام ١٩٩١ خمس ليال في المتوسط وهي فترة تزيد كثيرا عنها في العام السابق .

١١٥ - وخرج المواطنون الهنغاريون في ١٤,٣ مليون رحلة إلى الخارج في عام ١٩٩١ بزيادة ٥,٣ في المائة عن العام السابق . ويعني ذلك أنه في أعقاب الهبوط المؤقت في عام ١٩٩٠ وصل الرقم من جديد إلى ١٤,٥ مليون رحلة وهو الرقم القياسي في عام ١٩٨٩ . وتركزت نسبة متزايدة من المسافرين (أكثر من النصف) على الحدود النمساوية حيث سجل الهنغاريون ٧,٤ مليون عبور للحدود بزيادة ٣٠ في المائة عن عام ١٩٩٠ وبزيادة ١٨ في المائة عن عام ١٩٨٩ .

القوى العاملة

	١٩٩٠/١٩٩١ (نسبة مئوية)
عدد العاملين في قطاعات الأعمال*	٨٣,٨
عدد العاطلين المسجلين في نهاية العام	٥١٠,٧
متوسط اجمالي الكسب الشهري الإسمي في قطاعات الأعمال	١٢٧,٢
الأعمال اليدوية	١٢٦,٠
الأعمال الكتابية	١٢٨,٥
متوسط صافي الكسب الشهري الإسمي في قطاعات الأعمال	١٢٣,٤
الأعمال اليدوية	١٢٣,٠
الأعمال الكتابية	١٢٣,٤

* الشركات التي توظف اكثر من ٥٠ شخصا .

العمالة ومتوسط الكسب في عام ١٩٩١

	عدد الموظفين (بالآلاف)	(النسبة المئوية لعام ١٩٩٠)	متوسط اجمالي الكسب* فورنت	(النسبة المئوية لعام ١٩٩٠)	متوسط صافي الكسب فورنت	(النسبة المئوية لعام ١٩٩٠)
التعدين	٦٥,٣	٨٤,٠	٢٦ ٠٠٣	١٣٥,٦	١٧ ٣٦١	١٢٨,٥
الطاقة الكهربية	٤١,٣	٩٣,٢	٢٤ ١٥٠	١٤٠,٣	١٦ ٣٠٣	١٣٣,١
الصناعات المعدنية	٥٠,٩	٨١,٨	٢٠ ٠٨٨	١٣٣,٣	١٤ ٢٤٣	١٣٠,١
الهندسة	٣١٨,٩	٨٣,٩	١٦ ٢٧٧	١٣٦,٨	١٢ ٠٤٨	١٣٣,٣
مواد البناء	٤٩,٨	٨٧,٦	١٦ ٨١٣	١٣٦,٨	١٢ ٣٧١	١٣٣,٣
المواد الكيميائية	٩٥,١	٩٣,٦	٢٢ ٠٧٣	١٣١,٠	١٥ ٢٨٦	١٣٦,٠
الصناعات الخفيفة	٢٣٧,٧	٨٧,١	١٣ ٤٣٣	١٣٣,٨	١٠ ٣٣٣	١٣١,٣
الصناعات الأخرى	١٦,٦	٧٣,٤	١٣ ٨٦٧	١٣١,١	٩ ٩٧٣	١١٩,٥
تحضير الأغذية	١٨١,١	٩٣,٨	١٧ ٣٦٠	١٣٥,٣	١٢ ٦٣٥	١٣٣,١

العمالة ومتوسط الكسب في عام ١٩٩١ (تابع)

	عدد الموظفين (بالآلاف)	(النسبة المئوية لعام ١٩٩٠)	متوسط اجمالي الكسب* فورنت	(النسبة المئوية لعام ١٩٩٠)	متوسط صافي الكسب فورنت	(النسبة المئوية لعام ١٩٩٠)
الصناعة	١ ٠٥١,٥	٨٧,٠	١٧ ٤٩٤	١٢٧,٩	١٢ ٦٩٥	١٢٣,٨
الانشاء	١٦٢,٨	٧٨,٠	١٧ ٤١٩	١٢١,٢	١٢ ٦١٧	١١٨,٣
الزراعة	٤١١,٣	٧٥,٦	١٢ ٩٦٢	١١٥,٩	١٠ ٠٧٣	١١٥,٤
الحراجة	٣٧,٤	٨٢,٧	١٢ ٦٧٧	١١٥,٢	٩ ٩٦٩	١١٥,٠
الزراعة+الحراجة	٤٤٨,٦	٧٦,١	١٢ ٩٣٨	١١٥,٩	١٠ ٠٦٤	١١٥,٤
النقل	٢٢٨,١	٨٧,٤	١٧ ٥٧٦	١٣٦,٠	١٢ ٨٣٣	١٣٠,٢
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٧٢,٩	٩٩,٩	١٩ ٦٥٢	١٤٢,١	١٣ ٩٣٦	١٣٣,٩
النقل+البريد+ المواصلات السلكية واللاسلكية	٣٠١,٠	٩٠,١	١٨ ٠٣٦	١٣٧,٦	١٢ ٠٧٧	١٣١,٢
التجارة الداخلية	٣٠٠,٨	٨٤,٥	١٦ ٩٣٠	١٢٩,٦	١٢ ٣١٩	١٢٥,٣
التجارة الخارجية	١٧,٨	٨٣,٦	٣٧ ٤١٧	١٣٠,٢	٢٢ ٨١٠	١٢٣,٢
التجارة	٣١٨,٦	٨٤,٥	١٨ ٠٨٥	١٢٩,٦	١٢ ٩١٥	١٢٥,٠
ادارة المياه	٦٠,٠	٨٥,٠	١٧ ٥٣٦	١٢٦,٣	١٢ ٧٩٧	١٢٣,٨
فروع الاعمال الاخرى	٢٢,٢	٦٨,٨	١٧ ٢٩٢	١٣٠,٢	١٢ ٤٢٧	١٢٥,٠
مجموع فروع الاعمال	٢ ٣٦٤,٧	٨٣,٨	١٦ ٧٦٦	١٢٧,٢	١٢ ٢٦٦	١٢٣,٤
ومنها:						
التي تستخدم ٥١-٣٠٠ موظف	٤٧٤,٢	٩٩,٠	١٥ ٢٥٧	١٢٠,٠	١١ ٣٢٤	١١٨,١
التي تستخدم ٣٠٠ موظف فما فوق	١ ٨٩٠,٥	٨٠,٧	١٧ ١٣٥	١٢٩,٢	١٢ ٤٩٧	١٢٤,٨

* الموظفون المتفرغون .

حركة الأسعار

	١٩٩٠/١٩٩١ (النسبة المئوية)
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	
ومنها:	١٣٥,٠
المواد الغذائية	١٣١,٩
المشروبات ، التبغ	١٣٥,١
الملابس	١٣٣,١
التدفئة ، والطاقة المنزلية	١٨١,٠
السلع الاستهلاكية المعمرة	١٣١,٧
السلع الاستهلاكية الأخرى ، البنزين	١٤٣,٤
الخدمات	١٤١,٩

التجارة الداخلية

	١٩٩٠/١٩٩١ (النسبة المئوية)
حجم مبيعات التجزئة	
بالأسعار السائدة	٩٧,٦
بالأسعار الثابتة	٧١,٨

بناء وازالة المساكن

	١٩٩٠/١٩٩١ (النسبة المئوية)
عدد المساكن المبنية	٧٥,١
عدد المساكن المزالة	٧٣,٥
عدد مساكن العطلات المبنية	٦٧,٦

السياحة

	١٩٩٠/١٩٩١ (النسبة المئوية)
عدد الأجانب القادمين إلى هنغاريا	٨٨,٤
عدد السائحين الأجانب	١٠٦,٦
عدد الهنغاريين المسافرين للخارج	١٠٥,٣
حجم الاستيعاب التجاري(أ)	
عدد الضيوف الأجانب	٧٦,٤
عدد النزلاء/الليالي للأجانب	٧٨,١
عدد النزلاء الهنغاريين	٧٨,٧
عدد النزلاء/الليالي للهنغاريين	٦٥,٢
حجم السياحة الدولية:	
حصائل العملات الأجنبية (معادلة بالفورنت)	١٢٧,٥(ب)
الانفاق من العملات الأجنبية (معادلة بالفورنت)	١٠٠,٦(ب)

رصيد السياحة الدولية	١٩٩٠	١٩٩١
اجمالي الرصيد (بمليارات الفورنتات)	٣٢,٦	٣٨,١
رصيد الحسابات القابلة للتحويل (بمليارات الفورنتات)	٣١,١	٣٩,٨
رصيد الحسابات القابلة للتحويل (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٣٣,٤	٥٢٧,٥
رصيد الحسابات غير القابلة للتحويل (بمليارات الفورنتات)	١,٥	١,٨-
رصيد الحسابات غير القابلة للتحويل (بملايين روبلات الاتحاد السوفياتي)	٥٨,٣	٥٠,٤-

(أ) شركات تستخدم أكثر من ٥٠ شخصا .

(ب) كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر .

* * *

تم جمع هذه المادة في مكتب الاحصاء المركزي في شباط/فبراير ١٩٩٣ .

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
وفيات الرضع (المجموع)	٣ ٤٤٢	٣ ١٧٨	١ ٩٦٧	١ ٩٤١	١ ٨٦٣
معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	١٩,٠	١٧,٣	١٥,٨	١٥,٧	١٤,٨
وفيات الأمومة	١٩ شخصا	١٧	٣١	١٩	٣٦
معدل الخصوبة	١,٨٣	١,٨١	١,٧٩	١,٧٨	١,٨٤

السكان في المناطق الحضرية والمناطق الريفية

١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

المجموع	١٠ ٣٧٤ ٨٢٣
المناطق الريفية	٣ ٩٥٧ ٥٥٠
المناطق الحضرية (غير بودابست)	٤ ٤٠٠ ٤٩٩
المناطق الحضرية (بما فيها بودابست)	٦ ٤١٧ ٢٧٣

دال - الاقليات الوطنية والإثنية

١١٦ - ظل حوض الكربات طوال تاريخه نقطة تجمع لشعوب مختلفة بحكم موقعه الجغرافي . ويحتل الهنغاريون هذه البقعة منذ ١١٠٠ عام وقد وجدوا بها السكان الاصليين من السلاف والسلت . فاسس الملك سانت ستيفين الدولة الاقطاعية الهنغارية وسعى إلى زرع النماذج الاوروبية في نظام دولته الناشئة بإعادة توطين الاجانب - الفرسان التيوتونيين والنساك الايطاليين والفرنسيين - في بلده . وفي أيام مجد المملكة الهنغارية في العصور الوسطى استمرت في توسيع حدودها فضمن بذلك

سكانا معظمهم من السلوفاك إلى السيادة الهنغارية ، وأسفرت الحروب ضد الاتراك فيما بين أواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن السادس عشر ثم الاحتلال طويل الأمد من قبل الامبراطورية العثمانية للجزء الأوسط من حوض الكربات والذي دام ١٥٠ عاما - عن نقص دراماي في أعداد سكان القسم الأوسط من المنطقة الذي كان هنغاريا في غالبه .

١١٧ - وإذا كانت هنغاريا قد احتفظت باستقلالها الدستوري فقد تحولت إلى ولاية مستقلة ذاتيا وتابعة لامبراطورية هابسبورغ بعد طرد الاتراك منها . ووجه الملوك وأولهم الملك تشارلز الثالث ثم بعد ذلك الملكة ماريا تريزا الدعوة إلى مستوطنين أجانب معظمهم من الالمان والسلوفاك إلى الاقامة في الاقاليم المهجورة ومنحوهم حوافز مختلفة على هيئة امتيازات . أما الخريطة الإثنية لهنغاريا اليوم فقد رسمت أساسا في تلك الفترة ذاتها .

١١٨ - وفي الفترة الممتدة بين أواخر القرن الثامن عشر ومعاهدة تريانون السلمية (١٩١٩-١٩٣٠) شكل الهنغاريون أقلية في البلد تراوحت نسبتها المئوية إلى مجموع السكان ما بين ٤٣ و٤٨ في المائة في منتصف القرن التاسع عشر . ومع هذا فالخريطة السياسية والإثنية لحوض الكربات تغيرت جذريا من جراء معاهدة تريانون: إذ فقدت مملكة هنغاريا ثلثي أراضيها وضم أكثر من ٣ ملايين من الهنغاريين الإثنيين إلى الدول الجديدة التي نشأت على مقربة من هنغاريا مباشرة (رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا) .

١١٩ - ولم يعد من الممكن تسمية هنغاريا الجديدة التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٩٣ كيلومتر مربع بالبلد المتعدد الجنسيات . بيد أن هناك عدة أقليات وطنية وإثنية تعيش في أراضيها .

الخصائص الديمغرافية للأقليات الوطنية والإثنية

١٢٠ - عند الحديث عن الاقليات في هنغاريا يشار عادة إلى الغجر والالمان والسلوفاك والرومانيين والكرواتيين والصرب والسلوفينيين . غير أن هناك أيضا ، اضافة إلى هؤلاء ، أعدادا كبيرة تعيش في بلدنا من البلغاريين واليونانيين والبولنديين والارمينيين .

١٣١ - ويعد نظام هنغاريا لجمع البيانات الاحصائية من أوثق النظم في المنطقة بوجه عام . ومع هذا لا توجد للآن بيانات دقيقة عن القوة العددية لمختلف الاقليات أو عن نسبتهم المئوية من مجموع السكان . ويمكن أن تفسر ذلك العوامل التاريخية والنفسية .

١٣٢ - وكان من نتائج معاهدة تريانوف أن تقلصت هنغاريا إلى دولة صغيرة بالمقاييس السائدة في وسط أوروبا الشرقية . ففيما بين الحربين العالميتين اتبعت هنغاريا سياسة إعلانية تدعو إلى إعادة النظر اقليميا في المعاهدة . وهكذا توترت العلاقات مع الدول المجاورة ، أي أوطان معظم الاقليات الوطنية في هنغاريا . وخلال الحرب العالمية الثانية كادت الابادة الهتلرية تمحو المجتمع اليهودي من هنغاريا ، وفي أعقاب الحرب سقط ألمان هنغاريا ضحايا للثأر الجماعي فطرد معظمهم من البلد . وبعد معاهدة باريس المعقودة في عام ١٩٤٧ حدث تبادل للسكان الهنغاريين-السلوفاك . فانتقل إلى تشيكوسلوفاكيا نحو ٦٥ ٠٠٠ من السلوفاك الذين يعيشون في أقاليم هنغاريا اليوم منذ قرون طويلة ، وأعيد توطين عدد مماثل من المواطنين الهنغاريين الإثنيين من تشيكوسلوفاكيا في هنغاريا ، بعضهم في القرى التي خلت بطرد الالمان منها . وفي تقليد هنغاري لمطاردة أعمال السحر الستالينية التي ارتكبت ضد يوغوسلافيا شهدت فترة أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات تمييزا سياسيا ضد الكرواتيين والصرب والسلوفينيين الذين يعيشون في هذا البلد .

١٣٣ - وقد عاشت لأجيال طويلة المظالم والمخاوف التي مدت جذورها تاريخيا وعمقتها أقليات هنغاريا . ولذلك فعمليات التعداد الهنغارية أظهرت بيانات للأقليات أدنى بصورة مطردة من أعدادهم الفعلية .

١٣٤ - ووفقا لبيانات تعداد عام ١٩٩٠ كان عدد سكان هنغاريا المسجلين ٣٣٣ ٣٧٥ ١٠ نسمة (في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) .

الشكل البياني رقم ١

التغيرات في أعداد السكان الذين ينتمون إلى أقليات وطنية
وفي نسبتهم المئوية في قرى محددة ، ١٩٨٠-١٩٩٠

(بيانات تعداد عام ١٩٩٠ عن ٤٦٣ قرية أظهر تعداد عام ١٩٤١
فيها أن عدد من أعلنوا انتماءهم إلى أقلية وطنية تجاوز
٣٠٠ شخص أو أن نسبتهم تجاوزت ١٠ في المائة)

التصنيف	الأعداد		النسبة المئوية	
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠
	مجموع السكان = ١٠٠		١٩٨٠ = ١٠٠	
الجنسية				
سلوفاك	٥ ٢٦٣	٥ ٦٣٦	٠,٧	٠,٨
رومانيون	٥ ٨٩٥	٤ ٨٥١	٠,٨	٠,٧
كرواتيون				
صرب	١٤ ٥٠٨	١٣ ٢٦٦	٣,٠	٣,٠
سلوفينيون				
ألمان	٥ ٢٥٢	١٧ ٤٢١	٠,٧	٣,٦
اللغة الأصلية				
سلوفاكية	٨ ٥٩٥	٦ ٦٩١	١,٣	١,٠
رومانية	٧ ٠٦٩	٥ ٣٥٣	١,٠	٠,٨
كرواتية				
صربية	٢٠ ٠٣٠	١٥ ٢٧٢	٣,٨	٣,٣
سلوفينية				
ألمانية	١٩ ٠٧٢	٢١ ٨٩٣	٣,٦	٣,٢
لغات غير اللغة الأصلية				
سلوفاكية	٢١ ٧٩٠	١٨ ٤٦٣	٣,٠	٣,٧
رومانية	٣ ٦٥٥	٤ ٣٦٨	٠,٣	٠,٦
صربية-كرواتية-سلوفينية	١٠ ٠١١	٩ ٥٤٤	١,٤	١,٤
ألمانية	٤٧ ٩٥٣	٤٩ ٦٦٠	٦,٦	٧,٣

١٢٥ - ووفقا لتقديرات رابطات الاقليات يعيش في هنغاريا ما بين ٠٠٠ ٢٠٠ و٠٠٠ ٢٢٠ ألماني و٠٠٠ ١١٠ سلوفاكي و٠٠٠ ٨٠ كرواتي و٠٠٠ ٢٥ روماني و٠٠٠ ٥ صربي و٠٠٠ ٥ سلوفيني . ويصل عدد الاقلية البلغارية إلى نحو ٥٠٠ ٢ شخص واليونانية ٠٠٠ ٦ شخص والأرمينية ٠٠٠ ٣ شخص والبولندية ما بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ١٥ شخص .

١٢٦ - أما التغيرات طويلة الأمد في أعداد الفجر فهي على النحو التالي:

الشكل البياني رقم ٢

التغيرات في أعداد الفجر في أقاليم هنغاريا

(١٨٩٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦)

	أعداد الفجر			
	١٨٩٣	١٩٧٨	١٩٨٤	١٩٨٦
السهل العظيم	٣٨ ٢٧٧	٩٩ ٠٠٠	١١٣ ٠٣١	١٢١ ٧٣٩
شمالي هنغاريا	١٤ ٣٠٩	٨٩ ٠٠٠	١٠٩ ٥٨٤	١١٢ ٢٠٣
بودابست ومقاطعة بست	٤ ٠٥٦	٥٠ ٠٠٠	٦٣ ٤٥٦	٧٤ ٩١٣
ترانسدانوبيا	١٨ ٣٠٦	٨٧ ٠٠٠	٩٣ ٩٣٩	٩٥ ٦٠٧
هنغاريا	٦٤ ٩٤٨	٣٣٥ ٠٠٠	٣٨٠ ٠٠٠	٤٠٤ ٤٦١

١٢٧ - ويتراوح عدد الفجر وفق التقديرات الأخيرة ما بين ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة و٠٠٠ ٦٠٠ نسمة .

١٢٨ - ونتج عن بعض الاستقصاءات التي اقتصرت على المناطق الريفية هذا الحد الأدنى من البيانات: الألمان ٠٠٠ ٩٥ نسمة ، والسلوفاك ٠٠٠ ٥٠ نسمة ، والسلاف الجنوبيون (الكروات والصرب والسلوفينيون) ٠٠٠ ٣٨ نسمة ، والرومانيون ٠٠٠ ١٠ نسمة . (وكانت الاقليات الأخرى خارجة عن نطاق الاستقصاءات) .

أحوال المعيشة

١٢٩ - إذا استثني الغجر يمكن اعتبار أن الدمج الاقتصادي للاقليات في هنغاريا قد اكتمل . فقد انتشرت الاقليات الوطنية في ١٨ مقاطعة في هنغاريا . وأدت عملية التحول إلى الحضر في العقود الأخيرة إلى تشتيت المجتمعات التقليدية للاقليات .

١٣٠ - وفي الاربعينات والخمسينات تعرضت أقليات معينة (الالمان والكروات والصرب والسلوفنييون) إلى الاضطهاد السياسي . وفي الوقت نفسه وفرت لهم الهجرة إلى البلدان والمدن درجة أكبر من الحماية ، ربما سرعت عملية التحول إلى الحضر على نطاق واسع . ورغم هذا ظلت الاقليات في معظمها في القرى وما زالت تعمل أساسا في الانشطة الزراعية .

١٣١ - وللركود الاقتصادي الذي أخذت تزداد حدته منذ الثمانينات تأثير على الاقليات الوطنية بالطريقة ذاتها التي يؤثر بها على السكان الهنغاريين المنتمين إلى فئات اجتماعية مماثلة . بيد أن هناك خطرا يتهدد بقاء الاقليات بدرجة متزايدة إذ يعيش عدد كبير منهم في مستوطنات ريفية صغيرة في ظروف غير مواتية .

١٣٢ - ويتأثر الغجر بشدة بوجه خاص نتيجة للأزمة الاقتصادية . فمعدل عمالة الغجر في هنغاريا ظل منخفضا بصورة تقليدية . ولئن كانت البيانات المتعلقة بعملهم قد تحسنت كثيرا في فترة التطور الصناعي الشامل ، أي في الاربعينات والخمسينات فذلك لم يكن إلا بتكلفة بشرية غالية . فمن ناحية اضطرت أغلبية الغجر ومعظمهم من سكان القرى إلى التنقل بانتظام بين ديارهم وأماكن عملهم ، ومن ناحية أخرى لم يعمل الغجر بسبب نقص تدريبهم المهني إلا في الاعمال التي لا تحتاج إلى مهارة . وبصفة أساسية يصيب الكساد الاقتصادي الدائم التعمق وظهور البطالة ، من الغجر قليلي الحظ من التدريب . كذلك ظهر التمييز في العمالة خلال المنافسة في سوق العمل . ويتطلب التدهور المزعج في الرعاية الاجتماعية لهذه الفئة وضع برنامج شامل لادارة الازمات .

حقوق الاقليات في هنغاريا

١٣٣ - حدد الدستور مبادئ الاحكام التنظيمية المتعلقة بالاقليات الوطنية والإثنية حين نص على أن "تعتبر الاقليات الوطنية والإثنية التي تعيش في جمهورية هنغاريا شريكة في قوى الشعب وعناصر أساسية في الدولة" . وإلى جانب هذا الإعلان يضمن الدستور مشاركة هذه الاقليات جماعيا في الحياة العامة وفي النهوض بثقافاتهم وفي استخدام لغاتهم على أوسع نطاق ويضمن حقهم في التعليم بلغاتهم الأصلية وحقهم في استخدام أسمائهم وفقا لقواعد لغة كل منهم .

١٣٤ - والدستور هو الذي يحدد أيضا الوضع القانوني والمهام لأمين المظالم البرلماني (المفوض المسؤول عن حقوق المواطنين) . وتوفر هذه الجهة القانونية للاقليات الوطنية والإثنية إمكانية الانتصاف في حالات الشكاوى .

١٣٥ - وفوق هذه الاحكام التنظيمية يدعم النظام القانوني برمته إعمال حقوق الاقليات . فالقانون يضمن حرية استخدام اللغة الاصلية . وفي الوقت نفسه يحظر القانون كذلك ارتكاب أعمال جنائية ضد الفئات الوطنية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية كما يحظر التمييز العرقي ، ويعاقب على كل هذا .

١٣٦ - ويتراوح عدد القوانين الادنى مستوى والتي تنظم الحياة اليومية بين ١٨ و٢٢ قانونا . وتتفاوت مواضيعها بين القواعد المتعلقة بحماية المباني التاريخية والمعايير المحددة لوظيفة النظام التعليمي .

١٣٧ - ويتعزز إعمال حقوق الاقليات الوطنية والإثنية بالقوانين الخاصة بالحكم المحلي والتي يسرت دخول ممثلي الاقليات إلى الهيئات الحكومية المحلية . أما التأكيد على حقوق الاقليات فهو من المهام الالزامية لاي حكومة محلية .

١٣٨ - وهناك عدة قوانين سائدة يضمن بموجبها للاقليات أيضا اطار لحرية القيام بالنشاط الاقتصادي وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق .

١٣٩ - ومع أن النظام القانوني الهنغاري حام أساسا للاقليات فلم تنته بعد عمليات التصنيف والتشريع القانونية . ويجري العمل حاليا في وضع مدونة تلخص حقوق الاقليات الوطنية والإثنية ، والمفروض أن يكون أساسها النظري هو الاتفاقات والتوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الاقليات .

١٤٠ - وهذا الإجراء القانوني هو الذي سيحدد بعد نفاذه ، الحقوق الفردية والجماعية للاقليات بما في ذلك المؤسسات القانونية لحكم الاقليات المحلي والمفوض البرلماني لحقوق الاقليات والمتحدث باسم الاقليات المحلي . كذلك سيحدد هذا القانون حقوق الاقليات فيما يتعلق باللغة المستخدمة والتعليم العام والثقافة ووسائل الإعلام . والمتوقع أن يناقش البرلمان مشروع القانون في وقت مبكر من عام ١٩٩١ .

<u>الاقليات في السياسة والحياة العامة</u>

١٤١ - كان لندرة الاوضاع الدستورية خلال أربعة عقود ونصف أثر سلبي تراكمي على الاقليات الوطنية والإثنية . فقد سحقت العمليات الانتقامية السياسية مجتمعاتهم التقليدية ، ومن ذلك إعادة التوطين ونقل أو تبادل التجمعات السكانية ومصادرة الممتلكات ؛ ومن ناحية أخرى طحنتها العمليات الاقتصادية التي أثرت على البلد برمته ومنها العمل الجماعي الاجباري في مجال الزراعة وتسارع خطى التحول الصناعي والحضري .

١٤٢ - وكان لهذه العمليات الهيكلية تأثير سلبي على وعي الأقليات وعلى الأوضاع المتعلقة بلغاتهم . والواقع أن استيعاب لغاتهم وتفوقها قد تسارع .

١٤٣ - وفي ظل دكتاتورية الحزب الواحد في البداية ثم أبوية الدولة بعد ذلك لم تنشأ تنظيمات فعالة أو جماعات تمثيلية لحماية مصالح الأقليات ؛ بل ولم تبدأ عملية تنظيمهم تلقائيا وذاتيا من المستوى الأدنى .

١٤٤ - وكانت ما سميت "بالرابطات الديمقراطية" للأقليات تعمل بلا أعضاء وانحصرت أنشطتها في النهوض بالتقاليد الثقافية . ولم تكن في الحقيقة سوى أدوات مطيعة لتنفيذ سياسة الحزب الشيوعي المتعلقة بالأقليات . بل إن الغجر لم يعتبروا أقلية قبل نهاية الثمانينات .

١٤٥ - أما المؤسسات السياسية الديمقراطية التي بدأ ظهورها بعد التغيير الأساسي في النظام الاقتصادي والاجتماعي في هنغاريا ، أي بعد البرلمان والحكومة المنتخبين بحرية ، فقد صاغت أفكارا جديدة بشأن سياسة الأقليات تتعلق بالتقاليد والمعايير الأوروبية . فبدأت عملية ذات شقين: أعلنت الحكومة الهنغارية ، من جهة ، المبادئ التي تنظم الموقف ازاء الأقليات الوطنية والإثنية ، ومن جهة أخرى تقوم الأقليات ذاتها تدريجيا بتكوين منظمات ترعى مصالحها .

١٤٦ - والركن الأساسي في السياسة الجديدة للحكومة الهنغارية ازاء الأقليات هو تعطيل عملية الاستيعاب وإن أمكن عكس اتجاهها .

١٤٧ - ولذلك فالمعتقدات الأساسية في المفهوم الجديد لسياسة الأقليات هي:

(أ) الحماية الفاعلة للأقليات ، التي تساعد على الحفاظ على هوية الأقليات ؛

(ب) المعاملة الخاصة (التمييز الايجابي) ، وهي تستغل لتحقيق تكافؤ الفرص ؛

(ج) الاستقلال الثقافي الذاتي ، وهو مبدأ يتعين أن تؤكده الحكومات المحلية .

١٤٨ - ولتحقيق هذه المبادئ تعتبر الحكومة الهنغارية أن من المهم لممثلي الأقليات المنتخبين ديمقراطيا أن يكون تمثيلهم على النحو الملائم في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية . وتقترح الحكومة ترتيب تمثيلهم في البرلمان عن طريق الانتخابات المباشرة وهي تسعى إلى اقامة تعاون منصف مع المنظمات التي ترعى مصالح الأقليات .

١٤٩ - وقد حُلت مسألة التمثيل السياسي حلا جزئيا ومؤقتا فحسب إلى أن تجرى الانتخابات المقبلة .

١٥٠ - وهناك أكثر من عشرين نائبا في الجمعية الوطنية الهنغارية ينتمون من حيث المولد إلى واحدة أو أخرى من فئات الاقليات .

١٥١ - ونظرا إلى أن قانون الانتخابات لا يسمح إلا للأحزاب السياسية بدخول معركة الانتخابات فإن منظمات الاقليات لا تستطيع التقدم بمرشحيها ولا هي تمنح ، رغم طلبها ، مقاعد مضمونة في البرلمان .

١٥٢ - ومع هذا فالنواب المنتمون بالأصل إلى الاقليات ، أيا كانت الفئة البرلمانية التي ينتمون إليها ، يأخذون على عاتقهم مهمة تمثيل مصالح الاقليات . وأهم ما في ذلك أن النواب يشتركون في أعمال اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية والمعنية بحقوق الإنسان وشؤون الاقليات والشؤون الدينية .

١٥٣ - وقد سمح لمنظمات ورابطات الاقليات في الانتخابات المحلية التي جرت في خريف عام ١٩٩١ بتقديم مرشحيهم إلا أن كثيرين من الشخصيات المحترمة ذات الانتماء الأساسي للاقليات انتخبوا ممثلين في الحكومات المحلية أو عُمّدا بوصفهم مرشحين مستقلين . وثمة نسبة عالية بوجه خاص من الاقليات الالمانية ومن الغجر والسلوفاك موجودة في هيئات الحكومات المحلية .

١٥٤ - وقد بدأ تعزيز التنظيم الذاتي والحكم الذاتي للاقليات متزامنا مع تغير النظام في البلد ، وهذه عملية أبعد من أن تكون قد انتهت . وتعرضت "الرابطات الديمقراطية" السابقة إلى تحولات ، فأصبح لها الآن عدد من الاعضاء وأصبحت هيئات عليا في شتى الرابطات والمنظمات كل في وسط أقليته . وتتركز أنشطتها في حماية وتمثيل المصالح .

١٥٥ - وتقوم الآن منظمة الاقليات المعاد تشكيلها بوضع لوائحها الاقليمية والمحلية . وعلاوة على هذا ، ظهرت رابطات بديلة أخرى إلى جانب الرابطات القديمة بل ومعارضة لها . فضلا عن المنظمات التي تحمي مصالح الاقليات الوطنية ، أي الالمانية والرومانية والسلوفاكية والصربية والكرواتية والسلوفينية أنشأت ديسبورات البولنديين والأرمينيين واليونانيين التي تعيش في هنغاريا رابطاتها الثقافية . فمعظم اليهود يعتبرون أنفسهم أعضاء في طائفة واحدة لكن اليهود يعتبرون أنفسهم أيضا أقلية وبالتالي فلهم منظماتهم ورابطاتهم الثقافية .

١٥٦ - وليس هناك شك في أن الغجر الذين لهم أكبر صفائف المنظمات تلونا بين الاقليات ، حيث لهم ٤٠ منظمة تحمي مصالحهم وتمثلهم ، يشعرون غالبا بالرغبة في التفوق على بعضهم بعضا . ففي بداية عام ١٩٩١ توحدت هذه المنظمات بعد أن أدركت مخاطر الإفراط في انقسامها في هيئتين مركزيتين لحماية المصالح: البرلمانيون الرومانيون ورابطة منظمات الغجر الهنغارية .

١٥٧ - وبدأ النظام المؤسسي للاتصال بين الحكومة ومنظمات حماية مصالح الاقليات يأخذ شكله .

١٥٨ - ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أنشئت المؤسسة الحكومية المسؤولة عن السياسة المتبعة إزاء الاقليات ، وهي مكتب شؤون الاقليات الوطنية والإثنية . وأصبح من أهم أهدافها بالاضافة إلى تنفيذ الأنشطة الحكومية ، استمرار الاتصال والتنسيق مع منظمات الاقليات . وهذا المكتب هو الأمين "لمؤسسة الاقليات الوطنية والإثنية في هنغاريا" التي منحتها الحكومة ٥٠ مليون فورنت كرأس مال أصلي .

١٥٩ - ولتيسير ادامة الحوار مع سلطات الدولة أنشأت منظمات الاقليات هيئتها التنسيقية والاستشارية وهي المائدة المستديرة للأقليات الوطنية والإثنية الهنغارية التي ترى أن مهمتها الحالية هي وضع قانون بشأن الاقليات . إلا أنها يمكن بعد ذلك أن تتحول إلى رابطة لتركيز تمثيل مصالح الاقليات بصورة منسقة وإجراء المفاوضات مع الأحزاب ومع الحكومة .

١٦٠ - وفي عام ١٩٩١ خصص البرلمان مبلغ ٣٠٠ مليون فورنت على هيئة إعانات مدرجة في الميزانية لتغطية نفقات إدارة منظمات الاقليات .

التعليم للجنسيات في هنغاريا

١٦١ - أهم شروط بقاء الاقليات وشروط تعطيل عملية الاستيعاب تنفيذ نظام تعليمي فعال للجنسيات . ومن البيانات الاحصائية يمكن القول إن الحالة لا تبدو سيئة .

١٦٢ - ففي دور الحضانة الخاصة بالاقليات يمكن أن يلم ٠٠٠ ١٣ طفل بلغاتهم الأصلية .

الشكل البياني رقم ٣

بيانات عن دور الحضانة العاملة بلغات الاقليات (١)
(١٩٨٩)

اللغات	عدد دور الحضانة	عدد معلمي الاطفال	العدد في دار الحضانة
الالمانية	١٦٧	٣٥٣	٨ ٣٥٣
الرومانية	١٦	١٧	٤٤٥
الصربية-الكرواتية	٤٨	٩٩	١ ٧٨٠
السلوفاكية	٥٨	١١٩	٣ ٥٢٤
السلوفينية	٥	٧	١٠٦
المجموع	٣٩٤ (٢)	٥٩٥	١٣ ١٠٨

(١) تشير البيانات إلى معلمي دور الحضانة القائمين بالتدريس والاطفال الذين يتعلمون وكذلك لغات الجنسيات .

(٢) من المجموع الكلي لعدد دور الحضانة هناك ١٠ دور تعمل بلغات الجنسيات ، وفي ٢٨٤ دارا يتم التعليم فيها بلغات الجنسيات أيضا .

الشكل البياني رقم ٤

بيانات عن المدارس الاولية التي تعمل بلغات الجنسيات
(١٩٨٩)

اللغات	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد التلاميذ
الالمانية	١٧٣	٥٠٤	٣٠ ٦٦٠
الرومانية	١٣	٧٧	١ ١٩٠
الصربية-الكرواتية	٣٧	١٣٨	٤ ١٥٣
السلوفاكية	٧٧	١٩١	٧ ١٦٦

الشكل البياني رقم ٤ (تابع)

اللغـــات	عدد المدارس	عدد المعلمين	عـدد التلاميذ
السلوفينية	٣	١٦	٣٧٧
الالمانية/الصربية-الكرواتية	١٨		
الالمانية/السلوفاكية	٣		
الالمانية/السلوفينية	٣		
الرومانية/الصربية-الكرواتية	١		
المجموع	٣١٤(١)	٩٣٦	٤٤٦ ٤٣(٢)

(١) من بين العدد الاجمالي للمدارس هناك ١٤ مدرسة تدرس منهجا خاصـــا للجنسيات في حين تعلم في المدارس الثلاثمائة الاخرى لغات الجنسيات .

(٢) من مجموع التلاميذ يدرس ٣٥٦ ٣ تلميذا بالمدارس التي تدرس لغة واحـدة من لغات الجنسيات كلغة أساسية ، ويدرس ١٠١ ١ تلميذ بالمدارس ثنائية اللغة كمـــا يدرس ٩٨٩ ٣٩ تلميذا بالمدارس التي تعلم أيضا لغات الجنسيات .

١٦٣ - وبالنسبة للتعليم الثانوي يتعلم ٣٠٠ طالب بلغتهم الاساسية في ٨ مـــدارس ثانوية عامة للجنسيات (٣ للالمان و٣ للناطقين بالصربية الكرواتية و٢ للسلوفـــاك و١ للرومانيين) في هنغاريا .

١٦٤ - وفي التعليم العالي يتم التدريب على لغات الجنسيات في الكليات الجامعيـة أو الكليات الخاصة إلا أن ذلك مقصور على تدريب المعلمين .

١٦٥ - ومع هذا يكون وضع تعليم الجنسيات حساسا حين ينظر المرء إلى نوعية التدريـب وهيكله .

١٦٦ - ولا يُضمن وجود برنامج تعليمي دائم باللغة الاصلية إلا في ٥ في المائة مـن دور الحضانة ، أما في ٩٥ في المائة منها فيقضي البرنامج التعليم بتخصيص يومين من كـل أسبوع للجنسيات . ومع ذلك فنظرا للنقص في معلمي دور الحضانة ذوي الكفاءة في هـذه اللغات ، ونتيجة لضعف اتقان التلاميذ لها فإن أغلبية دور الحضانة لا تستطيع حتـى الوفاء ببرنامج الحد الادنى هذا .

١٦٧ - وفي المدارس الأولية تعتبر الحالة مشابهة لذلك في أساسها . فالتلاميذ في ٩١ في المائة من المدارس لا يدرسون سوى خمسة إلى ستة دروس في الأسبوع لاتقان لغاتهم الأصلية .

١٦٨ - وفي السنوات الأخيرة شهد تعليم الجنسيات ظهور ما أطلق عليه اسم المدارس ثنائية اللغة حيث يُدرس موضوعان أو ثلاثة مواضيع بلغتين بالاضافة إلى دراسات اللغات . ولئن كانت هناك مدارس تعتبر واحدة من لغات الأقليات لغة أساسية فالواقع أن هذه أيضا لا تقدم إلا التعليم ثنائي اللغة .

١٦٩ - أما عدد المدارس الثانوية المتوسطة فهو قليل ، ويعتبر العدد المحدود من المعلمين المتخصصين المدربين سببا من أسباب القلق في جميع مستويات تعليم الجنسيات .

١٧٠ - ولا بد من أن تذكر بوجه خاص القضية التي لم تحل أساسا والمتعلقة بتعليم الفجر ، وهم الأقلية التي تحتل أقل المراكز الاجتماعية ملاءمة .

١٧١ - فقد اعتمدت الحكومة في برنامجها على سخاء الأقليات ذاتها وعلى بلدان مواطنها وأخذت على عاتقها وضع نظام مدرسي جديد للأقليات يمتد من دور الحضانة إلى المدارس الثانوية ويشمل استخدام طرق تعليم جديدة معدة لملاءمة الخصائص الثقافية للفجر ، مع وضع نظام فعال لتدريب معلمي الأقليات .

١٧٢ - ونظرا إلى الامكانات الاقتصادية المحدودة للبلد ، لا ينتظر إحداث تحسين جذري في المستقبل القريب ، بيد أن هناك دليلا على جدية عزم الحكومة ، رغم ضيق الموارد في الميزانية ، على أن تمنح الحكومات المحلية التي ترعى دور الحضانة والمدارس اعانات اضافية في عام ١٩٩١ تصل إلى ٠٠٠ ٥ فورنت و٠٠٠ ١٤ فورنت على التوالي ، زيادة على الاعانات التعليمية ، لكل طفل يتلقى تعليما خاصا بالأقليات .

الحياة الثقافية للأقليات

١٧٣ - كان نظام المؤسسات الثقافية للأقليات الوطنية والإثنية قد وضع بالفعل في العقود الماضية . وهو يتألف من شبكة من المتاحف والمكتبات على نطاق اقليمي أو قطري .

١٧٤ - وفي السنوات الاخيرة زاد أيضا عدد المتاحف والمكتبات المحلية ومقتنياتها في المقاطعات . وأصبح نشر الكتب من المهام الاساسية لناشري الكتب المقررة (Tankönyvkiadó) ، غير أن لسائر منظمات الاقليات منشوراتها الخاصة بها (التقاويم وكتب الأغاني والدراسات الإثنوغرافية) . وقدمت طلبات لإنشاء دور نشر مستقلة للاقليات إلا أن القيود المالية تحول دون تحقيق هذه الفكرة .

١٧٥ - وتقوم بدور هام في حفظ التراث الثقافي للاقليات مجموعات هواة الفن: فرق الرقص والجوقات والفرق الموسيقية والنوادي والجمعيات الثقافية ودوائر القراءة والكليات الشعبية ، وقد أخذت أعدادها جميعا في الزيادة .

١٧٦ - وليس في هنغاريا في الوقت الحاضر سوى مسرح واحد لجنسية معينة هو المسرح الالماني في زيكزارد . ويخططون في مدينة بيكس لانشاء مسرح كرواتي ومسرح غجري .

الحياة الدينية للاقليات

١٧٧ - رغم ما تعرضت له الكنائس المختلفة من أنواع الاضطهاد فقد قامت بدور حاسم على مدى العقود الماضية في الحفاظ على الهوية الوطنية واللغات الاصلية للاقليات في أوروبا الشرقية .

١٧٨ - وتسلم حكومة هنغاريا الجديدة بهذا الدور للكنائس وتنتظر منها الاسهام في استمرار الحفاظ على لغات الاقليات وثقافاتهم .

١٧٩ - والبيانات التي لدينا عن التركيبة الطائفية للمجتمع الهنغاري تقريبية فقط . فالطوائف الكاثوليكية ، وأغلبها من الرومان الكاثوليك وجزء صغير منها من اليونان الكاثوليك ، تشكل نحو ٦٠ في المائة من المتدينين ، وتقرب نسبة الكنائس البروتستانتية من ٣٠ في المائة منها ٢٠ في المائة من الكالفينست و٥ في المائة من اللوثريين . ويتبع باقي المتدينين واحدة من الكنائس الصغيرة المتعددة . أما نسبة اليهود فتقرب من ١ في المائة .

١٨٠ - وثمة بيانات تقريبية تتعلق بهيكل الطوائف بين الاقليات الوطنية والإثنية . فالالمان رومان كاثوليك في معظمهم وإن كان عدد قليل منهم ينتمي إلى الكنيسة اللوثرية أو إلى إحدى الكنائس الصغيرة .

١٨١ - والكرواتيون والسلوفينيون رومان كاثوليك أما الرومانيون فيتبعون الكنائس الأرثوذكسية . وتتفاوت ديانات السلوفاك حسب الإقليم: فالسلوفاك في ترانسدانوبيا

رومان كاثوليك بينما من يعيش منهم في جنوب شرق هنغاريا لوثريون . وأما الحياة الدينية للفجر فتتميز بالقاعدة العامة وهي أن تتبع المجتمعات المحلية الديانة نفسها التي تعتنقها الأغلبية المحلية . وتجري الطقوس الكنسية في الوقت الحاضر باللغة الرومانية في مكانين فقط أما الحياة الدينية للفجر فستزداد ثراء في المستقبل القريب بنشر نسخة من الإنجيل باللغة الرومانية حيث يجري إعدادها الآن مع عدة كتب للصلوات .

وسائل الإعلام الخاصة بالجنسيات

١٨٢ - تتم الاتصالات الجماهيرية للأقليات بأشكال ثلاثة .

١٨٣ - فإلى جانب المجلات الأسبوعية والصحافة المكتوبة بوجه عام تقدم الإذاعة الهنغارية برامج يومية مدتها ٣٠ دقيقة باللغات الأصلية لكل جنسية . وللفجر برنامج مدته ٣٠ دقيقة يذاع كل أسبوعين ومعظمه بالهنغارية . ويقدم التلفزيون الهنغاري برنامجا مدته ٣٠ دقيقة ويذاع لكل أقلية بمعدل مرتين في الشهر . ويكمل هذا البرنامج نشرات اختبارية أسبوعية مدة كل منها ٥ دقائق .

١٨٤ - ومن المتوقع أن يقدم في عام ١٩٩١ برنامج تلفزيوني أسبوعي مدته ٣٠ دقيقة لكل أقلية بمن فيهم الفجر .

١٨٥ - وستذاع برامج للفجر بالراديو أيضا على فترات أكثر تواترا .

١٨٦ - بيد أنه صحيح أن منظمات الأقليات غير راضية عن الحجم الحالي والمتوقع لساعات الارسال وهي تشكو من الفترات القصيرة المخصصة وقت الظهيرة المبكرة لبرامج الأقليات .

هاء - الاقتصاد الهنغاري

١٨٧ - تغيرت أوضاع التعاون الاقتصادي الدولي بين هنغاريا وبلدان أوروبا الشرقية تغيرا كبيرا في فترة زمنية قصيرة . فقد كان للتحول الاجتماعي الاقتصادي الذي حدث في هذه البلدان أثر سلبي على تعاونها على المدى القصير على الأقل: إذ هبطت التجارة فيما بينها هبوطا شديدا وتعطلت أيضا الأشكال الأخرى من العلاقات الاقتصادية . وفي محاولة لتعويض التعاون الذي كان قائما داخل بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي والمنظمات الأخرى سعت هذه البلدان إلى تعزيز صلاتها مع أوروبا الغربية ومع المنظمات

السياسية الدولية ومع مؤسسات التعاون الاقتصادي العالمية . وبناء على الخبرات المكتسبة في عام ١٩٩٠ يلزم لهذه الاقتصادات من الوقت والموارد المالية أكثر مما كان مقدرا من قبل .

١٨٨ - ويدل عدد من العوامل على حدوث تحول كبير في الاقتصاد وتغييرات في ظروف الأعمال . وقد زاد عدد الشركات زيادة كبيرة . وأنشئت أغلبية هذه المنظمات بمبادرات خاصة أو برأس مال خاص . وجاء جزء من رؤوس الأموال من مستثمرين أجانب . ويعمل معظم الشركات الجديدة بملاك صغير من الموظفين . وزاد إنشاؤها من دور الشركات الصغيرة ذات المسؤولية المحدودة وصغار المنتجين الزراعيين وصغار التجار ، في الاقتصاد . ودفعت هذه الأحوال بأغلبية الشركات الكبيرة إلى إعادة هيكلة تنظيمها وانتاجها وإلى تخفيض أعداد موظفيها . ولم يمكن استغلال القوى العاملة التي تم الاستغناء عنها استغلالا تاما لدى الشركات الصغيرة فانضم قسم كبير منهم إلى قافلة العاطلين .

١٨٩ - وبعد انشاء الاطار القانوني ، وخاصة اعتماد قانون الرابطات الاقتصادية "قانون الشركات" زاد بسرعة عدد المشاريع الفردية والمشتركة . وزاد عدد الشركات ذات المركز القانوني في عام ١٩٨٩ بمعدل ٤٣٠ ٤ شركة (٤١ في المائة) وفي عام ١٩٩٠ تجاوزت الزيادة ٠٠٠ ١٤ شركة فوصل العدد بنهاية العام إلى نحو ٠٠٠ ٣٠ شركة . وأغلبية المشاريع الجديدة من الشركات الصغيرة ذات المسؤولية المحدودة ، رأس مالها صغير وعدد موظفيها قليل . ويعمل معظمها في مجالات المبيعات المحلية بالتجزئة ، وصناعة البناء والصناعات الميكانيكية . ويمكن ملاحظة حدوث زيادة كبيرة في عدد من الشركات المساهمة بينما هبط العدد الاجمالي للشركات الفرعية والمشاريع المشتركة معا بمقدار الخمس تقريبا . وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر كان عدد الموظفين في ٦٠ في المائة من جميع الشركات يقل عن ٣٠ شخصا ، وكان ١٥ في المائة أخرى توظف ما بين ٣١ و٥٠ شخصا .

١٩٠ - وقد أنشئ في العام الماضي أكثر من ٠٠٨ ٣ شركة ، تمثل ٣٨ في المائة من الشركات ذات المركز القانوني بمساعدة رأس المال الأجنبي . وكانت نسبة ستة وثلاثين في المائة من أسهمها (أي ما يقارب ٤٠٠ مليون دولار أمريكي) بالعملات الأجنبية معظمها من ثلاث عملات رئيسية (دولار الولايات المتحدة الأمريكية والمارك الالماني والشلن النمساوي) . وأغلبية المشاريع المشتركة الجديدة مشاريع صغيرة لا يزيد رأس مال ٥٧ في المائة منها عن مليون فورنت و٢,٥ في المائة منها فقط يزيد رأسمالها عن ١٠٠ مليون فورنت . وهذه الأخيرة تمثل ٧٧ في المائة من رؤوس الأموال .

الاداء الاقتصادي

١٩١ - في أعقاب الركود الذي حدث في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ هبطت جملة الإنتاج والخدمات (الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٩٩٠ بنسبة تتراوح بين ٤ و٥ في المائة . ولوحظ الهبوط في جميع قطاعات الإنتاج الرئيسية وأسباب ذلك في معظمها اقتصادية أو تتعلق بالطلب أو الهيكلة ، وفضلا عن هذا فقد كان الجفاف أيضا من العوامل الهامة لذلك .

١٩٢ - وكان لهبوط الانتاج تأثير كذلك على الانفاق: كانت كمية المواد الخام المستوردة والمنتجات شبه التامة الصنع وقطع الغيار تقل بنسبة ١٣ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٩ ؛ وهبط استهلاك الطاقة في الاقتصاد ككل ، على أساس القيمة الحرارية ، بنسبة ٦,٢ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وهبط معدل التوظيف بنسبة ١٠ في المائة في الشركات الصناعية (التي توظف أكثر من ٥٠ شخصا) .

١٩٣ - وزادت سرعة انخفاض الانتاج الصناعي في عام ١٩٩٠ . وبالأسعار المقارنة ، كان انتاج القطاع الصناعي أقل من عام ١٩٨٩ بنسبة ٤-٥ في المائة . وحدث هذا الهبوط في الشركات التي تستخدم أكثر من ٥٠ شخصا وهي التي تمثل ٩٤-٩٥ في المائة من الانتاج الصناعي وكان الانتاج هنا يقل عن عام ١٩٨٩ بنسبة ٨,٥ في المائة . وكان هبوط الإنتاج في هذا المجال في الربع الاخير من العام يقل عن النصف الاول أو الربع الثالث من العام بنسبة (٤,٦ في المائة) (٦ في المائة و١٠,٧ في المائة على التوالي) . وفي صناعات التحويل التي تمثل ثلثي مجموع قيمة الانتاج كان الانخفاض معادلا للمتوسط . أما انتاج المواد الأساسية الذي يمثل ١٣ في المائة من جملة الانتاج فقد كان الاكثر هبوطا (١٥,٤ في المائة) . وفي قطاع الطاقة هبط الانتاج بنسبة ٣,٩ في المائة .

١٩٤ - وكانت صادرات المنتجات الصناعية بالروبل المحاسبي أقل من عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٧ في المائة وكان الانخفاض عاما وواسع النطاق باستثناء القليل من المتأخرات . أما صادرات المنتجات الصناعية بغير الروبل المحاسبي فقد زادت بنسبة ١٣ في المائة وكان معدل النمو في النصف الثاني من العام أبطأ (بنسبة ١٠-١٢ في المائة) من النصف الاول (١٥ في المائة) . ووجد خمس المبيعات الصناعية نحو تجارتي الجملة والتجزئة وقلت الكميات المسلمة بنسبة ١٠ في المائة عن العام السابق . واتجه نصف المدفوعات إلى الانتاج أو إلى الاستثمار . وهبط الاسهام الفعلي بين الشركات الصناعية بنسبة ٩ في المائة ، وباعت الصناعة إلى المنتجين والمستثمرين المحليين أقل بنسبة ١٦ في المائة مما باعتهم في العام السابق .

١٩٥ - وارتفع مستوى أسعار مبيعات الصناعة المحلية بنسبة ٣٤ في المائة عن المتوسط السنوي في عام ١٩٨٩ . وكان مستوى الأسعار في كانون الأول/ديسمبر أعلى من العام السابق بنسبة ٣٨ في المائة ، وزاد سعر مصادر الطاقة بما بين مثل ونصف ، ومثلي ما كان عليه .

١٩٦ - وتخلف انتاج شركات الانشاءات التي تنفذ معظم أنشطة التجميع الانشائي بمقدار ١٦ في المائة عن العام السابق بالأسعار المقارنة . وكانت أنشطة التجميع الانشائي في صناعة الانشاءات السطحية هي الأشد هبوطا ويرتبط هذا بالهبوط الشديد في الاستثمارات الانشائية وحركة الإسكان . وفي عام ١٩٩٠ أكملت شركات الانشاءات شققا سكنية أقل بنسبة ٢٧ في المائة من العام السابق . وقد بنيت في عام ١٩٩٠ شقق سكنية بلغ مجموعها ٤٣,٨ ألف شقة أي أقل من العام السابق بمقدار ٧,٧ ألف شقة (١٥ في المائة) بل ولم تصل إلى نصف ما أنشئ قبل ١٠ سنوات . وتم بناء اثنين وتسعين في المائة من الشقق ، ومعظمها بموارد خاصة ، بالاستعانة بالقروض . وكان خمس المساكن المنشأة بموارد خاصة عبارة عن شقق بناها للبيع مصرف المدخرات الوطني وشركات أخرى . وفي عام ١٩٩٠ نقص عدد الشقق المبنية بموارد خاصة بنسبة ١٣,٥ في المائة أما التي بنيت بموارد حكومية فقد نقصت بنسبة ٣٠ في المائة .

١٩٧ - وبنى الناس بأنفسهم خمسة وخمسين في المائة من الشقق ، وبنى المقاولون الخاصون ١٧ في المائة منها . وكان لهؤلاء الأخيرين دور متزايد نتيجة لتدهور شركات الانشاءات الكبيرة .

١٩٨ - وكانت انشاءات الاسكان في بودابست أسوأ من المتوسط: فلم يكد يبنى سوى ٠٠٠ ٧ شقة جديدة وهذا يقل عن العام السابق بنسبة ٣٢ في المائة ، والأكثر من ذلك أن الانشاء بموارد حكومية هبط بنسبة ٥٦ في المائة .

١٩٩ - ويدل على تدني الرغبة في انشاء بيوت جديدة أن صدر هذا العام ٠٠٠ ٤٣ تصريح بناء جديد وهو ما يقل ٠٠٠ ٨ تصريح عن العام السابق . وبلغ عدد الشقق الجاري تنفيذها في نهاية العام نحو ٠٠٠ ١٠٠ شقة .

٢٠٠ - وبعد الزيادة في مستوى أسعار أعمال تجميع الانشاءات التي بلغت ١٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٩ زادت بنسبة ١٧ في المائة أخرى في عام ١٩٩٠ .

٢٠١ - وانخفض حجم الانتاج الزراعي الاجمالي بنسبة ٦ إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وحدث أكبر انخفاض في مجال زراعة النباتات (١٠-١١ في المائة)

في حين كان الانخفاض في تربية الحيوانات نحو ٢ في المائة . وفي العام الماضي حدث جفاف غير عادي في فترة الزراعة وكان ذلك سببا رئيسيا لانخفاض المحصول . وفي عام ١٩٩٠ أنتج ١٢,٢ مليون طن من الحبوب أي أقل بمقدار ٢,٨ طن (١٨ في المائة) من العام السابق . وكانت غلة الشعير تام الحبوب معتدلة بينما قلت غلة الذرة بنسبة ٣٦ في المائة عن العام السابق . وانخفض انتاج الخضروات والفاكهة في عام ١٩٩٠ إلا أن انتاج العنب والنبيذ قد زاد .

٣٠٢ - وفي نهاية العام كان بالمزارع ٨ ملايين خنزير بزيادة قدرها ٤,٤ في المائة عن العام السابق . وبلغت أعداد الماشية ١,٥٧ مليون رأس والأغنام ١,٩ مليون رأس أي أقل بنسبة ٣ في المائة و١٠ في المائة على التوالي من نهاية عام ١٩٨٩ . ووصل عدد الدجاج إلى ٤٣,٣ مليون دجاجة أي أقل عن العام السابق بنسبة ١٨ في المائة . وهبط معدل شراء الماشية والمنتجات الحيوانية في عام ١٩٩٠ بنسبة ٧ في المائة . وأوجد هذا الهبوط وضعا حرجا بالنسبة لأصحاب مزارع الخنازير ومنتجي الالبان مما ينبئ بهبوط مستمر في الرغبة في تربية الحيوانات بالمزارع الخاصة ، وهي تشكل القسم الأكبر من الانتاج .

٣٠٣ - وزادت أسعار مبيعات المنتجين من المنتجات الزراعية بنسبة ٣١ في المائة . واشترى تجار الجملة المحاصيل والمنتجات البستانية بسعر يزيد بنسبة ٤٣ في المائة وبيعت الماشية والمنتجات الحيوانية بسعر يزيد بنسبة ٢٥ في المائة عن العام السابق .

٣٠٤ - وفي عام ١٩٩٠ هبطت كذلك صناعة النقل . فهبط معدل شحن البضائع لدى شركات النقل بنسبة من ١٠ إلى ١١ في المائة ونقل الركاب بنسبة ٧ إلى ٨ في المائة ؛ وانتقل دور القطاع العام هنا إلى القطاع الخاص بصورة متزايدة .

العلاقات التجارية الخارجية

٣٠٥ - في التجارة الخارجية ، هبطت قيمة التجارة بالروبل هبوطا شديدا بينما زادت التجارة بالعملات القابلة للتحويل زيادة كبيرة . ومن بين العوامل الأخرى في هذا الصدد الزيادة الكبيرة في تحرير الواردات وفتح البورصات ، والتدابير المتخذة للتحول إلى القطاع الخاص مما ساعد على تعزيز السوق . وزادت أسعار الانتاج والاستهلاك بأسرع كثيرا من ذي قبل وجاء هذا نتيجة لتحرير الأسعار ولسياسة الأجور والرواتب ولمتطلبات الحفاظ على موازنة الميزانية . وأفضى انخفاض الطلب في الأسواق الداخلية وأسواق الروبل ، والمشاكل الهيكلية في الاقتصاد وإعادة الهيكلة - إلى حدوث هبوط شديد في الانتاج ككل وفي كل قطاع هام ، بالمقارنة بالعام السابق . كذلك انخفض

الاستهلاك فيما بين السكان وفيما بين المستثمرين . وشهد الميزان الحالي للعملات القابلة للتحويل تحسنا كبيرا ، ولا سيما بسبب الزيادة في فائض التجارة الخارجية وبسبب الفائض الكبير في الدخل من السياحة .

٣٠٦ - ونظرا إلى ضخامة حجم الديون بالعملات القابلة للتحويل وخدمة الدين كانت القضية الرئيسية في الاقتصاد ولا تزال هي الحفاظ على التوازن . فخلال العام الماضي كان هناك فائض قدره ١٣٠ مليون دولار أمريكي في ميزان المدفوعات بالعملات القابلة للتحويل ، وتتأكد أهمية هذا بأن آخر مرة كان فيها فائض كانت في عام ١٩٨٤ ؛ وفي عام ١٩٨٩ كان العجز قد وصل إلى ١,٤ مليار دولار أمريكي . وفي عام ١٩٩٠ بلغ الفائض من التجارة الخارجية وفائض الدخل من السياحة والفائض من الخدمات والتحويلات من جانب واحد ، أكثر من صافي عبء الفائدة البالغ ١,٤ مليار دولار أمريكي على الديون بالعملات القابلة للتحويل . وفي الوقت نفسه غطت القروض الجديدة تكاليف سداد دفعات القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل البالغة ٣,٥ مليار دولار أمريكي . وبحلول نهاية العام كان اجمالي قيمة الديون بالعملات القابلة للتحويل نحو ٢١ مليار دولار أمريكي . وفي نهاية عام ١٩٩٠ كانت القروض قصيرة الأجل أقل والقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل أكثر مما كانت عليه في نهاية عام ١٩٨٩ . وقد اتضح أن صافي الديون هو ١٦ مليار دولار أمريكي .

٣٠٧ - ولمواجهة إشارة قضية إعادة جدولة سداد الديون من آن لآخر ألزمت الحكومة نفسها بسداد خدمات الديون في وقتها المحدد بالضبط فكان لذلك أثره الايجابي على استمرار توسيع نطاق العلاقات الدولية .

٣٠٨ - وفي بداية عام ١٩٩٠ كان هناك قصور قوي في الصادرات المرتبطة بالروبل للحيلولة دون تكون فائض كبير آخر في هذا المجال . ولهذا السبب وبسبب تدهور العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان نقص حجم الصادرات المرتبطة بالروبل بنسبة ٢٦ في المائة وهبطت هذه الواردات بنسبة ١٨ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وشمل هذا الهبوط بالفعل جميع المنتجات . وصُدمت الشركات بوجه خاص بحدوث هبوط بنسبة ٣١ في المائة في صادرات الآلات والتركيبات ، إلا أن الصدمة كانت بهذا القدر للاقتصاد نظرا إلى حدوث هبوط بنسبة ١٢ في المائة في استيراد مصادر الطاقة .

٣٠٩ - أما الصادرات غير المرتبطة بالروبل فقد زادت بنسبة ٩,٥ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٩ بيد أن هذا حل محل النقص في الصادرات المرتبطة بالروبل وإن كان ذلك جزئيا ، وبذا انخفضت الصادرات الكلية بنسبة ٤ في المائة عن العام السابق . ويزيد من أهمية نمو الصادرات غير المرتبطة بالروبل أن الصادرات قد زادت في

العامين السابقين معا أيضا بنسبة ١٨ في المائة . وكفل النمو في الصادرات غير المرتبطة بالروبل في عام ١٩٩٠ التحسن في مبيعات السلع الصناعية التامة ومن بينها الالات والتركيبات والمنتجات الشبيهة بالمواد . وكان الانخفاض في الواردات غير المرتبطة بالروبل أقل بنسبة ٣ في المائة . وفي الوقت نفسه زادت نسبة المنتجات المحررة القابلة للاستيراد من ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى الثلثين في عام ١٩٩٠ . وكان البند الرئيسي في زيادة الواردات غير المرتبطة بالروبل خلال العام هو استيراد مصادر الطاقة وبشكل أساسي استيراد الزيوت المعدنية . (تم بالفعل استيراد ٦٤ في المائة من مصادر الطاقة في نهاية العام ، أي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر) . وزاد استيراد الالات بالعملات القابلة للتحويل بنسبة ٦ في المائة والسلع الاستهلاكية بنسبة ١٦ في المائة والمواد الغذائية بنسبة ١٢ في المائة . وانخفضت واردات المواد والمنتجات شبه المصنعة وقطع الغيار بنسبة العشر تقريبا .

٢١٠ - وهبطت الواردات من السلع من التجارة المرتبطة وغير المرتبطة بالروبل جميعها بنسبة ٥ في المائة وقلت المنتجات المستوردة الشبيهة بالمواد بنسبة ١٣ في المائة عن عام ١٩٨٩ .

٢١١ - ونتيجة للتغيرات في هاتين العلاقتين التجاريتين زادت نسبة التجارة غير المرتبطة بالروبل من ٥٧ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٦٢ في المائة في عام ١٩٨٩ وإلى ٧١ في المائة في عام ١٩٩٠ أما التجارة المرتبطة بالروبل فهبطت تناسبيا .

٢١٢ - وفي عام ١٩٩٠ زاد تحسن الميزان المحاسبي لغير الروبل: فالفائض الذي يصل إلى ٩٤٥ مليون دولار أمريكي يعادل ١,٨ مرة العام السابق ، وقد نشأت أغلبية الفائض - على عكس ما كان قبلا - من التجارة مع البلدان الصناعية المتقدمة . وهناك توازن في حسابات الروبل في حين كان هناك فائض صادرات في عام ١٩٨٩ بلغ ٥٤٤ مليون روبل .

٢١٣ - وفي مجال السياحة الدولية حقق عدد القادمين إلى هنغاريا زيادة قدرها مرة ونصف مرة ليصل إلى ٣٧,٦ مليون شخص . وكان للقادمين من رومانيا ويوغوسلافيا النصيب الحاسم في هذه الزيادة . ورغم العدد الكبير من القادمين هبطت حصائل الضيوف في الاستيعاب التجاري بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ٣,٥ مليون شخص . أما عدد الهنغاريين الذين سافروا إلى الخارج فقد هبط بنسبة ٦ في المائة ليصل إلى ١٣,٦ مليون شخص .

٢١٤ - وفي مقابل العجز الكبير في السياحة الذي وصل إلى ٤٢٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق تكّون فائض في عام ١٩٩٠ قدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي - يرجع في معظمه إلى القيود الصارمة على قدرة الهنغاري الشخصية على الصرف الأجنبي - أما في مجال السياحة المرتبطة بالروبل فانخفض الدخل كثيرا عما كان عليه في عام ١٩٨٩ .

المقارنة الدولية ، التنبؤات

٢١٥ - إن أداء الاقتصاد الهنغاري ، حسب المقارنة الدولية ، متخلف كثيرا عن البلدان الغربية . فالرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي للفرد بالدولار لا ينافس إلا مثيله في بلدان أوروبا الوسطى .

٢١٦ - ويعتبر مستوى العمالة حتى الآن مرتفعا ، بيد أن استمرار إعادة هيكلة الاقتصاد ستقلل من هذا المستوى . وعلى هذا فالقلة النسبية في عدد العاطلين ستزداد .

٢١٧ - وحسب التنبؤات التي أعدها المعهد الهنغاري للبحوث الاقتصادية في آذار/ مارس ١٩٩١ ينتظر أن يزداد عمق الركود وقوة عملية التفاضل واستمرار التغييرات الهيكلية .

٢١٨ - والسؤال الكبير أمام الاقتصاد الهنغاري في عام ١٩٩١ هو عما إذا كانت ستستمر العملية التي بدأت في عام ١٩٩٠ والتي أجبرت الشركات على التحول نحو الأسواق الغربية بسبب ضيق الأسواق الشرقية .

٢١٩ - وفيما يتعلق بالتوقعات بالنسبة للاقتصاد الهنغاري فهناك عاملا محددان هما:

- سن تشريعات ذات أهمية أساسية بغية دعم عملية التحول إلى القطاع الخاص ، وايجاد أوضاع مستقرة وجذب المستثمرين الأجانب ؛
- تسوية مشاكل السيولة الواسعة النطاق . وقد تعلمت بعض الشركات التعامل مع هذه المسألة إلا أن معظم المشاكل الخطيرة تنشأ من الضعف النسبي في الشركات الصغيرة المنشأة بالجملة والتي تعتبر قوة محتملة لتحريك الاقتصاد . وما لم تحل هذه المشكلة سينخفض جانب العقود وبذا تضعف الثقة في الاقتصاد الهنغاري .

٢٢٠ - أما بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الهنغاري فثمة علامة ايجابية هي وجود برنامج شامل لمدة سنوات أربع مقبول حتى من المعارضة وملائم لادارة الأزمة الراهنة .

البيانات الاقتصادية الرئيسية

الفئة	١٩٨٩	١٩٩٠
العام السابق = ١٠٠,٠ (بمستوى الاسعار المقارن)		
الانتاج الصناعي الاجمالي	٩٩,٠	٩٥
الانتاج الزراعي الاجمالي	٩٨,٧	٩٣-٩٤
الواردات	١٠١,١	٩٥,٠
التجارة المرتبطة بالروبل	٩٣,١	٨٣,٣
التجارة غير المرتبطة بالروبل	١٠٧,١	١٠٣,٨
الصادرات	١٠٠,٣	٩٦,١
التجارة المرتبطة بالروبل	٩٤,٠	٧٣,٩
التجارة غير المرتبطة بالروبل	١٠٥,٠	١٠٩,٥
أرقام المبيعات في تجارة التجزئة	٩٩,٨ بالتقريب	٩٤,٠
استثمارات الشركات	١٠٣,٠ بالتقريب	٨٣,٠
الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية	١١٧,٠	١٢٨,٩
بيانات أخرى		
ميزان التجارة الخارجية (مليار فورنت)	+٤٧,٨	+٥٨,٧
وفي اطار هذا:		
حسابات الروبل (مليون روبل)	+٥٤٤	-٣
حسابات غير الروبل (مليون دولار أمريكي)	+٥٤٠	+٩٤٥
ميزان المدفوعات للعملات القابلة للتحويل (بملايين الدولارات الأمريكية)	-١,٤٣٧	+١٣٧
عدد الشركات	١٥ ٣٣٥	٣٩ ٤٧٠
ومن هذه الشركات: شركات محدودة	٤ ٤٨٥	١٨ ٣١٧
شركات مساهمة	٣٠٧	٦٤٦
عدد الموظفين في قطاعات الانتاج (بالاف الاشخاص)	٣ ٢١١	٣ ٨٣٩ (أ)
ومن هؤلاء: في قطاع الصناعة	١ ٣٥٦	١ ٣٠٩ (أ)

(أ) شركات توظف أكثر من ٥٠ شخصا .

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - البرلمان

جمهورية برلمانية

٢٢١ - يمكن للبرلمانية في هنغاريا أن تباهى بتقاليد تمتد إلى سنين طويلة . فقد بدأ التمثيل الشعبي بمعناه الحضاري أول ما بدأ في هذا البلد في ظل قوانين سُنّت إبان حرب الاستقلال في عام ١٨٤٨ . كما أن انتخابات عام ١٩٩٠ التي كانت علامة على عودة الديمقراطية المتعددة الاحزاب هي المرة الرابعة والثلاثون التي يتوجه فيها الناخبون إلى صناديق الاقتراع في التاريخ القانوني الهنغاري .

٢٢٢ - وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ استأنف تطور المجتمع الهنغاري والدولة الهنغارية الذي توقف فجأة في الفترة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، العودة من جديد إلى مساره الطبيعي . فمع إعلان الدستور الجديد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ - وقد أصبح هذا التاريخ اليوم الوطني الجديد للبلد ، اكتست جمهورية هنغاريا ثوبا أوروبيا حقيقيا للحكم بوصفها دولة مستقلة ديمقراطية يحكمها القانون . وكان ذلك في الواقع عودة إلى روح القانون رقم ١ (١٩٤٦) بشأن الدولة الجمهورية وبعثا لفكرة توزيع السلطة .

٢٢٣ - ويحدد العلاقة الدستورية بين الشركاء الثلاثة في النظام الاداري: رئيس الجمهورية والبرلمان والحكومة - المبدأ الديمقراطي التقليدي للضوابط والتوازن بين مختلف فروع السلطة . ففي هنغاريا يتبين من الحقوق البرلمانية الخاصة بالحل والايقاف والرفض ما للفرع التشريعي من ثقل اضافي في النظام الدستوري . ويعد ترسيخ المشاريع البناءة لسحب الثقة جانبا خاصا من جوانب شكل الحكومة الهنغارية ، فذلك مظهر من مظاهر استقرار الادارة لفترات طويلة .

البرلمان ذو المجلس الواحد

٢٢٤ - ظل البرلمان الهنغاري حتى عام ١٩٤٥ يتألف من مجلسين: مجلس النواب والمجلس الأعلى . وما زال المبنى الفخم القائم في بودابست والذي تعقد فيه الجلسات البرلمانية يعكس من حيث هيكله وتشكيله الهدف الأصلي المتمثل في توفير التسهيلات للمجلسين . بيد أن البرلمان الهنغاري ظل منذ عام ١٩٤٥ مؤسسا من مجلس واحد ولم تفعل الاصلاحات الكاسحة التي عمت البلاد شيئا لتغيير هذا الوضع . وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٠ انتُخب برلمان هنغاريا ذو المجلس الواحد لمدة أربع سنوات وكان يتألف من ٣٨٦ عضوا فاز ١٧٦ عضوا منهم بمقاعدهم بوصفهم مرشحين من دوائر انتخابية

فردية بينما انتخب ١٥٢ عضوا منهم على أساس قوائم المقاطعات وبودابست (٢٠ دائرة انتخابية في جملتهم) و٥٨ عضوا مختارين من قائمة الحزب الوطني على أساس موجز الأصوات الاضافية على المستوى الوطني . ولكل أعضاء البرلمان حقوق والتزامات متساوية بغض النظر عن الطريقة التي فازوا بها بمقاعدهم .

الانتخابات البرلمانية: القواعد والاجراءات

٢٢٥ - ينص قانون الانتخابات البرلمانية (القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩) على اتباع نظام لا يخلو من التعقيد والخلط تخوض فيه الدوائر الانتخابية الفردية الانتخابات بمرشحين فرديين على أساس ديمقراطي إلى جانب القوائم الحزبية . وهذه القوائم ، كما هو واضح من اسمها ، قاصرة على الأحزاب ويتعين على الناخب أن يختار الحزب الذي يفضله . وفي الحالتين يشترط للحصول على المقعد البرلماني الحصول على أغلبية الأصوات المطلقة . وبايجاز شديد فإن على الناخب في هذا النظام المزدوج الذي يتضمن تصويتين أن يدلي بصوته تأييدا للنائب الفردي الذي يرشحه من بين أسماء معينة ويقترع في المرة الأخرى لتأييد الحزب الذي يختاره .

٢٢٦ - ويحتاج المرشح حتى يدرج في قائمة فردية إلى بطاقات توصية لا تقل عن ٧٥٠ بطاقة من ناخبين مسجلين في تلك الدائرة . وبالمثل فإنه يشترط أن يجمع الحزب ما لا يقل عن ٧٥٠ توقيعا حتى يجوز له أن يقدم قائمة مرشحيه . ويتعين على الحزب لكي يتقدم بقائمة اقليمية أن يكون له مرشحون في ربع الدوائر الانتخابية الفردية على الأقل ، ولا يجوز أن يقل ذلك بحال من الأحوال عن مرشحين فرديين . ولكي يتقدم الحزب بقائمته الوطنية يتعين عليه أن يستوفي شرط تجميع سبع قوائم اقليمية كحد أدنى .

٢٢٧ - وكان المقصود من قانون الانتخابات الذي أقر في عام ١٩٨٩ أن يكون قانونا للتحول السياسي يعكس الحقائق الاجتماعية وكان ذلك هو السبب في تطبيق النظام المختلط . فواقع الأمر أن الفكرة الأصلية لنظام الانتخابات المزدوج نشأت في مائدة وطنية مستديرة ولم تحقق النتائج المرجوة منها . إذ الأغلبية العظمى من الناخبين كانت في بطاقتي الانتخابات في صف الأحزاب الكبيرة الجديدة التي ألهمتهم فيما يبدو مزيدا من الثقة . ودلل هذا بوضوح على أن الشخصيات - وعددها جميعا ١ ٦٢٣ شخصية أو ٩ شخصيات لكل مجموعة فردية - تأتي في المرتبة الثانية من الاعتبار .

٢٢٨ - وجاءت الانتخابات التي أجريت في ربيع عام ١٩٩٠ متعددة الأحزاب بصورة واضحة فأسفرت عن نظام متعدد الأحزاب أضفت عليه طابع الشرعية .

تشكيل البرلمان

٣٢٩ - تتضح أبعاد التغيير في النظام جلية من عدد الوجوه الجديدة التي قدمتها انتخابات الربيع إلى البرلمان . فقد حصل أعضاء البرلمان الجدد على ٩٥,٦ في المائة من المقاعد حيث لم يفلح سوى ١٧ عضوا قديما في الاحتفاظ بمقاعدهم . ومعظم هؤلاء من الجماعات المعارضة السابقة أو من المستقلين . وهناك عدد كبير ممن سبقت محاكمتهم أو الحكم عليهم بالسجن بسبب مواقفهم الديمقراطية المعارضة فازوا الآن بمقاعد في البرلمان .

٣٣٠ - ويتألف البرلمان في هذه الأيام في معظمه من خريجي الآداب ، وأكبر مجموعة فازت بمقاعده تتألف من الحقوقيين . وعضو البرلمان الهنغاري النمطي عمره ٤٦ عاما وهو من الذكور . وليس للمرأة سوى ٧,٣٥ في المائة من المقاعد . ويبدو أن التحول العام في تشكيل البرلمان كان نحو نوع النائب "الأب الالزامي" ، وهو يعكس تقديرا خاصا للنزعة المهنية .

٣٣١ - وأهم جوانب التغيير أن البرلمان الهنغاري عاد من جديد بنظام تمثيل سياسي متعدد الأحزاب ، ويأتي تعبيرا عن التقسيم السياسي القائم في الأمة . وبفضل كون القانون أتى بمثابة عملية فرز (شرط الحصول على ٤ في المائة لتقديم القوائم ، مثلا) لم ينجح في البقاء فعلا في الميدان سوى ٦ أحزاب من بين ٣٩ حزبا قدمت مرشحيها . وعززت الادارة السليمة لنظام الضوابط والموازين تشكيل تحالف حكومي مستقر يقوم راسخا على مبدأ الأغلبية البرلمانية . وقد حصلت الأحزاب الستة الأقوى على النسب المئوية التالية من مقاعد البرلمان:

المحفل الديمقراطي الهنغاري	٤٢,٧ في المائة
تحالف الديمقراطيين الأحرار	٢٣,٦ في المائة
حزب صغار الملاك المستقل	١١,٤ في المائة
الحزب الاشتراكي الهنغاري	٨,٥ في المائة
اتحاد الديمقراطيين الشبان	٥,٤ في المائة
حزب الشعب الديمقراطي المسيحي	٥,٤ في المائة

٣٣٢ - وهناك ثلاثة أحزاب من بين الأحزاب البرلمانية الستة أحزاب جديدة أما الثلاثة الأخرى فكان لها نشاطها من قبل في تاريخ هنغاريا . ويبدو أن الناخبين أيدوا من هذه الأحزاب التاريخية ما أقيم منها على أسس جديدة تماما وما يتفق مع الاتجاهات السياسية الرئيسية في أوروبا . وقد حصلت الأحزاب الثلاثة الجديدة وهي المحفل الديمقراطي الهنغاري وتحالف الديمقراطيين الأحرار واتحاد الديمقراطيين الشبان ، على نسبة ٥٥,٠٥ في المائة من الأصوات .

٢٣٣ - أما التشكل السياسي للبرلمان فيأتي تعبيرا عن تأييد الناخبين للاتجاهات السياسية التقليدية لأوروبا وبوجه خاص لهنغاريا . وللخط الوطني المسيحي كثير من المؤيدين: والواقع أن الأفضليات الدينية لها كذلك دورها في الانتخابات . فكانت التحررية ممثلة تمثيلا حسنا في اطارها الأوروبي والوطني . أما الاتجاه المعارض للماضي في التصويت فقد خفض عدد المقاعد التي حصل عليها اليسار واليسار الوسط .

التكتلات البرلمانية

٢٣٤ - وفقا للاجراءات البرلمانية ، يجوز لممثلي الأحزاب ذات الولاية ولأعضاء البرلمان الذين لا ينتمون لأي حزب أن يضموا قواهم ويعملوا معا في مجموعات تسمى تكتلات . وفي الدورة التأسيسية للبرلمان التي عقدت في ٢ و٣ أيار/مايو ١٩٩٠ أعلنت الأحزاب المختلفة أنها شكلت تكتلاتها التي يضم كل منها ١٠ أعضاء على الأقل .

٢٣٥ - وبعد إجراء قدر معين من إعادة الترتيب بعد أن بدأ المرشحون المشتركون لحزبين أو أكثر سعيهم لتشكيل التكتلات وخرج زولتان كيرالي من المحفل الديمقراطي الهنغاري ، برزت القوى البرلمانية بالتوزيع التالي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠:

المحفل الديمقراطي الهنغاري	١٦٤ عضوا برلمانيا
تحالف الديمقراطيين الأحرار	٩٤
حزب صغار الملاك المستقل	٤٤
الحزب الاشتراكي الهنغاري	٣٣
اتحاد الديمقراطيين الشبان	٢٢
حزب الشعب الديمقراطي المسيحي	٢١
المستقلون	٨

٢٣٦ - ولهذه التكتلات دور هام في إعداد القرارات البرلمانية ، وتكتسي المبادرات والمقترحات والتعليقات التي تقدم باسمها طابعا سياسيا هاما .

٢٣٧ - ونص القانون رقم ٥٦ (١٩٩٠) على دفع الاتعاب والتكاليف والامتيازات والمستحقات الأخرى لأعضاء البرلمان كما كفل لهم توفير الأماكن وموظفي الطباعة وغيرهم من الموظفين المكتبيين . ولكي يحصل كل تكتل على الخدمات الاستشارية في المسائل التي تتطلب مساعدة خاصة فما عليه إلا أن يدفع تكاليف هذه الخدمات ويقدم فواتيرها .

٢٣٨ - وبطبيعة الحال فالعمل الذي تقوم به التكتلات يتأثر إلى حد كبير بأوضاع الحزب المعني وحالته وبدرجة ممارسته للديمقراطية داخليا وبمركزه المالي وبالمساعدة المهنية التي يستطيع أن يعتمد عليها . وهنالك فروق هامة في هذا الصدد بين التكتلات الفردية وبالتالي فقد طور كل منها صورته الخاصة به .

٢٣٩ - وبقدر كبير يتوقف الدور السياسي الذي يضطلع به كل تكتل في البرلمان على ما إذا كان يؤيد الحكومة أم المعارضة . أما التحالف الحكومي المؤلف من ثلاثة أحزاب هي المحفل الديمقراطي الهنغاري وحزب صغار الملاك المستقل وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي فيسير جميعه في خط واحد بينما تتخذ أحزاب المعارضة الثلاثة ومجموعة أعضاء البرلمان المستقلين طريقا آخر منفصلا .

نطاق اتخاذ القرارات

٢٤٠ - جعلت عودة النظام البرلماني إلى هنغاريا وكونها أصبحت جمهورية برلمانية ، من البرلمان عاملا رئيسيا في ادارة البلاد . ويعني هذا أن البرلمان أصبح ذا نطاق واسع وسلطة شاملة في مجال اتخاذ القرارات .

٢٤١ - واقتضى تحول هنغاريا إلى دولة يحكمها القانون مع التحول الذي طرأ على النظام ، أن تبذل جهود تشريعية مضنية من جانب البرلمان . وكان أول إجراء تتخذه هذه الهيئة هو صياغة القانون الخاص باهمية الثورة والكفاح من أجل الحرية ، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ . وخلال المائة الأولى من أيام البرلمان - أي حتى بداية دورة الخريف العادية - أصدر قرابة ٤٠ قانونا جديدا .

٢٤٢ - وللبرلمان نطاق واسع فيما يتعلق بكامل التنظيم الحكومي . فهو ينتخب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء المحكمة الدستورية وأمين المظالم للحقوق المدنية وحقوق الأقليات الوطنية والإثنية ورئيس ونواب رئيس مكتب مراجعي حسابات الدولة ورئيس المحكمة العليا والنائب العام .

٢٤٣ - كما أن للبرلمان سلطات اشرافية أكثر وضوحا من ذي قبل . ويمكن بصورة جزئية ملاحظة الرقابة البرلمانية السائدة في الجلسات العامة (الاستجوابات والاسئلة والردود والتقارير الوزارية) وبصورة جزئية في اللجان (مثل جلسات الاستماع) . وفي هذا النشاط الرقابي فإن المؤسسات الدستورية الملتحقة بالبرلمان - كمكتب مراجعة حسابات الدولة وهو الهيئة البرلمانية لمراقبة الشؤون المالية والاقتصادية ، وأمين المظالم الذي يتولى مراقبة إعمال الحقوق المدنية - تقدم مساعدتها في هذا النشاط

الاشرافي . (لم يعين أمين المظالم حتى الآن أما المؤسسة فهي الوحيدة الموجودة في الوقت الحاضر) .

٢٤٤ - وتشمل السلطات التقليدية الاخرى للبرلمان والمبينة في الدستور ، ممارسة حق العفو ، والدعوة إلى الاستفتاءات ، والبت في مسألة وزع القوات المسلحة في الداخل والخارج ، وحل أي هيئة نيابية محلية يكون عملها مخالفا للدستور ، الخ ..) . وتؤكد مقارنة الصلاحيات الدستورية للبرلمان الهنغاري بسلطات الجمعيات الوطنية الاخرى أن البرلمان هو أقوى جهاز في ادارة الدولة في هنغاريا .

التنظيم: اللجان البرلمانية

٢٤٥ - تم وضع الاطار التنظيمي الحالي - أي أعضاء مكتب البرلمان ولجانه - في دورة تأسيس البرلمان . وللبرلمان رئيس للمجلس وثلاثة نواب للرئيس وثمانية كتاب للمحاضر . وكان رئيس البرلمان (حتى ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ الرئيس بالوكالة) هو جورجي زاباد (المحفل الديمقراطي الهنغاري) أما نواب الرئيس فهم ألايوس دورنباخ (تحالف الديمقراطيين الاحرار) وماتاياس زوروس (الحزب الاشتراكي الهنغاري) وفينس فوروس (حزب صغار الملاك المستقل) .

٢٤٦ - وبصفة رئيس المجلس أعلى المناصب وصاحب المقام الرفيع فهو الشخصية الرئيسية في دورات البرلمان وخلال التحضير لها . وهو رئيس اللجنة البرلمانية الذي يدعو إلى اجتماعات البرلمان ويفتتحها . وهو الذي يقدم المشاريع المتعلقة بجدول الاعمال . وهو الذي يدير مناقشات البرلمان ويتمتع بسلطة واسعة النطاق (كالحقوق التأديبية) ويؤدي دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات البرلمانية .

٢٤٧ - وقد أنشأ البرلمان ١٠ لجان دائمة و٤ لجان خاصة .

٢٤٨ - وتعتبر اللجنة البرلمانية نوعا من لجان التنسيق العليا التي تعمل على سلاسة العمل البرلماني وكفاءته . ورئيسها هو رئيس البرلمان وأعضاؤها هم نواب رئيس البرلمان وزعماء التكتلات البرلمانية .

٢٤٩ - ويجوز للبرلمان أن يكلف إحدى اللجان بتقصي أي موضوع (اللجان المخصصة) .

٢٥٠ - ويتوافق تشكيل اللجان البرلمانية مع نتائج الانتخاب التي حصلت عليها الاحزاب المختلفة . واللجان البرلمانية في هنغاريا ليست مفتوحة العضوية ولئن كانت تتشاور بانتظام مع الخبراء فإن عضويتها الفعلية قاصرة على أعضاء البرلمان .

٢٥١ - وهذه اللجان هي الأجهزة الاستشارية والرقابية للبرلمان ولها دور هام بوجه خاص في أعماله التشريعية وأنشطته في مجال الاشراف والمراقبة . واللجان هي التي تصوغ التشريعات وتقدم مشاريع التعديل وتبت في الكم الهائل من المشاريع المقدمة من أعضاء البرلمان . وتستند الحقوق الاشرافية للجان إلى الدستور . فجميع الهيئات والأفراد ملزمون بتقديم البيانات والمعلومات إذا طلبت ذلك اللجان البرلمانية ، وبالمثول أمامها إذا استدعتهم .

٢٥٢ - وقبل ادخال التغييرات الأخيرة في النظام لم يكن النظام الرسمي الموحد للبرلمان الهنغاري كبيرا . فكان يتألف من أمين عام ومكتب البرلمان وأمانة رئيس المجلس . ويجري الآن بالفعل تشكيل آلية جديدة لدعم البرلمان في أعماله اليومية .

٢٥٣ - وتوجد في مبنى البرلمان المكتبة البرلمانية وهي المكتبة المرجعية لأعضاء البرلمان ومستودع للتاريخ السياسي .

الاجراءات البرلمانية

٢٥٤ - ظل البرلمان الهنغاري منذ ٢ أيار/مايو ١٩٩٠ يعقد دورتين عاديتين في كل عام: فهو منعقد الآن في دورة دائمة اعتبارا من ١ شباط/فبراير وحتى ١٥ حزيران/يونيه ومن ١ أيلول/سبتمبر حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر . وفي صيف عام ١٩٩٠ عقد البرلمان دورة استثنائية .

٢٥٥ - ويعقد البرلمان جلساته العامة في اليومين الأولين من الأسبوع ؛ وتجتمع اللجان في اليومين التاليين . ويقضي أعضاء البرلمان عادة يوم العمل الأخير من كل دورة في دوائرهم الانتخابية .

٢٥٦ - ودورات البرلمان علنية يسمح للجمهور بحضورها ؛ والواقع أن وسائل الاعلام تحضرها ، وتُبث الجلسات العامة بانتظام على الهواء مباشرة بالراديو والتلفزيون .

٢٥٧ - ويتم النصاب في البرلمان إذا حضر أكثر من نصف أعضائه . والاجراء المتبع هو أن القرارات تحتاج لاعتمادها إلى أصوات ثلثي الحاضرين ، أما بالنسبة للتعديلات الدستورية ولبعض القرارات الهامة الأخرى فيشترط أن يوافق عليها ثلثا أعضاء البرلمان كله . وبهذه الطريقة تدعى جميع القوى الحاضرة على المسرح السياسي للعمل حسب التوازن الفعلي لها . وستحدد قريبا اجراءات برلمانية جديدة .

الوضع القانوني لأعضاء البرلمان

٢٥٨ - رغم أن الدوائر الانتخابية الفردية لا تزال موجودة فأعضاء البرلمان يتمتعون بالحصانة الكاملة (فلا يمكن مثلا أن يحالوا إلى التقاعد) . ويمثل أعضاء البرلمان الشعب بأكمله ويعملون للصالح العام ، فلا يخضعون لتلقي تعليمات ولا يقبلون المهام بالضرورة وما عليهم ببساطة إلا مراعاة ضمائرهم .

٢٥٩ - ولئن كانت ولاية أعضاء البرلمان حرة تماما من الناحية القانونية فعلى الذين ينتمون من الناحية السياسية إلى أحزاب برلمانية أن يتقيدوا بسياسات تكتلاتهم .

٢٦٠ - ويتمتع أعضاء البرلمان المشتركون في أنشطة برلمانية رئيسية بحقوق هامة معينة في ظل الدستور . وعلى سبيل المثال ، يجوز لهم إعداد التشريعات وتوجيه الأسئلة والتقدم باستجوابات . وبعض هذه الحقوق تمنح لأعضاء البرلمان الفرديين وتمنح حقوق أخرى لمجموعات الأعضاء (ومن ذلك أنه يلزم للتقدم بمشروع لسحب الثقة خُمس أعضاء البرلمان على الأقل) . وينظم القانون رقم ٥٥ (١٩٩٠) بشأن الوضع القانوني لأعضاء البرلمان الحصانة البرلمانية بمعانيها التاريخية المعروفة ، أي عدم المساءلة عما يتفوهون به في حدة المناقشات البرلمانية ، والحصانة في الحالات التي لا تتصل بالعمل البرلماني .

٢٦١ - وقد حدد هذا القانون ذاته وحدد الدستور عددا من قواعد التعارض مع مبدأ تقاسم السلطة . فيشمل التعارض بوجه خاص المناصب العامة ويعني أنه لا يجوز لعضو البرلمان أن يكون في الوقت نفسه قاضيا أو مدعيا عاما أو أن يشغل وظيفة حكومية ادارية . وباستثناء حالات التعارض المنصوص عليها في القانون يجوز أن يبقى عضو البرلمان في أي وظيفة أو عمل خاص بأجر خلال فترة نيابته في البرلمان . وبعبارة أخرى فإن القانون لا يشترط التفرغ الكامل للعمل البرلماني ولكنه يترك هذه المسألة لعضو البرلمان نفسه .

١٦٢ - ويستحق أعضاء البرلمان أتعابا نظير عملهم البرلماني بما يكفل لهم الاستقلالية كما يستحقون مزايا معينة وأن يدفع لهم ما يتكبدونه من تكاليف . ويتألف راتب عضو البرلمان من مبلغ أساسي ومستحقات تكميلية ويصل الراتب الأساسي دائما إلى ٥٠ في المائة من راتب الوزير وتتفاوت المستحقات التكميلية بحسب ما يعهد به إلى العضو من مهام خاصة .

٢٦٣ - وينص القانون على منح تعويض مادي يتناسب مع الأعمال المتزايدة التي يعهد بها إلى النواب البرلمانيين هذه الأيام . ويقل احتمال أن تختار أغلبية أعضاء البرلمان التفرغ التام للعمل في البرلمان وبالتالي احتراف العمل البرلماني في ظل هذه الظروف والتوقعات الاجتماعية التي يعربون عنها .

الضمانات القانونية للعمل البرلماني

٢٦٤ - فيما يلي بيان بالمتطلبات الثلاثة الرئيسية التي تحدد عادة لأي برلمان دستوري:

- نظام انتخابي ديمقراطي ، أي تمثيل شعبي وحزبي حقيقي ؛
- ضرورة حماية نطاق اتخاذ القرارات في إطار تقاسم السلطة ؛
- ضرورة أن تكون الاجراءات البرلمانية ديمقراطية وأن تكفل حرية العمل للأحزاب والتكتلات الصغيرة داخل البرلمان .

٢٦٥ - وترد هذه المتطلبات في دستور أي بلد وقوانينه الانتخابية وأنظمة مجالسه وبالتالي فهي تمثل اجراء معينا لديمقراطية النظام البرلماني لأي بلد . وفي ضوء هذه الوثائق فإن القوانين الهنغارية المذكورة تشير إلى أن النظام البرلماني مكفول قانونا في جمهورية هنغاريا .

باء - الشكل الائتلافي للحكم

الحكومة

٢٦٦ - في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ طلب رئيس جمهورية هنغاريا إلى رئيس أكبر الأحزاب البرلمانية وهو المحفل الديمقراطي الهنغاري تشكيل حكومة جديدة ؛ وانتخب البرلمان جوزيف أنتال رئيسا للوزارة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ . وشكلت حكومة ائتلافية شارك فيها المحفل الديمقراطي الهنغاري وحزب الشعب الديمقراطي المسيحي وحزب صغار الملاك المستقل .

الهيئات الاستشارية للحكومة

٢٦٧ - تنشئ الحكومة مجلسا ولجنة حكومية وهيئة ناخبة وهيئة استشارية ، كما أنها تعين مفوضي الحكومة .

٢٦٨ - وقد أضفت اللوائح والممارسات الدستورية الهنغارية في هذه الأيام على مفهوم مجلس الوزراء معنى خاصا . ويتبلور هذا المعنى في أن يكون المجلس هيئة استشارية تعد القرارات الحكومية وتعرض الآراء الأولية بشأن أي مسألة تدخل في اختصاصها وتتطلب

اتخاذ قرار حكومي أو تتعلق بتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للحكومة . وقد أنشأت الحكومة المجلس الاقتصادي لتقديم المشورة بشأن القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالاقتصاد .

٢٦٩ - أما اللجنة الحكومية فهي التي تعد القرارات وتعتبر هيئة تنسيق وإشراف لها كذلك صلاحية اتخاذ القرارات في حالات معينة . وقد أنشئت مؤخرا لجنة لسياسة العلوم ومجلس لسياسة العلوم .

٢٧٠ - وأما الهيئة الناخبة والهيئة الاستشارية اللتان تساعدان الحكومة في إعداد القرارات فتقدمان تقاريرهما من آن لآخر عما تقدمان للحكومة من أعمال .

٢٧١ - ويخول مفوضو الحكومة العمل نيابة عن الحكومة ويقدمون تقارير دورية عن أنشطتهم والتدابير التي يتخذونها . فهناك مفوض حكومي مثلا للمعرض العالمي بودابست - فيينا ، ومفوض لخزان مياه الدانوب .

١٧٢ - والبرنامج الذي يرمي إلى وضع نمط جديد للادارة العامة برنامج طويل الأجل يُسعى إلى تنفيذه من خلال القانون الخاص بأمناء الدولة . ويمكن بالمثل التوصل إلى استنتاجات معينة من قانون الحكم المحلي:

(أ) يتعين أن تكون الادارة العامة المنشأة والموظفون العاملون مع أمناء الدولة السياسيين محايدين من الوجهة السياسية . ويكون الاحتراف هو العامل المحدد ، ويعمل الموظفون بعقود غير محددة المدة ؛

(ب) على عكس ما وضع قبلا من حلول ، تكون مهام الادارة العامة وتنظيمها وأنشطتها ومهام الحكومات المحلية منفصلة تماما ، نظريا وعمليا . وبعبارة أخرى لا يبقى النظام الهرمي الذي ظل سائدا حتى الآن بين النظامين .

٢٧٣ - ولقد اتخذت بالفعل اجراءات ادارية عاجلة: فأنشئ مثلا مكتب للأقليات الوطنية والإثنية . وتشمل المهام في هذا المكتب إعداد سياسة الحكومة المتعلقة بالأقليات ؛ وصياغة مفاهيم السياسة المتعلقة بالأقليات ؛ ومتابعة كيفية مراعاة الحقوق الوطنية وحقوق الأقليات ؛ والتشجيع على احترام هذه الحقوق ؛ والاتصال المستمر بالمفوض البرلماني لشؤون الأقليات ؛ وتشجيع تبادل الآراء والمعلومات بين الحكومة ومنظمات الأقليات .

٢٧٤ - ويعتبر مكتب شؤون الاقليات الوطنية والإثنية هيئة ادارية عامة مستقلة تعمل باشراف وزير دولة: ويعين رئيسه بقرار من رئيس الوزراء بناء على توصية وزير الدولة المعني .

٢٧٥ - وفي جمهورية هنغاريا نظام برلماني للحكم . وللنظام البرلماني الهنغاري سمات خاصة معينة جديرة بالتنويه .

رئيس الجمهورية

٢٧٦ - رئيس الجمهورية في هنغاريا هو رئيس الدولة . وهو يدافع عن الوحدة الوطنية ويرعى العملية الديمقراطية للدولة . ولا يستطيع رئيس الجمهورية أن يبت بصورة مستقلة في جميع المجالات التي تدخل في اختصاصه: فهو يحتاج في ممارسة بعض جوانب سلطاته إلى توقيع الوزير المختص أولا إلى جانب توقيعه (لابرام المعاهدات الدولية وتعيين السفراء والمبعوثين وقبول أوراق اعتمادهم وممارسة الرافة الخ .) ، ولا تتطلب ميادين أخرى داخلة في اختصاصه توقيعا آخر مع توقيعه ، وهذه تشمل الميزة الرئاسية المتمثلة في المشاركة في الجلسات البرلمانية والتحدث إليها وكذلك بالنسبة لاجتماعات اللجان البرلمانية ، واستهلال التشريعات والدعوة إلى الاستفتاء . ومن السمات الهامة للدستور أنه لا يكفل للرئيس حق استهلال التشريعات فحسب بل ويعطيه حق رفض محدود: فيجوز له قبل اصدار القانون أن يعيده إلى البرلمان مرة واحدة لاعادة النظر فيه .

٢٧٧ - ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعلن حالة حرب أو حالة طوارئ إذا تعذرت دعوة البرلمان إلى الاجتماع . ويترك لهيئة مؤلفة من رئيس الوزراء ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس البرلمان أن تبت فيما إذا كانت هناك أسباب كافية تبرر إعلان حالة الحرب و/أو حالة الطوارئ ، في المقام الأول ثم فيما إذا كان البرلمان قد منع من عقد جلساته .

٢٧٨ - ورئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة في البلد .

٢٧٩ - ويتعين على البرلمان أن يجتمع إذا طلب رئيس الجمهورية إليه ذلك . ومن جهة أخرى لا يجوز حل البرلمان إلا إذا تم تعطيله أربع مرات على الاقل خلال ١٢ شهرا أو إذا لم يقر البرلمان تعيين رئيس الوزراء الذي يقترحه رئيس الجمهورية خلال ٤٠ يوما . والبرلمان هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية لفترة رئاسة مدتها خمس سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لفترة ثانية .

٢٨٠ - وإذا ما انتهك رئيس الجمهورية الدستور أو أي قانون آخر جاز اعفاؤه من منصبه . أما إذا ارتكب جرما فإنه يتعرض للمحاكمة أمام المحكمة الدستورية .

السمات المحددة للبرلمانية الهنغارية

٢٨١ - من السمات المحددة للبرلمانية الهنغارية أن رئيس الوزراء يعتبر بمقتضى الدستور السلطة العليا فيما يتعلق بنشاط الحكومة ومسؤوليتها .

٢٨٢ - وينتخب البرلمان رئيس الوزراء بناء على توصية رئيس الجمهورية ، وتشكل الوزارة حين يتم تعيين الوزراء . وبعد تشكيل الوزارة يؤدي أعضاؤها اليمين القانونية . ولا يمكن أن تمارس الوزارة عملها دون ثقة البرلمان: فتنتهي ولايتها حين يسحب البرلمان هذه الثقة .

٢٨٣ - وينص الدستور على إمكانية التصويت البناء بسحب الثقة من الحكومة . ويعني هذا أنه لا يجوز لأعضاء البرلمان التقدم بمشروع سحب الثقة من الحكومة إذا تقدموا في الوقت نفسه باقتراح بالنسبة لرئيس الوزراء الجديد . وبعبارة أخرى فالتصويت بسحب الثقة يعهد تلقائيا بالمنصب للشخص المقترح لرئاسة الوزارة .

سحب الثقة

٢٨٤ - تنبثق أهمية اقرار مبدأ سحب الثقة البناء من أنه لا يكفي لحل الحكومة أن تتفق أحزاب المعارضة على هذه النقطة: فعليها أيضا أن تحصل على توافق آراء بشأن رئيس الوزراء الجديد .

٢٨٥ - ولا يمكن التقدم بطلب سحب الثقة إلا من رئيس الوزراء ولا يجوز طلب سحب الثقة من وزراء فرادى . والوجه الآخر لهذه العملة هو أن سحب الثقة من وزراء فرادى يعتبر بمثابة سحب الثقة من رئيس الوزراء .

٢٨٦ - ويجوز للحكومة ذاتها أن تثير قضية الثقة عن طريق رئيس الوزراء . كما يجوز للحكومة ، عن طريق رئيس الوزراء ، أن توصي باعتبار التصويت على اقتراح معين مقدم منها طلبا في الوقت ذاته بالتصويت على الثقة .

رئيس الوزراء ومجلس وزرائه

٢٨٧ - نص الدستور الحالي على نظام للحكم يستهدف التضامن السياسي التام من الوزراء مع رئيس الوزراء . وبعبارة أخرى فإن نظام الحكم يستند إلى تضامن الوزراء سياسيا مع رئيس الوزراء . وبهذه الطريقة يمكن ربط العلاقة بين رئيس الوزراء وكل

من وزرائه بنوع العلاقة القائمة بين رئيس الولايات المتحدة ووزرائه في ظل دستور الولايات المتحدة . والواقع أن نطاق سلطة الحكومة والوزراء فرادى ، لا نطاق سلطة رئيس الوزراء فقط هو الذي يتناوله الدستور مع سائر الاحكام القانونية ؛ وإن كانت لرئيس الوزراء حرية وضع الحدود السياسية لنطاق سلطتهم .

٢٨٨ - بيد أن العلاقة بين رئيس الوزراء ووزرائه على النحو المحدد في الدستور تتعدل حسب موازين القوى السائدة في البرلمان في أي وقت من الاوقات ، أي أنه لو رغب رئيس الوزراء في الاستناد إلى أغلبية برلمانية فعليه أن يأخذ في اعتباره النوايا السياسية للوزراء الذين "أوفدتهم" أحزاب الائتلاف .

الوضع القانوني لأمناء الولايات

٢٨٩ - يتفق توزيع المناصب الوزارية بين أحزاب (الائتلاف) على نحو ما مع عدد الولايات البرلمانية الذي فازت به هذه الاحزاب . بيد أن أحزاب الائتلاف لا تتقاسم المسؤولية في الحكومة على المستوى الوزاري فحسب .

٢٩٠ - فالقانون الذي اعتمد بعد الانتخابات العامة يحدد الوضع القانوني لأمناء الولايات . والقاعدة الاساسية في القانون هي أنه يتعين أن تكون الادارة العامة محايدة سياسيا في المسائل المتعلقة بالاحزاب . وتنظم مسؤوليات أمناء الولايات وأوضاعهم القانونية وفقا لهذه القاعدة .

٢٩١ - وأمين الولاية هو الرئيس الاداري لكل وزارة . ولا يجوز أن يعين في هذا المنصب إلا ذوو الكفاءة المناسبة ، وليست لهذا المنصب فترة محددة . ويختلف الوضع بالنسبة لأمناء الولايات السياسيين . فالمنصب يشغله المرشحون الذين تسميهم أحزاب الائتلاف . وعلى هذا يحتفظ أمناء الولايات السياسيون بمناصبهم طالما بقيت الوزارة قائمة . والواقع أنه لو كان الوزير منتميا إلى أحد الاحزاب فيجوز اختيار أمين الولاية السياسي من حزب آخر في الائتلاف أو يجوز أن يكون الوزير وأمين الولاية السياسي كلاهما من حزب واحد . ويترتب على هذا أن المسؤولية الاولية التي يتحملها أمين ولاية سياسي هي تعزيز تمثيل الوزير في البرلمان . ومع هذا فقد لا يمثل أمين الولاية السياسية وزيره في اجتماعات الحكومة . ويتمشى وضع أمين الولاية السياسي في الوقت الحاضر مع متطلبات الحكومة الائتلافية .

جيم - الحكم الذاتي المحلي

حقوق الحكومات المحلية: جوهر قانون الحكم المحلي

٢٩٢ - صدق البرلمان الهنغاري في جلسته المعقودة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ على القانون رقم ٦٥ (١٩٩٠) . وينص هذا القانون على أن لكل مواطن هنغاري - سواء أكان مقيما في قرية أم في العاصمة وضواحيها أم في المقاطعات - حقا من حقوق الإنسان الأساسية في أن ينتخب حكومتة المحلية . وتتاح الفرصة للمواطنين لأن يكون لهم دور مؤثر في الحكومة المحلية من خلال هيئة نيابية من الممثلين الذين ينتخبونهم ، كما أن لهم إبداء آرائهم مباشرة عن طريق الاستفتاءات المحلية .

٢٩٣ - ويتضمن الحكم المحلي الحقيقي استقلالا تنظيميا واقتصاديا وحكما ذاتيا في نطاقه . ويمثل قانون الحكم المحلي خروجا هاما عن نظام المجالس الذي استبعد أو حدّد الاستقلال التنظيمي - كوجود لجان تنفيذية مع ازدواجية تبعيتها وكحقوق الضباط في العمل كأصحاب عمل رئيسيين ، إلى غير ذلك - وهو يضمن للحكومة المحلية استقلالا ذاتيا تاما في اطار تنظيم الدولة . وتشكل الحكومات المحلية نظاما لا توجد فيه علاقات هرمية ولا تكون فيه بقية منظمات الحكم الذاتي في المقاطعات والمجتمعات المحلية مستقلة .

٢٩٤ - ولا تخضع القرارات التي تتخذها الحكومة المحلية إلى إعادة النظر إلا أمام المحكمة الدستورية ، أو أمام المحاكم العادية ، إذا كانت هناك خشية من انتهاك القانون .

٢٩٥ - وليس للحكومة المركزية ولا للهيئات الحكومية سوى سلطة الرقابة المعيارية على الحكومات المحلية . ولا يستثنى من هذا إلا أمران: أن البرلمان يستطيع أن يحل الحكومة المحلية ؛ وأنه يجوز للولاة الذين يعينهم رئيس الجمهورية ممارسة الرقابة على قانونية عمل الحكومة المحلية . ويجوز للبرلمان أن يحل أي هيئة نيابية - بعد أن تكون الحكومة قد تقدمت بمشروع لهذا الغرض على أساس التشاور مع المحكمة الدستورية - إذا تعارض عملها بشكل ما مع الدستور . ويقوم بتعيين الولاة الذين يمارسون الرقابة على قانونية عمل الحكومات المحلية رؤساء الولايات في ثمانية مناطق في هنغاريا . ولكل من هؤلاء الموظفين حقوق محدودة في فحص قانونية العمل (كتوجيه الانذار أو الاحالة إلى المحاكم) .

٢٩٦ - ويرد تحديد الحكم الذاتي في الفقرة الأولى من قانون الحكم المحلي . فالحكومات المحلية تعمل باستقلالية في جميع الشؤون العامة في نطاقها المحلي .

وتشمل مسؤوليات واختصاصات الحكومات المحلية ، سواء أأخذت طواعية أم تقررت ، جميع الشؤون العامة تقريبا . ولا يجوز إحالة أي أمر عام إلى جهة أخرى كولاية أو هيئة مركزية إلا في الحالات الاستثنائية وعندها يكون ذلك باجراء قانوني .

٢٩٧ - وترد مناقشة للاستقلال الاقتصادي وأموال الحكومات المحلية في الفصل ٩ من القانون ، الذي يحدد ما للحكومة المحلية من أصول ويحدد المصادر العامة لايراداتها . وفي الدستور وقانون الحكم المحلي تشديد على عدة جوانب للحقوق التاريخية في الحكم المحلي . فهناك مثلا حق الحكومة المحلية في التملك وحقها في جباية الرسوم (الضرائب) المحلية وغيرها من الضرائب . ويعتبر حق اصدار القوانين والمراسيم المحلية حقا أساسيا للحكومات المحلية . وللهيئة النيابية المحلية أن تنظم المسائل الاجتماعية المحلية التي لا يشملها القانون . وتشكل الحكومة المحلية من خلالها تشريعاتها هيكلها واجراءاتها الخاصة بصورة استقلالية ولها أن تبتكر شعاراتها ويناشينها وألقابها التي تعبر عن سيادتها المحلية . وللحكومات المحلية الحق في حرية تكوين الجمعيات ويجوز لها أن تنشئ منظماتها التي ترعى مصالحها .

٢٩٨ - ولجميع الحكومات المحلية حقوق محلية متساوية تماما تحميها المحاكم العادية . ولاي حكومة محلية حرية الدفاع عن حقوقها بالالتجاء إلى المحكمة الدستورية .

٢٩٩ - وبهذه الطريقة تنص القواعد القانونية للحكم المحلي التي تبلور التقاليد التقدمية للحكم المحلي في هنغاريا إلى جانب الأحكام الاساسية الواردة في الميثاق الاوروبي بشأن الحكم الذاتي - على أهم الضمانات المقررة للحكومات المحلية .

المقاطعات والاقاليم في هنغاريا

٣٠٠ - لم يطرأ على التقسيم الاداري الفعلي في هنغاريا مع تغير النظام إلا القليل من التغييرات . فالاقسام الاقليمية هي العاصمة ، بودابست ، والمقاطعات والمدن والقرى .

٣٠١ - أما الذي تغير فهو نظام اتخاذ القرارات بما يتفق وهذه التقسيمات . وأصبح للمواطنين في المجتمعات المحلية دور رئيسي في اتخاذ القرارات . وأصبح على الحكومة المحلية أن تجري استفتاء فيما لو طلب سكان منطقة معينة مثلا إنشاء قرية جديدة أو انهاء اتحاد بين قريتين أو أكثر ، أو اقامة نوع جديد من الاتحاد مع مجتمع محلي آخر ، كما يتعين استشارة السكان قبل اتخاذ قرارات كثيرة أخرى ؛ منها تسليم منطقة ماهولة إلى مجتمع آخر ، والحاق جزء من مجتمع ما باقليم مقاطعة أخرى ، وإعادة

تسمية مستوطنة ما . وللهيئة النيابية التي تدخل هذه المبادرات ضمن قراراتها القيام بدور هام في اتخاذ القرارات . أما القرارات التي تتخذ على مستوى المقاطعة والتي تتعلق مثلا باتحاد مقاطعتين وبتسمية هذا الاتحاد ومقاعده ، وتصنيف البلدة كمدينة لها حقوق المقاطعة ، إلى غير ذلك ، فهي أمور تحال جميعها إلى البرلمان . ومن جهة أخرى يتعين أن تحال القرارات المتخذة على مستوى المقاطعة أو المدينة كانشاء قرى أو بلدات جديدة أو توحيد قرى ونحو ذلك ، إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليها .

٣٠٢ - ويضع القانون شروطا معينة ينتظر أن تتقيد بها الحكومات المحلية عند التقدم بطلباتها . وعلى سبيل المثال فلا يجوز انشاء قرية جديدة من أراضي دائرة مأهولة إلا إذا كانت قادرة على ممارسة الحقوق المحلية الأساسية والوفاء بمتطلبات منها ، كتوفير التعليم الابتدائي والرعاية الصحية ، وهي شروط الزامية مقررة للحكومات المحلية .

٣٠٣ - وتُصنف المستوطنات الهنغارية بحكم القانون إلى الأنواع التالية: قرية ، قرية كبيرة ، بلدة ، مدينة لها مركز المقاطعة ، العاصمة وضواحيها .

٣٠٤ - وبالمفهوم القانوني فإن كل مستوطنة صغيرة سابقة (قرية مشتركة رسميا تابعة للادارة ذاتها) تعتبر قرية لها حكومتها المحلية . بل إن الهيئة النيابية في أي قرية يقل عدد سكانها عن ١ ٠٠٠ نسمة يمكن أن تنشئ لنفسها مكتبا وتعين به كاتب دائرة: وبعبارة أخرى يحق أن يكون لها منظمات حكم محلي مستقلة . وتنتخب الهيئة النيابية لأي قرية عن طريق قوائم دستورية محلية وينتخب عمدتها بالاقتراع المباشر .

٣٠٥ - وتعتبر من القرى الكبيرة المستوطنات التي كانت لها مجالس قروية عند بدء سريان القانون ، والقرى التي يسكنها ٥ ٠٠٠ نسمة على الأقل . وعموما فالمهام الالزامية ونطاق السلطات لأي قرية كبيرة أوسع نطاقا مما للقرى وتقترب مما للبلدات .

٣٠٦ - وتختلف اجراءات انتخاب الحكومات المحلية في البلدات عن الاجراءات في القرى: فالهيئة النيابية في البلدة تنتخب بنظام الدائرة الانتخابية المختلطة ثم تنتخب الحكومة المحلية عمدتها . أما الحكومة المحلية في البلدة فيكون لها في العادة نطاق من المهام والسلطات أوسع من النطاق المحدد في القرية .

٣٠٧ - ومنذ عام ١٩٥٤ انضمت إلى المدن التي لها مركز المقاطعة كل من: دبريسين ، مسكولك ، بيز ، زيجيد ، غيور . ويكمن الفارق في مركزها القانوني وفي الاستقلالية التنظيمية والاقتصادية الكاملة للمدينة عن المقاطعة . وجدير بالذكر هنا أن هذا النوع من المستوطنات كان يعرف فيما سبق بالبلديات . فالبلدة التي لا يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ٥٠ نسمة يمكنها أن تطلب إلى البرلمان اعتبارها مدينة لها مركز المقاطعة . والهيئة النيابية لأي مدينة لها مركز المقاطعة هي جمعيتها العامة ، وفضلا عن هذا يمكن أن تنشأ في هذه المدن دوائر ومكاتب دوائر وهيئات دوائر .

٣٠٨ - كذلك يجوز للمدينة التي لها مركز المقاطعة أن تعمل بوصفها حكومة مقاطعة .

٣٠٩ - وهناك قانون خاص للوضع القانوني والحكم في بودابست عاصمة هنغاريا التي ترمز أيضا إلى سيادة الأمة . فلها جمعية عامة من ٨٨ عضوا هي الهيئة النيابية للعاصمة . وبها مجلسان ، ومن أعضائها ٦٦ عضوا موفدون من دوائر المدينة . وتنتخب الجمعية العامة أكبر عُمد بودابست .

٣١٠ - ويمكن ارجاع نظام المقاطعات في هنغاريا إلى تقاليد دامت قرونا طويلة . فقد حافظ القانون الجديد للحكم المحلي على النظام الاداري بها ، بما في ذلك الجمعية العامة التي تنتخب بالطريق غير المباشر ، وكذلك رئيس الجمهورية ونائبه وكاتب المقاطعة ومكتب المقاطعة . وفي الوقت نفسه فقدت المقاطعة بطبيعة الحال جميع مزايا السلطة المهيمنة في ميدان المال والميزانية وفي تنظيم ونطاق السلطة .

٣١١ - ومن التغييرات بالغة الأهمية أن نظام الهرمية قد ألغي تماما وأصبح النظام الاداري بأكمله يقوم على مبدأ المساواة والتعاون والتجمع وعلى أساس العقود ولم يعد بالتالي أتوقراطيا .

حرية الحكومات المحلية في تكوين الجمعيات

٣١٢ - ينص القانون على حق الحكومات المحلية في حرية تكوين الجمعيات بالاشتراك مع الهيئات النيابية المحلية الأخرى ، وفي انشاء اتحادات للحكم الذاتي كي تمثل مصالحها . وترد هذه الحقوق باعتبارها بعض الحقوق الأساسية للحكم المحلي . فيجوز للحكومة المحلية أن تتعاون مع الحكومات المحلية في بلدان أخرى ولها أن تصبح تابعة لمنظمات دولية للحكم المحلي .

٣١٣ - وبالنسبة للمستوطنات الصغيرة المتناثرة فإن حرية تكوين الجمعيات تكتسي أهمية خاصة بغية التغلب على العقبات الاقتصادية . ويترك للحكومة المحلية المعنية مطلق البت في أمر الاشتراك مع الآخرين لتكوين الجمعيات واختيار من تشترك معهم .

٣١٤ - ويعدد قانون الحكم المحلي أشكال الجمعيات (ومنها مثلا المشاركة الادارية الرسمية ورابطات المؤسسات الادارية والهيئات النيابية المشتركة وكتاب الدوائر) ، ويسمح القانون في الوقت نفسه بتكوين أشكال أخرى من الجمعيات المنتخبة بحرية . وبعبارة أخرى لا يجوز أن يُفرض على أي حكومة محلية شكل من أشكال الجمعيات كما لا يجوز لأي جمعية أن تنتهك حقوق الحكم الذاتي للمجتمعات المشاركة فيها .

٣١٥ - وإذا شكلت أي هيئة نيابية مشتركة تقوم الهيئات المعنية بها بانشاء مكتب مشترك وتسيير مؤسساتها معا ؛ وتضع هذه الهيئات ميزانياتها إما جزئيا وإما كليا .

٣١٦ - ويجوز أن تتولى ادارة مكتب كاتب الدائرة القرى المنضمة التي يقل عدد سكان كل منها عن ٠٠٠ ١ نسمة للمشاركة في المسؤوليات الادارية ، كما يجوز في بعض الحالات أن تنضم القرى التي يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ٣ نسمة . ويترك للهيئات النيابية في المستوطنات المعنية الموافقة على نظام كاتب الدائرة . ويحدد كاتب الدائرة ساعات يعمل فيها في كل قرية في دائرته في يوم واحد في الأسبوع على الأقل ويشارك في اجتماعات تلك الهيئات النيابية ويقدم تقاريره سنويا إلى كل هيئة نيابية .

٣١٧ - ويمكن أن تشكل الهيئات النيابية المعنية مشاركة ادارية تتولى المعالجة المهنية لبعض فروع الادارة المحلية (كالمباني والمنشآت مثلا) . ويجوز بالمثل انشاء جمعية ادارية بموافقة الهيئات المعنية بهدف رعاية المصالح المشتركة (كتنظيم تصريف القمامة مثلا) .

٣١٨ - واحقاقا للتقاليد الهنغارية يجوز لجمعيات القرى وجمعيات البلدات والحكومات المحلية أن تنشئ تنظيمات ترعى مصالحها من أجل التمثيل الجماعي وحماية حقوقها وإعمالها .

٣١٩ - وإلى جانب الجمعيات والتعاون المفتوح مع العالم والتطلع إلى ما وراء حدود أي مستوطنة ، تعلق أهمية كبيرة على التعاون داخل المستوطنات وأشكالها المؤسسية . ويدخل في نطاق الحكم المجتمعي دعم الجمعيات الطوعية للسكان والتعاون مع هذه التجمعات . وتكون اللجان الملتحقة بكل هيئة نيابية مفتوحة العضوية تماما .

٣٢٠ - أما النظرية السياسية من وراء هذا القانون الخاص بالحكم المحلي فترى عدة صلات بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة . وتحدد الهيئة النيابية ترتيب المحافل المباشرة للديمقراطية (كجمعية القرية أو المحفل البلدي مثلا) التي ترشد السكان والمنظمات الاجتماعية وتحدد اشراكهم في إعداد القرارات الرئيسية . وتعقد كل هيئة نيابية اجتماعا عاما مرة واحدة على الاقل في كل سنة يمكن فيه للمواطنين وممثلي المنظمات المعنية بشؤون المحليات أن يوجهوا الأسئلة ويتقدموا بالمقترحات بشأن المسائل ذات الاهتمام العام .

٣٢١ - كذلك ينص القانون على اجراء الاستفتاءات وغير ذلك من المبادرات الشعبية وتوسع المؤسسات التي ترتب لمشاركة السكان المحليين بصورة منتظمة ومستمرة ، الامر الاجتماعي للتعاون وتحول دون أن تصبح السياسة المحلية حكرا على النخبة ذات النفوذ . كما أنها تعزز أنشطة المجتمع المحلي ككل .

المهام الرئيسية للحكم المحلي ونطاقه

٣٢٢ - يضمن القانون استقلال نطاق الحكومات المحلية واتخاذها للقرارات ويعتبر هذا شرطا أساسيا لسير عملها على نحو سليم . ويمتد النطاق الكامل للحكومات المحلية ليشمل الشؤون المحلية ، أي الشؤون التي تهم السكان مباشرة .

٣٢٣ - ويفرق قانون الحكم المحلي بين الولايات القضائية المقبولة ، المقررة منها والاختيارية . ويعدد المهام الالزامية للحكومات المحلية في جميع أنواع المستوطنات .

٣٢٤ - فيتعين على تلك الحكومات أن توفر:

- امدادات مياه الشرب النقية ؛
- التعليم الابتدائي ؛
- الرعاية الصحية الاساسية والضمان الاجتماعي ؛
- اضاءة الشوارع ، وصيانة الطرق المحلية ، والمقابر العامة .

وأن تكفل

- مراعاة حقوق الاقليات الوطنية والإثنية .

٣٢٥ - ويمكن أن تحدد المهام الالزامية بصورة مختلفة لمختلف المستوطنات ، رهنا بالمساحة وعدد السكان في كل مستوطنة وما لها من موارد طبيعية أخرى . ويمكن أن يحدد القانون للحكومة المحلية الكبيرة عددا أكبر من المهام الالزامية ويحدد النطاق .

٣٢٦ - ويتعين إلى جانب تحديد النطاق الالزامي كفالة الظروف المادية اللازمة ؛ وهذا أمر متروك للبرلمان .

٣٢٧ - ويجوز للحكومات المحلية أن تضطلع طواعية بمواجهة أية مسائل محلية لا تشملها أحكام القانون مما يدخل في اختصاصات سلطة أخرى . أما التحقيقيات الجنائية فليست من مسؤوليات الحكومة المحلية . وحين تضطلع حكومة محلية بالمسؤولية على أساس طوعي يمكن أن تفعل أي شيء لا يتعارض مع أحكام قانون نافذ . ومع هذا فلا بد ألا يعطل الاهتمام المفرط بالمهام التي تضطلع بها أي حكومة محلية على أساس طوعي الوفاء بالواجبات الالزامية .

٣٢٨ - ويجوز أن تكون للحكومة المحلية مهام ومجالات مختلفة محددة حسب مستويات وأنواع المستوطنات التي تمثلها . وتأتي المهام والولايات الحكومات المحلية تحت مظلة الهيئة النيابية والحكومة المحلية ذاتها . ويمكن لهذه الهيئة أن تتنازل عن شيء من نطاق سلطتها إلى العمدة أو إلى اللجان أو إلى الحكم المحلي في منطقة بعينها داخل المستوطنة المعنية إذ أن الهيئة النيابية وأجهزتها مسؤولة بصفة جماعية عن تنفيذ مهام الحكم المحلي . أما قاعدة عدم جواز اقتطاع الهيئة بعض الحقوق الأساسية للحكم المحلي كصياغة المراسيم التشريعية وحقوق حرية تكوين الجمعيات فهي ضمان يحمي اختصاصات الحكم المحلي .

٣٢٩ - ويجوز أن يحدد القانون أو المراسيم الحكومية للكاتب المحلي مهام ادارية وأن يمنحه سلطات خاصة ، وفي الحالات الاستثنائية يمنح ذلك لنائبه . كما يجوز أن يعطي المرسوم الحكومي للعمدة سلطات ادارية حكومية ، في حالات استثنائية ، على أساس من قانون أو تفويض قانوني .

العمدة

٣٣٠ - مع إعادة انشاء مكاتب العمد عاد إلى الحياة تقليد قديم في القانون المدني الهنغاري . فقبل الحرب العالمية الثانية وتطبيق نظام المجالس كان العمدة هو كبير المسؤولين في البلدية وكانت له سلطات قانونية وكذلك الأمر في البلدات التي بها مجالس منظمة .

٣٣١ - وينص قانون انتخابات الحكومات المحلية على أن تنتخب المستوطنة التي يسكنها ٠٠٠ ١٠ شخص أو أقل عمدتها بالطريق المباشر . وتشكل كل مستوطنة منها دائرة انتخابية . وفي كل دائرة انتخابية يشترط التوصية بنسبة ٣ في المائة من مجموع

الناخبين للترشيح لمنصب العمدة . ويصبح المرشح الذي يحرز أكبر عدد من الاصوات هو العمدة بشرط أن يحضر التصويت ٤٠ في المائة من الناخبين على الاقل وأن يحصل المرشح على ما لا يقل عن ربع مجموع الاصوات الصحيحة .

٣٣٢ - وفي المستوطنات التي يزيد عدد سكانها عن ١.٠٠٠ نسمة ينتخب العمدة في الدورة التأسيسية للحكومة المحلية بالاقتراع السري . ويشترط لترشيحه تأييد ما لا يقل عن ثلث النواب المحليين . والعمدة عضو في الحكومة المحلية وهو رئيسها وهو الذي يعقد دوراتها ويرأسها وله سلطات واسعة على اللجان . وبناء على طلبه تنعقد أي لجنة يرى التشاور معها . وله حرية وقف تنفيذ أي قرار للجان يتعارض مع أي قرار تتخذه الهيئة النيابية أو يتنافى ومصالح الحكم المحلي .

٣٣٣ - وبوصف العمدة نائبا منتخبا فإنه لا يعتبر مسؤولا اداريا على هذا النحو بل سياسيا . وتبدأ فترة وظيفته بمجرد انتخابه . وتمارس الحكومة المحلية حقوق صاحب العمل والسلطة التأديبية . أما مرتب العمدة فلا يقل عن ٣٠ في المائة من مرتب الوزير ولا يزيد عن ٨٠ في المائة منه - وتحدده أيضا الهيئة التنفيذية .

٣٣٤ - ويجوز للشخص أن يحتفظ مع منصب العمدة بعمله المعتاد رهنا بموافقة الحكومة المحلية وبعدم تعارض عمله مع دوره كعمدة .

٣٣٥ - ويعدد القانون مجموعة كبيرة من الوظائف التي لا تتفق ومنصب العمدة . وهذه تشمل المناصب العامة والوظائف الاقتصادية والمناصب السياسية . ومن ثم فلا يجوز أن يكون العمدة قاضيا ولا أن يشغل منصبا قياديا في قطاع الأعمال ولا أن يكون عضوا عاملا في حزب من الاحزاب .

٣٣٦ - والعمدة ليس سياسيا في الحكم المحلي فحسب بل إنه أيضا رئيس الجهاز التنفيذي المحلي . وهو المسؤول من خلال كاتب البلدة لديه عن مكتب العمدة أي المكتب الرئيسي في الحكومة المحلية المعنية . وهو الذي يقترح التنظيم الداخلي وجداول العمل في هذا المكتب ويحدد مواعيد افتتاحه ويعين موظفيه . وفي الحالات الاستثنائية قد يعهد إلى العمدة بموجب حكم قانوني أو بالتفويض ، بسلطات ادارية على مستوى الدولة . وهو يمارس هذه السلطة بمساعدة مكتب العمدة ويجوز أن يخول جهات أخرى بعض نواحي سلطاته . وتخضع أنشطته الادارية لقواعد واجراءات الخدمة المدنية .

٣٣٧ - ويختلف نطاق عمل العمدة واختصاصاته باختلاف أنواع المستوطنات . وتمتد هذه الفروق إلى شتى اجراءات الانتخابات وإلى النص على أن وظيفة العمدة يمكن أن تعطى إلى مكتب طوعي في القرى التي يقل عدد السكان بها عن ٠٠٠ ٥ نسمة حيث يكون القرار للهيئة النيابية التابعة للحكومة المحلية . ويجوز أن تنتخب الحكومة المحلية ، وخاصة في المستوطنات الكبيرة ، نائبا للعمدة أو نوابا له على أساس مماثل .

الأسس الاقتصادية للحكم المحلي

٣٣٨ - يضمن الدستور وقانون الحكم المحلي ممتلكات الحكومة المحلية باعتبارها حقا أساسيا رئيسيا للحكومة المحلية . فتكون للحكومة المحلية - وفي اطارها الهيئة النيابية المحلية - حقوق الملكية المعتادة وهي تخضع للالتزامات المتعلقة بالملكية المنصوص عليها في القانون المدني .

٣٣٩ - ويعدد القانون جميع أنواع الأصول المختلفة - كالعقارات الداخلة في الولاية الادارية لأي حكومة محلية ، والغابات والكتل المائية المحددة في القانون والعقارات المملوكة للدولة والموضوعة في عهدة المجالس وأجهزتها أو مؤسساتها (كالشقق السكنية التي يشغلها المجلس) - مما يمكن أن تنتقل ملكيته من الدولة إلى الحكومات المحلية . وقد يوفر تراكم هذه الأصول للحكومات المحلية الأموال التي تشتد الحاجة إليها كما قد يؤدي إلى انتهاج الحكومة المحلية موقفا معينا من الملكية .

٣٤٠ - ومن المقرر أن تتألف أصول الحكومات المحلية مستقبلا من الأملاك الفعلية ومن حقوقها في التملك . وتشكل الأصول الرئيسية غير المادية وغير القابلة للتداول ، أو غير القابلة للتداول إلا إلى حد معين ، فئة منفصلة من ممتلكات الحكم المحلي .

٣٤١ - وتدخل في هذه الفئة الطرق العامة المحلية والميادين والمتنزهات والمرافق العامة والمباني العامة . ويجوز أن يعتبر القانون أو تعتبر أية حكومة محلية أشياء أخرى ملكية غير قابلة للتداول .

٣٤٢ - ولكل حكومة محلية أن تحدد مهامها الطوعية المفترضة أو الالزامية من ميزانيتها وتدير عائداتها ومصروفاتها بصورة استقلالية . ويرتبط بهذا أن تختلف ميزانية الحكومة المحلية من خلال الاعانات الحكومية والصلات المالية الأخرى عن ميزانية الدولة . فالبرنامج الاقتصادي والميزانية المحلية يدخلان حصرا في نطاق الهيئة النيابية .

٣٤٣ - وتسحب كل حكومة محلية الأموال اللازمة لتنفيذ مهامها من:

- ايراداتها
- حصتها من الضرائب
- الاعتمادات المخصصة سلفا في الميزانية
- الاعانات المركزية

٣٤٤ - ويشدد القانون بوجه خاص على أن تكون للحكومات المحلية ايراداتها . وتتألف ايرادات الحكومة المحلية من الضرائب المحلية (الرسوم والغرامات النقدية وغيرها) وبوجه خاص من المشاريع المحلية التي تدخل الحكومة المحلية مالكة فيها .

٣٤٥ - ولكل حكومة محلية الحق في الاشتراك في أي مشروع طالما لا يتعارض ذلك مع مهامها ومسؤولياتها الالزامية . وللحكومة المحلية أن تنشئ المؤسسات أو تدخل في قروض أو ائتمانات وأن تصدر سندات باعتبار هذا جزءا من نشاطها وعملياتها لادارة الاقتصاد .

٣٤٦ - ولكل حكومة محلية الحق في أن تأخذ حصتها من دعم الميزانية: وتخصص هذه الحصة على أساس أرقام محددة سلفا . وإلى جانب هذا التخصيص يمكن للبرلمان أن يقدم للحكومات المحلية ثلاث فئات من الدعم الخاص: الدعم لأهداف اجتماعية محددة . والاعانات لبعض المشاريع الضخمة والدعم الحكومي الاضافي للحكومات المحلية التي تمر بظروف صعبة غير ناجمة عن تقصيرها .

٣٤٧ - وتقع على الهيئة النيابية مسؤولية الادارة الاقتصادية المتينة للحكومات المحلية وأمنها العملي ، كما تقع على العمدة مسؤولية مراعاة قواعد القانون في الأمور المالية للمجتمع . ويشرف مكتب مراجعة حسابات الدولة على دفاتر حسابات الحكومات المحلية .

<u>حقوق التمثيل والحكم الذاتي بالنسبة للاقليات الوطنية والإثنية</u>

٣٤٨ - وفاء بالالتزامات الدولية ينص دستور جمهورية هنغاريا على توفير حماية خاصة للاقليات الوطنية والإثنية . فهو ينص على أن يعين البرلمان أمين مظالم لحماية الاقليات الوطنية والإثنية من الاعتداءات على حقوقها . وينتخب البرلمان أمناء المظالم - أمينا لكل أقلية - من بين من ترشحهم منظمات الاقليات كل على حدة . وقد أنشأت الحكومة مكتبا لشؤون الاقليات الوطنية والإثنية لمراقبة مسؤوليات الدولة ازاء الاقليات الوطنية والإثنية التي تعيش في هنغاريا .

٣٤٩ - والاقليات الوطنية والإثنية جزء من الدولة ، ويكفل القانون تمثيلها ومشاركتها الفردية والجماعية في الحياة العامة . ويحق للاقليات الوطنية والإثنية أن تنشئ منظمات محلية ووطنية للحكم الذاتي . ومن بين تفسيرات هذا الحق الجماعي أن كفل الدستور حقها في بلوغ الاستقلال الذاتي الاقليمي . ومع ذلك فنظرا لتناثر الجنسيات على نطاق واسع في أنحاء هنغاريا ولعدم معيشة أي منها في مجموعات واحدة كبيرة يبدو أن الاستقلال الذاتي الاقليمي - وهو الحق الاعلى للاقليات - مطلب غير واقعي في هذا البلد .

٣٥٠ - وتكفل القوانين تمثيل الاقليات الوطنية والإثنية في نظام متكامل للحكم المحلي: والواقع أن قانون انتخاب النواب المحليين والعمد يخصص فصلا مستقلا لحماية حقوق الاقليات الوطنية والإثنية . ويتضمن هذا الفصل تشريعات مؤداها ألا تحتاج هيئات الحكم الذاتي للاقليات إلا إلى ثلثي الاصوات التي تلزم عادة للانتخاب .

٣٥١ - فإذا لم يفز أي مرشح للاقليات من القوائم المجتمعية للمستوطنات البالغ عددها ٩٠٠ ٣ مستوطنة أو نحو ذلك ينتخب المرشح الذي يحصل على الاقل على ثلثي الحد الادنى لعدد الاصوات الصحيحة اللازم لنجاح مرشح الاغلبية في الانتخاب . ويكمل ممثلو الاغلبية في الهيئة الحكومية المحلية المنتخبة بهذه الطريقة - ممثل لكل أقلية - الهيئة النيابية المحلية للمجتمع المحلي المعني .

٣٥٢ - أما في البلدات التي يصل عددها إلى ١٥٠ بلدة تقريبا والتي يطبق فيها نظام الدوائر الانتخابية المختلطة فيجوز لمرشحي الاقليات من الدوائر الانتخابية الفردية أن يدخلوا الانتخابات ضمن قوائم مشتركة منفصلة - مرشح واحد لكل أقلية . فإذا لم يحصل مرشح الاقلية المدرج في القائمة على العدد الكافي من الاصوات لفوزه يُطبق حينذاك مبدأ الثلثين المشار إليه أعلاه .

٣٥٣ - وطبقا لقانون الحكم المحلي فإن مرشح الاقليات الذي يحصل على أكبر عدد من الاصوات ولكن العدد لا يكفي لدخوله الهيئة النيابية ، يدعى للمشاركة بانتظام في جلسات الحكومة المحلية بوصفه مستشارا ومتحدثا محليا باسم أقليته . وتنشئ الهيئة النيابية المحلية لجنة لشؤون الاقليات بناء على مبادرة من ممثلي الاقليات .

٣٥٤ - ويؤكد قانون الحكم المحلي بصورة واضحة على الزام الحكومة المحلية في كل مستوطنة بضمان مراعاة حقوق الاقليات الوطنية والإثنية ، ولا سيما الحقوق الدستورية كالحق في استخدام اللغة الاصلية والحق في التعليم باللغة الاصلية والحق في تعزيز الثقافة الوطنية للاقليات . ومن واجب الحكومة المحلية أن تكفل الظروف المادية التي تقوم على أساسها هذه الحقوق .

ثالثا - الاطار القانوني العام الذي تحمى في ظله حقوق الإنسان

٣٥٥ - أصبحت لجميع الأجهزة تقريبا المعهود إليها بصلاحيات ادارية ، اختصاصات ذات تأثير بالنسبة لحقوق الإنسان ، وذلك إلى جانب السلطات القضائية . ومن ثم يلاحظ على سبيل المثال أن لمفتش المرافق الصحية والوبائيات أن يفرض قيودا على حريات المواطنين الشخصية . بيد أن الاتجاهات التشريعية تشير إلى أنه لا يمكن تقييد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المستقبل إلا بقرارات من المحاكم وأن إعادة النظر في القضايا تكون مكفولة في حالات فرض السلطات الاخرى لهذه القيود . ولسوف تتعزز هذه الاتجاهات بالتصديق على الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان الذي ينتظر أن يتم في عام ١٩٩٢ .

٣٥٦ - وتتوافر عدة سبل للانتصاف يلجأ إليها الافراد الذين يدعون بحدوث انتهاك لأي من حقوق الإنسان بالنسبة لهم وذلك رهنا بنوع الاجراء أو الفعل الذي تحدث بموجبه انتهاكات لحقوق الإنسان . والطعن أمر عادي فيما يتعلق بالحقوق الشخصية بموجب القانون الجنائي والقانون المدني . وفي حالات بعينها يمكن التماس الانصاف أيضا حسب الاجراءات الادارية .

٣٥٧ - وبموجب الأحكام العامة (الفصل الاول) والاحكام الخاصة (الفصل الثاني عشر) من الدستور تحمى حقوق الإنسان بصورة شاملة . ففي هذه الاحكام العامة ينص الدستور ، في جملة أمور ، على أن "تقر جمهورية هنغاريا بحقوق الإنسان الاساسية غير القابلة للانتهاك أو التصرف ، وبأن تكون مراعاة وحماية هذه الحقوق من أول واجبات الدولة" . وتنظم حقوق الإنسان قوانين تشريعية غير أن المضمون الاساسي لهذه الحقوق الاساسية لا يمكن أن يقيد حتى بالتشريعات . فهنا "في جمهورية هنغاريا تتحدد قواعد احترام الحقوق والالتزامات الأساسية بمقتضى القانون الذي لا يحد مع هذا من المضمون الجوهري لأي من الحقوق الاساسية" .

٣٥٨ - ولا يسمح بتعليق ممارسة هذه الحقوق إلا في الحالات الاستثنائية غير أن بعضها لا يمكن تعليقه حتى في وجود تلك الحالات . فلا يجوز تبرير أي تقييد لممارسة الحقوق الاساسية في الحياة والكرامة الإنسانية وغيرها حتى مع إعلان حالات الطوارئ العامة أو الحصار أو الاخطار (الفقرات ١ و٣ و٤ من المادة ٨ من الدستور) .

٣٥٩ - ولئن كانت هذه الحقوق مشمولة ومحمية بموجب القانون الاساسي فإن ضرورة وضع قواعد وضمانات اجرائية مفصلة تفصيلا كافيا تبرر اعتماد قوانين منفصلة تتعلق بحقوق معينة مما يرد تنظيمها بمزيد من التفصيل في عدة قوانين أساسية اعتمدت منذ عام ١٩٨٩ ومنها ما يلي:

- القانون الثاني لسنة ١٩٨٩ بشأن حرية تكوين الجمعيات ؛
- القانون الثالث لسنة ١٩٨٩ بشأن حرية الاجتماعات ؛
- القانون السابع لسنة ١٩٨٩ بشأن الاضرابات ؛
- القانون الثامن والعشرون لسنة ١٩٨٩ بشأن السفر للخارج وجوازات السفر ؛
- القانون التاسع عشر لسنة ١٩٨٩ بشأن الهجرة والمهاجرة ؛
- القانون الثالث والثلاثون لسنة ١٩٨٩ بشأن أداء الاحزاب السياسية وتمويلها ؛
- القانون الرابع لسنة ١٩٩٠ بشأن حرية الضمير والدين وبشأن الكنائس ؛
- القانون السابع عشر لسنة ١٩٩٠ بشأن التمثيل البرلماني للاقليات الوطنية واللغوية التي تعيش في جمهورية هنغاريا ؛
- القانون الرابع لسنة ١٩٩١ بشأن النهوض بالعمالة وتدبير شؤون العاطلين .

٣٦٠ - وتعمل سلطات مختلفة في الوقت الحاضر بصورة مكثفة في إعداد قوانين هامة أخرى منها قانون بشأن الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، وقانون بشأن حماية البيانات الشخصية وإعلان البيانات التي تهم الجماهير ، وقانون بشأن أمين المظالم البرلماني للحقوق المدنية .

٣٦١ - وأصبحت معايير القانون الدولي جزءا من القانون الهنغاري بصورة غير مباشرة أي أنه لا بد لتطبيقها من أن تعلن في التشريعات الهنغارية . ويمر هذا الاجراء التحولي الذي يحكمه النظام القانوني الهنغاري بالمراحل التالية:

(أ) بموجب الدستور تقبل جمهورية هنغاريا قواعد القانون الدولي المقررة عموما وتكفل انسجام القوانين المحلية معها (المادة ٧) ؛

(ب) تحدد آلية ذلك بموجب قانون مستقل ، القانون الحادي عشر لسنة ١٩٨٧ بشأن التشريعات الذي ينص (في المادة ٢(أ) منه) على أن تخضع الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين وشروط ممارستها والقيود على ممارستها وقواعد إعمالها ، خضوعا على سبيل الحصر للتشريعات . ويعدد القانون هذه الحقوق على نحو مثالي (القيود على الحريات الشخصية والحق في السفر للخارج وفي الحصول على جوازات السفر ، وحرية تكون الجمعيات وحرية التجمع ، وقواعد الزواج وتكوين الاسرة ، الخ .) . وكذلك تطبق الانظمة ذات الصلة على المعاهدات الدولية ولكن القانون يعتبر أن من المهم أن يحدد بوجه خاص أن "يُعلن عن أي معاهدة دولية تتضمن مبدأ سلوكيا ملزما الزاما عاما بموجب اجراء تشريعي على المستوى الملائم لمحتواها" (المادة ١٦) . وتخضع المعاهدات الدولية التي تؤثر على حقوق الإنسان الاساسية ، للتصديق من البرلمان وتدمج في النظام القانوني الهنغاري بموجب تشريعات برلمانية ؛

(ج) وأخيرا تأتي المرحلة الثالثة فيحدد المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن الاجراءات المتعلقة بالمعاهدات الدولية القواعد التقنية لدمج المعايير القانونية الدولية في القانون الهنغاري . فيجوز إصدار القانون ذي الصلة من التشريع الوطني متزامنا أو لاحقا لبدء نفاذ التشريع الدولي .

٣٦٢ - ويدخل في اختصاص المحكمة الدستورية تسوية التعارض بين أي معاهدة دولية معتمدة والقانون الداخلي النافذ . ويحدد القانون الحادي والثلاثون لسنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الدستورية اجراءين لتسوية هذا التعارض: فاذا تعارض حكم تشريعي بتنفيذ معاهدة دولية مع قواعد قانون داخلي معادل له في التسلسل أو تابع له يتعين على المحكمة الدستورية أن تلغي كليا أو جزئيا قواعد القانون الداخلي . وإذا تعارضت معاهدة دولية مع قاعدة في القانون الداخلي أعلى منها مستوى يتعين على المحكمة الدستورية أن تدعو جهاز أو هيئة اتخاذ القرارات التي أبرمت المعاهدة الدولية إلى ايجاد حل لهذا التعارض . وقد يحدث أن تفشل هيئة اتخاذ القرارات في القيام بواجب مترتب على معاهدة دولية ؛ وفي هذه الحالات تعتبر المحكمة الدستورية أيضا هي الجهة التي تبت في الأمر وعليها أن تحدد موعدا زمنيا لدعوة الجهة المقصرة إلى أداء واجبها وفقا للمعاهدة الدولية .

٣٦٣ - وبالتالي يصبح من الضروري تحويل القانون الدولي الذي ينظم حقوق الإنسان إلى قانون داخلي يُحتج به أو توفير سبيل للوصول إلى الأجهزة الوطنية لانفاذه في حالات الانتهاك .

٣٦٤ - ويخول التشريع النافذ ذو الصلة مكتب المفوض العام الاشراف على إعمال حقوق الإنسان إلا أن البرلمان يدرس مشروع قانون بشأن أمين المظالم الخاص بالحقوق المدنية يجعل حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية تقوم على أساس تنظيمي جديد تماما . ويغطي أمين المظالم البرلماني للأقليات الوطنية والإثنية بمقتضى قانون الأقليات الذي يمر هو أيضا بمرحلة الإعداد .

٣٦٥ - وهنغاريا طرف في معظم المعاهدات الدولية المبرمة برعاية الأمم المتحدة والتي تشمل جوانب معينة في مجال حقوق الإنسان . ووفقا للممارسات السابقة فإن هنغاريا ، مع انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية الهامة التي تنظم مجالات معينة من حقوق الإنسان ، لم تتعهد في تحفظاتها عليها بتطبيق آليات المراقبة ذات الصلة . وبعد التغيير الجذري في نظامها الاجتماعي والسياسي تم الغاء هذه التحفظات تدريجيا . وتقر هنغاريا في الوقت الحاضر باختصاصات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب ، بتلقي البلاغات الفردية والنظر فيها ، وهي مستعدة للتعاون مع الهيئات المختصة المنشأة بموجب معاهدات . كما أن هنغاريا أقرت بالاختصاصات المحددة للجنة مناهضة التعذيب بمقتضى المادة ٣٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب .

٣٦٦ - وهنغاريا من الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالاضافة إلى بروتوكولاتها . كما أن عملية التصديق على هذه المعاهدة وبرتوكولاتها ما زالت جارية .

رابعا - المعلومات والإشهار

٣٦٧ - يتم الإعلان عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعتبر هنغاريا طرفا فيها ، في الجريدة الرسمية لجمهورية هنغاريا . وتحظى بالإعلان الملائم عنها في وسائل الإعلام والصحافة المطبوعة والالكترونية .

٣٦٨ - وفيما يتعلق بنشر نصوص هذه الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان فإن لاكاديمية العلوم والجامعات الهنغارية باعاً طويلاً فيها . ويتولى المركز الهنغاري لحقوق الإنسان في اطار أكاديمية العلوم ، ضمن ما يتولاه ، ترجمة ونشر وتوزيع الوثائق ذات الصلة التي لا تقتصر على الصكوك القانونية وإنما تشمل كذلك منشورات الخبراء الهنغاريين والدوليين . كما أنه يسجل الممارسات القانونية الهنغارية المتعلقة بحقوق الإنسان ويشترك في إعداد المناهج التعليمية في ميدان حقوق الإنسان .

٣٦٩ - كذلك يمثل نشاط المنظمات غير الحكومية - مناقشات الموائد المستديرة والمنشورات - اسهاما كبيرا في إذكاء وعي الجماهير بمعايير ومستويات حقوق الإنسان . وقد أصدرت جمعية الأمم المتحدة الهنغارية حتى الآن ١٤ منشورا في هذا الصدد .

٣٧٠ - أما بالنسبة لإعداد التقارير فوزارة الخارجية تتولى هذا بالاضافة إلى السلطات المختصة . ومن بين مصادر المعلومات مصادر خارجية إلا أن محتويات التقارير لا تخضع للمناقشات العامة . وتتاح التقارير لأعضاء البرلمان أو المكتبات والأفراد المعنيين أو الجماعات أو الجمعيات المعنية .

- - - - -